جامعـــة الجيلالي بونعامـــة خميس مليانـــــة

كلـــــية الحقوق والعلوم السياسيـــة

قـــــسم العلوم السياسية

أثـــــر الفساد عـــــلى التنميـــة المحلية في الجـــزائر
دراســـــة حـــــالة بلدية عيـــن بـــويحي
(2012-2015)

مذكـــــرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص :رسم السياسات العامة

إعداد الطالبة:

* عكاشة نوال

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

* سرير عبد الله رابح

لجنة المناقشة:

1) د.....رئيسا

2) د. سرير عبد الله رابح.....مشرفا و مقررا

3) د.....عضوا

جوان: 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ "

الآية77 من سورة القصص

شكـــر وتقديـــــــر

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع

وامتثالا لقول المصطفى عليه الصلاة و السلام" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور سرير عبد الله رابح الذي تفضل بإشرافه و متابعته لهذه المذكرة وعلى إرشاداته و نصائحه القيمة

كما أشكر أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ تلعيش خالد الذي لم يبخل علي بنصائحه و توجيهاته

و لا أنسى أن أشكر أخي صدام الذي كان لي عونا و سندا في إنجاز هذا العمل

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إهـــــــــداء:

أهدي هذا العمل المتواضع الى من واجهت الصعوبات و ضحت بالنفس و النفيس

من أجل نجاحي أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها

إلى أبي رحمه الله و أدخله فسيح جنانه

إلى سندي في هذه الدنيا إخوتي و أخواتي، إلى أبناءهم

إلى كل صديقاتي

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

إلى كل طلبة العلوم السياسية دفعة 2014-2015

تعـــد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب معين ولا دولة معينة ، فلا يختلف اثنان على أن كافة المجتمعات متقدمة كانت أو متخلفة تحتوي على قدر من الفساد ، إذ لا يوجد ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو تماما من الفساد ،ولكن الاختلاف في حجمه و أشكاله ودرجة انتشاره ،وحسب بيئة وطبيعة النظام السياسي، و الفساد قد عرفته وتعاملت معه جميع شعوب العالم ،وقد تزايد الإهتمام بهذه الظاهرة منذ النصف الثاني من الثمانينات أين أخذ حجمه في التفاقم ،نظرا للآثار السلبية التي خلفها في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي لمواجهتها

وما نلاحظه أن ظاهرة الفساد تقل في الدول المتقدمة التي تقوم على احترام وحقوق وحريات الإنسان والشفافية في التسيير والمساءلة وفرض السيادة وسلطة القانون ،بينما نجده أشد انتشارا أو ضررا في الدول المتخلفة أين توجد بيئة مشجعة أكثر على الفساد لأسباب متعددة منها ضعف الأخلاقيات الوظيفية أو غياب الرقابة الفعالة في هذه الدول ،بحيث يبدو الفساد فيها أكثر تأثيرا أين أصبح يهدد أمنها واقتصادها، وعلى رأس هذه الدول نجد بعض الدول العربية التي قامت فيها ثورات تطالب بإسقاط الأنظمة السياسية ورافعة محاربة الفساد شعارا لها

وللأسف لم تكن الجزائر في موضع أفضل من دول العالم التي انتشر فيها الفساد بمختلف انواعه وفي جميع المجالات سواء في المجال السياسي او الإقتصادي او الاجتماعي وحتى المجال الثقافي والرياضي ،و أصبح حالة مرضية معقدة تقف أمام عملية الإصلاح و الاستثمار والتنمية

فالفساد في الجزائر أصبح يشكل عقبة أمام التنمية والتي لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز وذلك بوضع التنمية المحلية كأساس ومنطلق و التي أصبحت تقدم كبديل استراتيجي لمعالجة الخلل التنموي نظرا لارتباطها بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير

ولتجسيد التنمية المحلية اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة (الولاية والبلدية) والتي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ،ويتضح ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت لها ،ولكن رغم الأهمية التي تحظى بها هذه الهيئات المحلية إلا أن ظاهرة الفساد تزداد اتساعا فيها من خلال ممارسة هذه الهيئات مختلف مظاهر الفساد و هو ما أثر على أدائها لمهمتها و المتمثلة في تحقيق التنمية المحلية.

1. أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الموضوع في كونها تتناول موضوعا من مواضيع الساعة ألا وهو الفساد ،وما تخلفه هذه الظـاهرة من آثار سلبيـة في المجتمع الجـزائري بسبب انتشاره الواسـع ،خاصة تأثيره على مسار التنمية الوطنية منها و المحلية مما يستدعي إيجاد حلول سريعة لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

2. أهداف الدراسة:

- لكل دراسة هدف أو غرض تطمح لتحقيقه و العمل على جعله ذو قيمة علمية، ومن خلال هذه الدراسة نهدف إلى محاولة التعرف على الفساد كظاهرة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وإدارية
- التعــرف على الظاهـرة واقعيـــــا بدراستها في الجزائر و إبراز الأسباب التـــي أدت إلى انتشارها الواسع والآثار التي خلفتها
- الكشف عن أثر الفساد على التنمية المحلية بدراسة حالة إحدى بلديات الوطن
- والهدف من الدراسة أن يكون دراسة الفساد في الجزائر وأثره على التنمية المحلية، بل يتعدى ذلك ليكون الهدف النهائي و هو اقتراح الحلول الوقائية والعلاجية للتخفيف منه والتخلص من بعض آثاره .
- المساهمة في خلق وتطوير الوعي بخطورة الظاهرة .

3. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: قمنا بدراسة موضوع الفساد و تأثيره على التنمية المحلية في الجزائر من خلال إجراء دراسة ميدانية لإحدى البلديات فيها.

الحدود الزمنية:قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في بلدية عين بويحي في الفترة الممتـدة من 2012 حتى 2015 تزامنا مع بداية عهدة انتخابية جديدة .

4. الإشكاليــة :

الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منها جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة حسب حجمها وانعكاساتها والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة ،إذ تعتبر من اخطر المشاكل التي تواجهها في الوقت الراهن فهي تزداد نموا وانتشارا في كل المجالات وعلى كل المستويات الوطني والمستوى المحلي مخلفا بذلك العديد من الآثار التي أضحت تعرقل عملية التنمية خاصة التنمية المحلية

وانطلاقا من هنا سنحاول تسليط الضوء على الفساد في الجزائر وتأثيره على التنمية المحلية ومن ثم فإن الإشكالية التي تطرحها الدراسة هي :

- **ما مدى تأثير الفساد على التنمية المحلية في الجزائر؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية:**

- ما المقصود بالفساد في الجزائر ؟ و ماهي أسبابه؟
- هل الفساد في الجزائر ظاهرة عرضية أم متأصلة؟
- هل يؤثر الفساد على التنمية المحلية بالجزائر ؟
- كيف يمكن محاربة الفساد في الجزائر؟

5. الفرضيات :

- أصبح الفساد في الجزائر ظاهرة متأصلة و هو ناتج تفاعل عدة أطراف في المجتمع .
- يؤثر الفساد على التنمية في الجزائر خاصة على المستوى المحلي.
- التعامل مع الفساد في الجزائر يقتضي إرادة وتخطيط إستراتيجي وقيم وشفافية في التسيير من أجل القضاء عليه أو التقليل منه.

6. مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

يكمن سبب اختيارنا للموضوع لعدة أسباب منها الذاتية والموضوعية

❖ **الأسباب الذاتية:**

- اختيار الموضوع كان نتيجة رغبة ذاتية، نظرا للاهمية التي يحظى بها الموضوع في وقتنا الحاضر، وانطلاقا من معيشتنا اليومية لظاهرة الفساد حيث أصبحت حديث الساعة بالنظر لخطورته
- الرغبة في الإصلاح قدر الاستطاعة من خلال المساعدة لأن يتم وضع حلول جدية لمكافحة الفساد في الجزائر وأن يأخذ الموضوع درجة أكبر من الاهتمام من طرف المعنيين بمكافحته.

❖ **الأسباب الموضوعية :**

- تزاد وتنامي النقاش على المستوى الدولي والوطني حول اتساع حجم الفساد في الآونة الأخيرة بطريقة لم يسبق لها من قبل
- نقص الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع
- تقديم خدمة علمية من خلال معالجة هذا الموضوع
- الحالة الكارثية التي أصبحت تعيشها الجزائر في الساحة السياسية و الإقتصادية والاجتماعية يسبب انتشار الفساد سواء على المستوى الوطني أو المحلي وانعكاساته السلبية على المجتمع وعلى التنمية الوطنية والتنمية المحلية

7. أدبيات الدراسة:

▪ **الدراسة الأولى:** دراسة بعنوان الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق ،من إعداد الطالب عبد العالي حاحة،قد تناول في هذه الدراسة ظاهرة الفساد الإداري ،وذلك بالتعرف على مهمتها ومظاهرها و اسبابها و اثارها ، وقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف على الإستراتيجية التي تبناها المشرع لمواجهة هذه الظاهرة في الجزائر،وذلك بالتطرق إلى السياسة الجنائية التي اتبعها المشرع الجزائري في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وباقي القوانين الأخرى ذات الصلة ، إضافة إلى التطرق إلى دور الآليات الإدارية في الحد من الفساد الإداري ومكافحته إضافة إلى دور أجهزة الرقابة في الحد من الظاهرة

▪ **الدراسة الثانية:** دراسة بعنوان الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،من إعداد الطالبة كريمة بقدي ، وقد تناولت في هذه الدراسة ماهية الفساد السياسي،من خلال التطرق إلى مفهومه وصوره ،إضافة إلى التطرق إلى تعريف الإستقرار السياسي والتعرف على مختلف متطلباته ومعيقاته

كما سعت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر من خلال التعرف على عوامل انتشار الفساد في الجزائر والتي حالت دون تحقيق الإستقرار السياسي إضافة إلى أهم الآثار المختلفة لانتشار الفساد في الجزائر،كما تطرقت إلى مختلف الجهود الدولية المبذولة لمحاربة الفساد في ظل المؤسسات والمنظمات التي سعت إلى ذلك إضافة إلى الجهود العربية وكذا جهود الجزائر للقضاء والحد من الظاهرة

▪ **الدراسة الثالثة** : دراسة بعنوان تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،من إعداد الطالب خنفري خيضر،سعت الدراسة إلى التعرف على ماهية التنمية المحلية من خلال التطرق إلى مفهومها ومقوماتها واهدافها ،إضافة إلى التطرق التمويل المحلي وتبيين مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي كما تطرقت الدراسة الى الجماعات المحلية منذ الاستقلال من حيث التنظيم الإداري وتطوير مجالات تدخلها عبر مختلف التشريعات والدساتير كما شخصت دراسة واقع تمويل التنمية المحلية في الجزائر من خلال تحليل أدوات التنمية،وشرح العوائق التي تقف أمام قيام الجماعات المحلية بالمهام الموكلة في مجال التنمية المحلية

▪ **الدراسة الرابعة:** دراسة بعنوان ظاهرة الفساد في الجزائر (1989م- 2013م)،دراسة وصفية تحليلية،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،من إعداد الطالبة فتيحة حيمر،وقد تناولت فيها مفهوم الفساد وأبعاده التاريخية و أنواعه ومسبباته،كما تناولت هذه الدراسة واقع الفساد في الجزائر من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره ،وأبرزت مظاهره وأسبابه وانعكاساته بالإضافة إلى تحليل هذا الواقع والتطرق إلى أطراف الفساد وكيفية ممارسته،إضافة إلى تناول قضايا الفساد في الجزائر والمنافذ المغذية له، والآليات المعتمدة لمكافحته وأهم الصعوبات التي تعرقلها

8. مصطلحات الدراسة:

الفساد :" هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة ودون وجه حق"

التنمية: تعرف التنمية بانها "عمليات مخططة و موجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته ،و إزالة العقبات و تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية و السعادة للافراد".

التنمية المحلية: " هي السياسات و البرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية ، اي على المستوى البلدي و الولاية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات لتحسين نظام توزيع الدخل و الاستفادة القصوى من المنشآت الاجتماعية و المرافق العامة .

9. مناهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة فإن ذلك يتطلب استخدام أكثر من منهج كل في موقعه المناسب ووفقا لمتطلبات الدراسة

وفيما يلي المناهج المستخدمة في هذه الدراسة:

❖ **المنهج الوصفي:** ويعتبر هذا المنهج طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للحصول على أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة[1]، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[2]

وقد استخدمنا هذا المنهج في هذه الدراسة خاصة في الجانب النظري للدراسة بوصف ظاهرة الفساد و الاثار التي تخلفها

❖ **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع و أحداث يحللها ويفسرها على أسس علمية صارمة ،بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر،والتنبؤ بالمستقبل[3]

[1] مار بوحوش، ومحمد محمود الذنيبات ،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،ص139

[2] صلاح الدين شروخ ،منهجية البحث العلمي، عنابة: دار العلوم للنشر،2003، ص 150

[3] المرجع نفسه،ص 126

واستخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان من خلال دراسة تطور ظاهرة الفساد في الجزائر بعد استقلالها من خلال التطرق للمراحل التي مرت بها الظاهرة والظروف التي ادت الى بروزها في الماضي ولا زالت تؤثر الى اليوم

❖ **منهج دراسة الحالة:** يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلميةالمتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها.[1]

وتم استخدم هذا المنهج في هذه الدراسة لجعلها أكثر صلة بالواقع من خلال دراسة ظاهرة الفساد في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية و أخذ احدى البلديات كحالة لدراسة مدى تأثير الفساد على التنمية المحلية فيها

❖ **المنهج الإحصائي :** لا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية و الاجتماعية عموما من الإحصائيات و الأرقام كأدلة صادقة ولإثبات الحقائق ،وقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بوضع الفساد في الجزائر

❖ **المنهج المقارن:** يهدف هذا المنهج الى ابراز اوجه التشابه و الاختلاف وقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا لمعرفة مدى انتشار الفساد في الجزائر في مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال و المقارنة بينهما

أما أهم الاقترابات التي تم اعتمادها لدينا ما يلي:

❖ **الاقتراب القانوني:**وذلك من خلال الاعتماد على النصوص القانونية و التي تساعدنا على التقرب اكثر من موضوع الدراسة و الخاصة بمكافحة الفساد بالجزائر

أدوات جمع البيانات: كما تم استخدام أدوات لجمع المعلومات وهي:

❖ **الإستبيان:** وهو مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين ، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين باليد أو بالبريد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق و قد قمنا باستخدام الاستبيان لإجراء الدراسة التطبيقية للموضوع

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم . المناهج . الاقترابات . الأدوات)، الجزائر،[د،ب،ن]،1997م، ص87

المقابلة: تعتبر المقابلة من الادوات الرئيسية لجمع المعلومات و البيانات في دراسة الافراد والجماعات الانسانية كما انها تعد من اكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا و فعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث و لقد قمنا باستخدام المقابلة في دراستنا في الفصل الثالث المتعلق بالدراسة الميدانية من خلال اجراء مقابلات مع رئيس المجلس الشعبي البلدي و بعض المسؤولين في البلدية من اجل السماح لنا بإجراء الدراسة التطبيقية في البلدية و امدادنا بالمعلومات التي نحتاجها

10. تقسيم الدراسة:

استدعت دراستنا لهذا الموضوع تقسيمه الى ثلاثة فصول و قد تناولنا فيها ما يلي:

الفصل الأول سنتناول فيه الإطار النظري للدراسة و الذي احتوى على الاطار النظري للفساد من خلال التطرق إلى مفهومه و أنواعه و مظاهره و أسبابه ثم التطرق إلى ماهية التنمية المحلية بالتطرق إلى مفهومها و اهدافها و مقوماتها

الفصل الثاني: ستناول واقع الفساد في الجزائر من خلال التطرق إلى مسألة الفساد في الجزائر بعد الاستقلال بالإضافة إلى أسباب انتشار الفساد في الجزائر و الآثار المترتبة عليه و أهم الآليات التي اعتمدا الجزائر لمكافحته

الفصل الثالث: سيتضمن دراسة تطبيقية لأثر الفساد على التنمية المحلية لبلدية من بلديات الوطن وهي بلدية عين بويحيى في الفترة الممتدة من 2012إلى 2015 و نتطرق فيه الى وضع بطاقة فنية عن البلدية من خلال التعريفا و هيكلها التنظيمي ثم التطرق إلى مراحل الدراسة الميدانية ثم تحليل نتائج الاستبيان

يعد الفساد من اهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات خاصة المتخلفة منها ،إذ يحتل الفساد مساحة واسعة من الإهتمام خاصة في ظل تفاقم هذه الظاهرة ،إذ اصبحت تهدد الكثير من المجتمعات ، وهذا راجع إلى تنوعها و كثرة أساليبها ،إضافة إلى ما يخلفه الفساد من آثار سلبية في جميع المجالات سياسية ، إقتصادية، إجتماعية و إدارية ، إذ ان الفساد اصبح يمثل تهديدا حقيقيا للديمقراطية ، وسيادة القانون، كما انه يشكل عائق اساسيا امام جهود التنمية ولعل تحقيق التنمية الشاملة لأي دولة يستوجب تحقيق التنمية المحلية ، التي أصبحت تحظى بإهتمام متزايد في العقود الاخيرة وعلى كافة المستويات الاكاديمية و العملية ، لانها تعتبر جزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة،خاصة إذا ما توفرت الإمكانيات و المقومات اللازمة لتحقيقها

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد

أصبحت ظاهرة الفساد من أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم نظرا لتعقدها وانتشارها السريع ولقد قام كثيرا من الباحثين والكتاب في السياسة و الاقتصاد بدراسة هذه الظاهرة ، كما ذكرت في الآيات القرآنية تنبه الناس وتحذرهم من أخطارها وقد اختلف المختصين في تفسيرها كل حسب منظوره ، وهذا راجع إلى الطبيعة التي تتميز بها ظاهرة الفساد من التعقيد والتشابك ، وتعدد مظاهرها واسبابها ، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على الجانب النظري لظاهرة الفساد من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، وسنتناول في المطلب الأول مفهوم الفساد و أنواعه و في المطلب الثاني مظاهر الفساد أما في المطلب الثالث سنتناول أسباب الفساد

المطلب الأول : مفهوم الفساد وأنواعه

عرفت ظاهرة الفساد تعددا في المفاهيم والآراء التي عالجتها بالإضافة إلى تعدد أنواعها ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب

الفرع الأول: مفهوم الفساد:

أ. التعريف اللغوي للفساد:

الفساد في **معجم اللغة** هو : (فسد) ضد (صلح) والفساد لغة البطلان ، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل .[1]

ولفظ الفساد في **اللغة العربية**مصدر وفعلها فسد ، فسادا ، نفسخ وخبثت رائحته ،فَسُدَ فسادًا أو فسدًا ، أصبح غير صالح والفساد تحلل وتعفن [2]

يعرف لغة أيضا : أنه (أخذ المال ظلما) أو (التلف و العطب) أو (الجدب والقحط) أو(القتل واغتصاب المال) [3]

و أيضا يقصد بالفساد : " العتو أي بالغ الإفســـــاد أو السحت أي المال الحـرام ما خبث من المكاسب [4]، وأفسده أباره أي جعله يفسد وجعله غير صالح ، وأفسد المال إفسادا أخذه بغير حق ، واستفسد ضد استصلح ، و تفاسد القوم تدابروا وتقاطعوا الأرحام.

واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى اِستعصى عليه، وجاء الفساد بمعنى الجدب ، ويقال الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد.[5]

---

[1] عامر الكبيسي ، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة** ، الأردن : المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 8

[2] أنطوان نعمه و آخرون ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ، بيروت : دار المشرق ، 2001 ، ص ص 1092 ، 1093.

[3] اسماعيل الشطي و آخرون ، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، الإسكندرية : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ،ص 136

[4] عامر الكبيسي ، المرجع السابق ، ص 27.

[5] أسامة السيد عبد السميع ، **الفساد الإقتصادي و أثره على المجتمع – دراسة فقهية مقارنة** ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2009 ، ص ص 17 ، 18

كلمة فساد في **اللغة الفرنسية** لها أربعة عشرة مترادف ، حيث ترد أحيانا بمعنى الهبوط والذل والهوان « Avilissement » ، وأحيـانا أخـــرى بمعنى سوء وتدهور الأوضاع « Pourrissement» ، وتارة أخرى بمعنى الفسوق « subordination » [1]

أما في **اللغة الإنجليزية** فكلمة فساد أو « Corruption » مشتقة من الفعل اللاتيني « Rumpere » أي بمعنى الكسر أو التكسير أي أن شيئا ما تم كسره ، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية ، ذلك أن الموظف يقوم بتكسير قاعدة قانونية أو أخلاقية أو عرف لبلوغ غاية معينة .[2]

معنى الفساد في الشريعة الإسلامية: حرمت الشريعة الإسلامية الفساد تحريما قاطعا بالكتاب والسنة والإجماع ،ولقد ورد لفظ الفساد ومشتقاته في (خمسين) 50 موضوعا من القرآن الكريم منها :

قوله تعالى :" وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث و النسل والله لا يحب الفساد".[3] وقد ورد لفظ الفساد في هذه الآية مقرونا بالإساءة والتدمير والتخريب في الأرض .

كما استخدم مصطلح الفساد في القرآن للدلالة على الإسراف بمفهومه العام ،أي الإفساد في الأرض و المسرفون هم المفسدون، لقوله تعالى :" ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون " [4]

---

[1] سهيل إدريس ، وجبور عبد النور ،**المنهل ،قاموس فرنسي عربي** ، بيروت : دار الآداب ودار العلم للملايين ، 1979 ،ص810 .

[2] كريمة بقدي ، **الفساد السياسي و أثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا– دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أورومتوسطية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011– 2012 ، ص 17.

[3] سورة البقرة ، الآية 203 .

[4] سورة الشعراء ، الآية 152،151.

وقوله تعالى :" و الله يعلم المفسِد من المصلح "[1] ، بين الله في هذه الآية أنه يعرف المفسدين والمصلحين .

وأما بخصوص الوعيد والتهديد فيقول الله تعالى : " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا أن يقتلوا ..." [2]

وقوله تعالى:" الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابًا فوق العذاب بما كانوا يفسدون"[3]

ناهيك عن تفسيره بأنه العصيان لطاعة الله ، طبقا لتفسير الآية ، " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون " [4]

بالإضافة إلى القرآن الكريم فقد ورد لفظ الفساد في **السنة النبوية** ، حيث جاء بعدة أحاديث تنهي عن الفساد منها:

عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال :سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه ، وإذا فسد أسفله فسد أعلاه ".[5] إذن يتضح من خلال الحديث أن معنى الفساد تضمن نفس المعاني التي وردت في القرآن الكريم ومن مدلوله تلف الشيء واختلاله وبطلانه.

التعريف الاصطلاحي للفساد :

اختلفت التعاريف المتعلقة بالفساد وذلك حسب اختلاف وجهات النظر والثقافات والقيم السائدة ، فهناك من ينظر إليه من الزاوية السياسية ،والآخر من زاوية اقتصادية والبعض الآخر

---

[1] سورة البقرة ، الآية 218.

[2] سورة المائدة ، الآية 35.

[3] سورة النحل ، الآية 88.

[4] سورة الروم ، الآية 40

[5] محمد المدني بوساق ،**التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص12.

من ناحية إدارية واِجتماعيـــة ، وإجمالا لا يمــكن تــقديم التعاريف التاليـة حيث عرفه العديد من المفكرين والمنظمات الدولية والمدارس الفكرية

تعريف المفكرين للفساد :

يعرفه **عدنان اسكندر** بأنه:" إساءة استعمال السلطة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص بشكل مخالف للقوانين ومخالف للقواعد الأخلاقية ومتطلبات النزاهة ".

ويعرفه **عصام نعمان** بأنه :" إساءة اِستعمال السلطة من أجل الحصول على الثروة أو إساءة اِستعمال الاثنين من اجل بناء قاعدة نفوذ فاعل ومؤثر ومستمر في الدولة والمجتمع".

كما يعرفه **ناصر عبيد الناصر** بأنه : " إساءة اِستخدام السلطـة لتحقيق مآرب نفعية ومعنوية في غياب المؤسسة السياسية الفاعلة مع ضعف فاعلية رقابة المجتمع المدني ".[1]

ويرى **هنتغتون** :بأن الفساد " هو سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة ".[2]

يعرفه **ويلبرن** « wilburn » الفساد أنه :" سوء اِستخدام موقع ما في السلطة من أجل إحراز فوائد شخصية أو تحقيق فوائد مباشرة للآخرين ".[3]

ويعرفه **كليتجارد** أنه :" عملية تبادلية بين مجموعة من الأطراف (الرئيس، الموظف، الزبون) تكون هذه العملية كنتيجة لعمل عقلاني وحساب للتكاليف والمنافع ضمن سوق الفساد ".[4]

---

[1] فتيحة حيمر ، **ظاهرة الفساد في الجزائر (1989 _ 2013) دراسة وصفية تحليلية** ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر ، 2013 ،ص ص 8، 9

[2] صلاح الدين فهمي محمود ، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، 1994 ، ص 38.

[3] فتيحة حيمر ، المرجع السابق ، ص 11.

[4] كريمة بقدي ، المرجع السابق ، ص 23.

ويعرفه **فيتو تانزي** بأنه:" تعمد مخالفة مبادئ وقواعد العمل بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذي الصلة ".[1]

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الفساد من وجهة نظر هؤلاء المفكرين أنه سوء استخدام السلطة لمصالح شخصية على حساب المصلحة العامة ، وهذا نظرا لغياب الرقابة الفعالة.

ويعرف الفساد أيضا أنه :" سوء استخدام السلطة العامة من أجل الكسب أو الربح أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو منفعة لجماعة بطريقة التي يترتب عليها خرق القانون ومخالفة معايير السلوك الأخلاقي ".

أيضا الفساد هو :" استخدام المنصب أو السلطة لتحقيق مكسب مادي على حساب الآخرين وعلى حساب القواعد أو اللوائح القائمة ".[2]

وتعرف **موسوعة العلوم الاجتماعية** الفساد بأنه :" استخدام النفـوذ العام لتحقيق أربـاح أو منافع خاصة ويشمل ذلك جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين والمواطنين أو السياسيين وهو سلوك مخالف للمعايير القانونية والأخلاقية ضد الصالح العام يصدر عن شخصه أو عن هيئة عامة أو خاصة ".[3]

من خلال هذه التعاريف للفساد يتبين لنا أن للفساد أبعاد أخلاقية ، قانونية ،اجتماعية وكذا سياسية و اقتصادية يمس جميع ميادين الحياة ، وهذا يجعله ظاهرة عامة وشاملة تمس القطاع العام ، كما تمس القطاع الخاص .

[1] عبد الرحمن تومي وآخرون ، **دراسات اقتصادية** ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص83.
[2] كريمة بقدي ، المرجع السابق ، ص 13.
[3] عصام عبد الفتاح مطر ، **معنى الفساد الإداري** ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2011، ص16

تعريف الهيئات الدولية للفساد:

يعرف **البنك الدولي الفساد** بأنه : " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، وأشار إلى أن الفساد يكون إمـــا عن طريق دفـع الرشـوة والعمولة المباشرة إلى الموظفين و المسؤولـــين في الحكومة و في القطاعين العام والخاص لتسهيل الصفقات ، أو وضع اليد على مال العامة والحصول على مناصب متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي ".[1]

و تعرف منظمة الشفافية الدولية :"الفساد هو سوء اِستخدام السلطة للحصول على مكاسب خاصة ".[2]

تعريف **هيئة الأمم المتحدة** :بأن الفساد هو " سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص " وقد تم الإشارة إلى صوره وهي الرشوة و اختلاس الممتلكات والمتاجرة بالنفوذ و إساءة استعمال السلطة [3]

وتعرف **المنظمة العربية لمكافحة الفساد** بأنه :" كل ما يتصل بالاكتساب غير المشروع ، أي من دون وجه حق ، وما ينتج عنه العنصري القوة في المجتمع، السلطة السياسية والثروة في جميع قطاعات المجتمع".

ويعرفه **صندوق النقد الدولي** بأنه :" علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف لكسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونيا".[4]

---

[1] إسماعيل الشطي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 80.

[2] **جيليان دبل ،إتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،[د.ب.ن] : سكرتارية منظمة الشفافية الدولية ، [د.س.ن]،ص 3.**

[3] **عبد** العالي حاحة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري بالجزائر، أطروحة** دكتوراه، **كلية** الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، تخصص قانون عام ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2012-2013،ص22

[4] **عمر شريف ، ، التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، الملتقى** الوطني **حول الشركات** كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر **بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية** والتجارية وعلوم التسيير ، 06-07ماي 2012

مـــــــن خلال هذه التعاريف يمكن القول انها تتفق على ان الفساد هو انحراف الافراد عن الواجبات الموكلة لهم **لاعتبارات شخصية ومن أجل الحصول على مكاسب مادية**

تعريف الفساد من زاوية قانونية : "يقصد به نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها **من هيبة ونفوذ وسلطة لتحيق منافع** شخصية ، مالية أو غير مالية ،وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية "،هذا التعريف يرى أن الفساد هو تجاوز القانون عند **استعمال الوظيفة العامة**

تعريف الفساد من زاوية إدارية : "يعرف بأنه النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري ،والتي تؤدي فعلا إلى انحراف **ذلك الجهاز** عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان بأسلوب فردي أو بأسلوب جماعي " [1]**، يركز هذا التعريف على** الانحرافات التي تتم داخل الجهاز الإداري

تعريف الفساد من زاوية اجتماعية: "يقصد به السلوك الذي ينحرف على المعايير والقواعد التي **تنظم ممارسة وظيفة عامة أو أداء** دور جماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق ، أو التهاون في **الالتزام** بمعايير الأداء السليم **للواجبات أو تسهيل ذلك للآخرين"** [2]

من خلال هذه التعاريف للفساد يتبين لنا أن **للفساد أبعاد أخلاقية ، قانونية** اجتماعية وكذا سياسية و اقتصادية يمس جميع ميادين الحياة ، وهذا يجعله ظاهرة عامة وشاملة **تمس القطاع العام ، كما تمس القطاع الخاص .**

تعريف المدرسة السلوكية للفساد:" بأنه هو محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة مجردة غير مشروعة فوق المصلحة العامة ، وتركز المدرسة السلوكية على سلوك الفرد وبالتحديد **المخول له ممارسة السلطة العامة ".** [3]

---

[1] عبد العلي حاحة ، المرجع السابق ،ص20

[2] مصطفى عبدو، المرجع السابق،ص25

[3] رشيد بوسعيد ، **تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2013- 2014 ،ص14

ويعرف المشرع الجزائري الفساد على أنه :"كل الجرائم المنصــوص عليها في البــاب الرابع **من القانون رقم 01/06 ،و** هذه الجرائم هي :(رشوة الموظفين العموميين ،الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية ،**اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي ،إستغلال النفوذ ،إساءة استغلال الوظيفة).**[1]

ومما سبق يتضح التباين في مفاهيم الفساد **انطلاقا من الآراء و الاتجاهات حول هذا المفهوم ، وقد حاولنا وضع تعريف قد يكون شاملا لكل تلك التعريفات :**

" الفساد هو كل التصرفات والسلوكيات المنحرفة والصادرة عن الموظف ، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة على **حساب المصلحة العامة وتتعارض مع اللوائح والقواعد القانونية.**

الفرع الثاني: أنواع الفساد

يقسم الفساد حسب عدة معايير منها ما يلي:

أ- **معيار حجم الفساد : وف**ق هذا المعيار يقسم الفساد إلى نوعين

1. **الفساد الصغير**: حيث يتمثل في الرشاوي الصغيرة المنتشرة لدى صغار الموظفين ذوي **الرواتب المحدودة.**
2. **الفساد الكبير** : ويمس كبار المسؤولين و المتنفذين على قمة الهرم **الاجتماعي والسياسي سواء على المستوى التنفيذي (الحكومة) أو التشريعي** أو الأمني أو القضائي ، وذلك من خلال تخصيص الأموال العامة **للاستخدام الخاص وإختلاس الأموال العامة والدخول** في رشاوي الصفقات .

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل ، قانون رقم 01/06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** ، ،الجريدة الرسمية العدد14 ، المؤرخ في20 أوت 2006 ،ص 1.

ب.**معيار نطاق الفساد** : نقصد به النطاق الجغرافي لممارسة الفساد ودرجة انتشاره ، حيث قسم الفساد وفق هذا المعيار إلى:

1. **فساد محلي :وهو** الذي ينتشر داخل البلد الواحد في مؤسساته الإدارية.
2. **فساد دولي** : له مدى واسع عالمي يعبر حدود الدولة ضمن ما يطلق عليه بالعولمة بفتح حدود أي مجتمع و باختلاف بيئته الاجتماعية المتكونة من مجموعة الأنظمة ، هذه الأخيرة مترابطة فيما بينها وبين الدول أو تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.[1]

ت.**معيار مجال الفساد** : ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق ، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى:

1. **الفساد الإداري:** يعرف الفساد الإداري بأنه :" كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالا بواجبات وظيفته العامة " [2] ، ويقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية ، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته .
2. **الفساد السياسي** : يعرف صامويل هنتغتون S.Huntington » الفساد السياسي بأنه "أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدها عصرنا الحالي" [3]، ويقصد بالفساد السياسي أيضا فساد الساسة والحكام ورجال الاحزاب السياسية واعضاء الحكومة ، واعضاء البرلمان ، واعضاء المجالس الشعبية والمحلية ، والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية.[4]

---

[1] عبد الرحمن تومي ،وآخرون، المرجع السابق، ص6.

[2] بلال أمين زين الدين ،ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2009 ، ص64

[3] Samuel Huntington, **political ordre in chancing soucié** ,U.S.A ,yaleuniversity، paris , 1979,p 59 .

[4] حمدي عبد العظيم ، **عولمة الفساد وفساد العولمة** ،الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر ،2008، ص40

وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد ، غياب الديمقراطية ،فقدان المشاركة ،انعدام حرية التعبير... وينقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها: فساد القمة ، فساد السلطة التشريعية ، فساد السلطة التنفيذية ، والفساد الانتخابي

3. **الفساد الاقتصادي**: ويتعلق هـــذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة و الاستغلالية و للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال ، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحـ ة اتمع ، أو هو الحصــول على منافع مادية و أربــاح عن طريق اعمال منافية للقيم والقانون ، كالغش التجاري والتلاعب في الاسعار ، تهريب الأموال ، التهرب الجمركي .[1]

4. **الفساد المالي**: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل غسل الأموال والتهرب الضريبي ، تزييف العملة النقدية ...[2]

5. **الفساد القضائي** : وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية ، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم ، ومن أبرز صوره :المحسوبية ، الوساطة، قبول الرشاوي وشهادة الزور ...[3]

6. **الفساد الاجتماعي** : وهو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها اتمع تربية الفرد وتنشئته ، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل ، كما أن

[1] رشيد بوسعيد ، المرجع السابق ، ص20.

[2] هاشم ومحمدي رضا ، الإصلاح الإداري ، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ،2010 ، ص85

[3] رشيد بوسعيد ، المرجع السابق ، ص 20

التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد **اجتماعي**مستقبلي ، يتمثل في عدم تقبله الو **لاء الوظيفي، وعدم** احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر **والإخلال بالأمن العام.**[1]

7. **الفساد الأخلاقي:** هو الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة **لا تجعله** يحكم **عقله، فيتسلم لنزواته ورغباته ،**فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب **وينتج** عن ذلك **انتشار الرذيلة والفاحشة و السلوكيات المخالفة للآداب .**

8. **الفساد الثقافي** : ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة ، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي .[2]

ث.الفساد حسب الجهة التي تمارسه :

1. **الفساد الفردي (الذاتي) : ويقصد به استيلاء الفرد على الممتلكات العامة لتحقيق منفعة شخصية .**

2. **الفساد الثنائي** : وهو الفساد الذي يشترك فيه الطر**فان وذلك لتحقيق منافع متبادلة بينهما**

3. **الفساد الجماعي** : وهو الفساد الذي يشترك فيه عدة أطراف في أعمال الفساد داخل الدولة كاشتراك بعض الشركات الكبرى في أعمال الفساد للحصول على منافع لجهة ما **أو لدولة** محددة بدلا من الأفراد.[3]

ج. الفساد حسب القطاعات الخدمية :

[1] عبد العلي حاحة ، المرجع السابق ، ص ص 28، 29.
[2] رشيد بوسعيد ، المرجع السابق ، ص ص 19، 20
[3] فتيحة حيمر ، المرجع السابق ، ص 26، 27

1. **الفساد في مجال الخدمات الصحية: وذلك من خلال حرمان الإنسان من سهولة** الحصول على الرعاية الصحية ووفرة المستشفيات المؤهلة، وتمتد إلى عمليات التزوير والغش في الأدوية **والاتجار بالأعضاء البشرية والأجهزة والمعدات الطبية ...**

2. **الفساد في مجال التعليم** : يأخذ الفساد في مجال التعليم أشكالا وصورا عديدة : ابتداءً من الرشاوي التي تدفع للحصول على مقاعد في المدارس والجامعات الحكومية ومرورا بمبيعات الأدوات المدرسية ، إضافة إلى اختبار المعلمين غير المؤهلين **، والاتجـــار** في الشهادات المدرسية والدرجات العلمية ..

3. **الفساد في مجال البيئة** : وفي مقدمة أنماط الفساد في مجال البيئة ، يأتي ظاهرة

التعامل في النفايات النووية التي أصبحت تجارة رائجة لعصابات الجريمة المنظمة وبعض الحكومات الفاسدة التي تحصل على مبالغ طائلـة **مقابل استـــلام ودفـن** النفايات في أراضيها أو السماح بالمرور أو الانتظار في مياهها الإقليمية.[1]

المطلب الثاني : مظاهر الفساد

للفساد العديد من المظاهر ، تختلف من مجتمع لآخر ، وهذا ما جعل الباحثين في هذا الشان يصنفونها إلى : مظاهر **تنظيمية ، سلوكية ، مالية، ومظاهر جنائية وفيما يلي سنتطرق إليها بالتفصيل**

1) **المظاهر التنظيمية والإدارية** : **تتعلق بما يصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لوظيفته** وما يرتبط بها من انتظام ومن اهم هذه المظاهر **ما يلي:**

- ✓ **عدم احترام العمل** : ومن صور ذلك التأخر في الحضور صباحا والخروج في وقت مبكر

[1] دليل تدريبي، **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية** ، القاهرة: مركز دعم التنمية و التأهيل المؤسسي،2008، ص ص 16، 18

عن وقت الدوام الرسمي ، النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته ، قراءة الجرائد و استقبال الزوار ، التنقل من مكتب لآخر.

- ✓ **امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه : ومن صور ذلك عدم قيام الموظف بالعمل على الوجه الصحيح ، التأخر** في أداء العمل ، وهذا يحدث عادة مع انخفاض أجور العاملين ، كما تنتشر هذه الظاهرة عند زيادة عدد العاملين في مؤسسات القطاع العام في وظيفة واحدة [1]

- ✓ **التراخي : ويقصد به** تباطؤ و امتداد الفترة الزمنية في إنهاء الامر المطلوب من الموظف القيام به **وعدم أدائه للأعمال الموكلة إليه قانونيا وإن قام بذلك فلا يكون على النحو** الصحيح وقد يتأخر في أدائه .

- ✓ **عدم الالتزام بالأوامر وتعليمات الرؤساء:** ومن صور ذلك (العدوانية نحو الرئيس عدم إطاعة أوامر الرئيس ، البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس) .

- ✓ **السلبية: ومن صور ذلك(اللامبالاة** ، عدم إبداء الرأي ، عدم الميل إلى التجديد **والتطوير والابتكار** ، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات ، **الانعزالية ، عـدم الرغـبة** في التعاون ، عدم تشجيع العمل الجماعي ، تجنب **الاتصال بالأفراد).**

- ✓ **عدم تحمل المسؤولية : ومن صور ذلك تحويل الأوراق** من مستوى إداري إلى آخر **التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية ...**

- ✓ **إفشاء أسرار العمل :** إفشاء الموظف لأسرار المؤسسة يؤدي إلى فقدان السرية ، كما قد يقدم الموظفين أفكار أو معلومات خاطئة وغير مؤكدة إلى الإعلاميين وغيرهم.

2) **المظاهر السلوكية: تتمثل فيما يلي :**

[1] هاشم حمدي رضا ، المرجع السابق ، 92

- ✓ **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة :ومن صور ذلك ارتكاب** الموظف بفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية .[1]

- ✓ **الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى : كأن يعمل الموظف وظائف أخرى أو يعمل مقابل** مبلغ ما أو مكافأة لدى الغير ومن دون **علم إدارته بذلك ما يؤثر على وظيفته ، وما ينتج على ذلك من مظاهر أخرى كالتاريخ والتسيب**

- ✓ **سوء استعمال السلطة :** والسلطة هي ذلك الحق الذي يخوله المجتمع إلى المنظـمة عن طريق الحكومة تم تخوله المنظمة إلى العاملين بها **كل طبق المستوى الذي يتواجد فيه وتكون** السلطة في أي تنظيم إداري ، تأخذ الشكل من الأعلى إلى الأسفل ، لكـــن في كثير من الأحيان تستخدم هذه السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا تعكس الصالح العام كأن يقدم الموظف خدمات وتسهيلات لبعض الأقارب والمعارف، **إضافة** إلى تجاوز **اعتبارات العدالة.**

- ✓ **المحسوبية** : ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

- ✓ **الوساطة: يستعملها** بعض الموظفين شكل من أشكال المصالح .[2]

3) المظاهر المالية:

- ✓ مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة والتي ينص عليها القانون

- ✓ فرض المغارم وذلك من خلال قيام المسؤولين بتسخير سلطة وظيفتهم **للانتفاع بالأعمال** الموكلة إليهم في فرض الإتاوات على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية

---

[1] هاشم حمدي رضا ، المرجع السابق ، 92،93

[2] مشعان الشاطري ، الفساد وأسبابه ،مظاهره، طرق علاجه ،وارد في :(www.cussion.com /hru2958.htm) ، تاريخ الدخول للموقع(02- 02- 2015)

الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم [1]

- ✓ الإسراف في استخدام المال العام : ومن صوره تبديد الأموال العامة والإنفاق على الأبنية و الأثاث ، المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية ...[2]

4) المظاهر الجنائية :

- ✓ **التزوير: وهو اصطناع الأوراق والمستندات ، تقليد التوقيعات والأختام الر** سمية والحكومية **عن طريق طباعة الشهادات والمحررات والشيكات والأوراق التجارية أو النقود الورقية** باستخدام تقنيات حديثة للحاسبات الآلية و تكنولوجيا المعلومات ، كما قد يحدث التزوير بآليات عادية تقليدية ، كأن يكون للجاني صفة في التوقيع ، ولكن يوقع بتوقيع غيره ، أو أن يوقع بتوقيع غير مشروع ، كأن يضع شخص ما **الوثيقة المراد توقيعها ضمن** مجموعة من الوثائق المتعلقة بإحدى الملفات حيث تكون هذه الوثيقة لا علاقة لها **بذلك الملف.**
- ✓ **اختلاس المال العام : وذلك من خلال قيام موظف العام باختلاس الأموال عن طريق** إدخاله في حسابه دون وجه **حق ، وغالبا ما يقوم هذا السلوك السياسيون والمسؤولين الحكوميين كسحب قروض من البنوك بفوائد منخفضة ، والاستلاء على بعض** الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية ...[3]

---

[1] رشيد بوسعيد ، المرجع السابق ، ص 29

[2] **مكافحة الفساد** ، وارد في : [basset. goo . dole.com /t 32 topic]، تاريخ الدخول إلى الموقع (02- 02-2015 / 10:45).

[3] **قدور القديور ، ما الحل مع تنامي ظاهرة الاختلاسات والفساد المالي في الجزائر**، وارد في :[www araab.com-12782] ، تاريخ الدخول في الموقع (02- 02- 2015 / 10:05).

- ✓ **التهرب الضريبي والجمركي** : يقوم بمثل هذا السلوك رجال الأعمال من القطاع الخاص فهؤلاء يدفعــون الــرشاوى للمسؤولين الحكوميين بغيــة حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي ، أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم .

- ✓ **الرشوة:** هي حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال تخالف التشريع أو أصول المهنة .[1]

و رشوة الموظف العام في القانون تعني اتجار الموظف العام بأعمال الوظيفة التي يتعهد إليه القيام بها للصالح العام وذلك بتحقيق مصلحة خاصة . وعلى ذلك تتمثل الرشوة في انحراف الموظف في أدائه لأعمال وظيفته عن الغرض المستهدف من هذا الأداء وهو المصلحة العامة من أجل تحقيق مصلحة شخصيــة له هي مكسب غير مشــروع من الوظيفة ، وكما تستخدم الرشوة للحصول على عمل أو لإبطال حق .[2]

المطلب الثالث: أسباب الفساد

لا يأتي الفساد من العدم بل هو نتيجة العديد من العوامل السياسية و الاقتصادي و الاجتماعية... التي تؤدي الى ممارسته و فيما يلي سنتطرق الى أهم الأسباب التي تؤدي الى انتشار الفساد :

أ- الأسباب السياسية:

يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد خاصة في المجتمعات الفقيرة والنامية ، وإذا كانت المجتمعات المتقدمة هي الأخرى غالبا ما تشهد حالات فساد سياسي متعددة تكشف عنها الفضائح المالية لبعض رؤساء الدول أو الحكومات

[1] هاشم حمدي رضا ، المرجع السابق ، ص 86

[2] مليكة هنان ، جرائم الفساد ، الجزائر : دار الجامعة الجديدة ، 2010 ،ص ص 21، 22.

أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء البرلمان والذين يلجؤون إلى استغلال مراكز سياسية والثقة الممنوحة لهم من النظام الحاكم لارتكاب أفعال الفساد خلال فترة السلطة السياسية.

وفيما يلي سنتطرق إلى مجموعة من الأسباب السياسية للفساد:

1. **التنافس على السلطة:** ويقصد به إساءة استخدام سلاح المال للحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي إذا تم التأثير في الرأي العام من خلال الرشوة الانتخابية من أجل الحصول على الأصوات والفوز في الانتخابات و هزيمة المنافس الذي يكون غالبا هو الأصلح من الناحية الموضوعية ، وقد يلجأ بعض المرشحين في الانتخابات إلى دفع تعويض مالي مناسب لإجبار الخصم على التنازل عن الترشيح والانسحاب قبل إجراء الانتخابات ، ويمكن أن يؤدي هذا التنافس بين المرشحين إلى ظهور جريمة تزوير الانتخابات في حالة النجاح في اختراق المسؤولين عن فرز الأصوات أو عن صناديق الاقتراع أو عن إعلان النجاح .

2. **الاستبداد السياسي:** تؤدي الديكتاتورية ونظم الحكم التسلطية إلى شيوع الفساد في ظل غياب الديمقراطية و احتكار السلطة السياسية ومنع مشاركة الجماهير في الحكم وتحدث أزمة في التعامل بين الحكام والمحكومين خاصة عندما يعمد بعض الزعماء إلى إحاطة أنفسهم بالة من القدسية و الكاريزمية وبناء شرعيته في إطار العلاقات السياسية على هذا الأساس.

ونعني التسلطية السياسية وجود حكومات تلجأ إلى التعسف و استخدام القانون وكلفة أساليب القهر و الملوكة للدولة من أجل تحقيق الأهداف [1] الخاصة للنظام الحاكم وحرمان الجماعات الاخرى في المجتمع من مزاولة حقوقها السياسية وعدم السماح بالنقد أو كشف أوجه الفساد التي ترتكبها الفئات الحاكمة والجماعات المنتفعة والحريصة

[1] حمدي عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ص63 ، 64

على استمرارها في الحكم ، رغبةً في استمـرار للاستفادا مـن فـرص الفساد و التربـح من العمل السياسي أو العام لأطول فترة ممكنة في ظل الدساتير الوضعية التي تسمح بالحكم الأبدي وغياب التعددية ، وفي ظل النظم التي تعتمد على تسلط الحاكم ينتشر الفساد سواء على مستوى القمة أو على مستوى النخبة ، وهم فئة المحيطين بالحاكم للحصول على منافع بالمخالفة للقوانين واللوائح والذين يحرصون على تسلطية النظام .

3. **العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية و المصادر الدولية للفساد:**

إذ تحرص بعض النظم السياسية على دعم نفوذها وسيطرتها على المجتمعات التي تحكمها من خلال الاستعانة بالحليف الاستراتيجي الخارجي لكي يوفر لها الدعم و الحماية طالما هناك مصالح سياسية واقتصادية يمكن تحقيقها للحليف الخارجي

وتجدر الإشارة إلى أن القوى الخارجية غالبا ما تسعى إلى الإحاطة بنظم الحكم التي ترفض أن تكون تابعة لها أو الدول المطالبة بالاستقلال التام أو الاعتزاز بالكرامة الوطنية حيث تكون هذه النظم خطرا على مصالح القوى الخارجية ومن ثم تخطيط القوى الخارجية عادة للتخلص منها.

4. **تزاوج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال:** بحيث يسعى رجال السلطة السياسية إلى الحصول على أكبر منافع اقتصادية خلال فترة الحكم و لذلك فإنهم عادة ما يسعون إلى دعم علاقاتهم الاقتصادية مع رجال المال و الأعمال للحصول على منافع مادية كبيرة .[1]

ب- **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل الأسباب الاقتصادية للفساد في الدوافع المادية أو المالية التي تدفع من يقوم بارتكاب جريمة الفساد وهي :

[1] حمدي عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ص 70 ،71

1. انخفاض مستوى **دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية** الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني بدرجة يعجز معها عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية ، فيلجأ إلى الرشوة أو الاختـلاس أو الاتجار في المخدرات **أو بريب السلع أو الغش التجاري أو السرقة أو النصب والاحتيال للحصول على المال** بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة.[1]

2. تعتبر البطالة والفقر من أهم العوامل **الاقتصادية** التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة **وإتيان** أفعال الفساد ، حيث أن البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من العمل ومن ثم يمكن للشخص المنحرف أن يتجه إلى الوسائل غير المشروعة للحصول **على مصدر فعل مثل** السرقة وتجارة المخدرات والإرهاب والجاسوسية وتزييف النقود وغيرها من الجرائم التي ينتج **عنها عائدات مادية أو اقتصادية.**

3. ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة **سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلمـا** ازداد الميل نحو الفسـاد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على **أنشطة التوزيع ، وعلى عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة تحصيص الموارد الاقتصادية الأمر الذي يفتح المال واسعا أمام ممارسات الفساد المتعددة.**

4. و على النقيض من الرأي السابق يرى البعض أن التوجه من الاقتصاد الشمولي والمركزي والسيطرة الحكومية إلى **الاقتصاد** الحر واتجاه الحكومات إلى تقليل القيود والرقابة لتحفيز المستثمرين أو المنتجين و رجال الأعمال ، يجعل هناك شعورا عا**م بضعف دور الدولـة** في الرقابة والضوابط التي تحمي المجتمع.[2] **من الممارسات الفاسدة من جانب المحتكرين وزيادة ضغوط التضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية وزيادة حجم الصفقات**

[1] رشيد بوسعيد ، المرجع السابق ، ص 22

[2] حمدي عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص53

التجارية والمالية ومن ثم ارتفاع قيمة عائدات الفساد الأمر الذي يؤثر كثيرا على استعداد الموظفين للانحراف نحو الفساد في ظل الإغراءات المالية الكبيرة خاصة في العقود والصفقات الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية.

5. ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة التي تؤدي إلى انتشار جريمة الجاسوسية الاقتصادية خاصة في مجال الصناعة ، حيث يقدر خبراء الأمن في ألمانيا أن جاسوسية الصناعة الأمريكية قد كلفت التجارة والصناعة خسائر سنوية لا تقل عن 10 مليار دولار من سرقة مخترعات ومشروعات تطوير عام 2000م .

6. سوء توزيع الثروة في المجتمع ، حيث يوجد فئة قليلة من الافراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل ، بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين في العديد من الدول النامية عند خط الفقر ، واختفاء او ضمور الطبقة الوسطى في المجتمع ، الامر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء للاهداف العامة ومصلحة المجتمع والتمهيد لسلوكيات فاسدة من جانب بعض العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة فضلا عن سهولة اختراق عصابات الجريمة المنظمة لأجهزة الأمن والعدالة بالإغراءات المالية الخيالية التي يضعف أمامها بعض العناصر المسؤولة في تلك الأجهزة و سهولة تكوين شبكات فساد تضم بعض كبار المسؤولين رغبة في الحماية والأمان من الملاحقة الأمنية والقضائية والتستر على الانحرافات المالية وإهدار الأموال العامة والتربح من العمل الوظيفي ، وفي مثل هذه الحالات يلتقي الفساد الإداري مع الفساد التجاري والمالي والاجتماعي والسياسي.[1]

ت- **الأسباب الاجتماعية:** ترتبط الأسباب الاجتماعية للفساد بالبيئة والتأثيرات الاجتماعية من ثقافات وعلاقات اجتماعية والتطلعات الطبقية إضافة إلى ضعف

[1] حمدي عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ص 54، 55

القيم و الأخلاقيات الوظيفية وعادات وتقاليد... ويمكن تلخيص الأسباب الاجتماعية للفساد فيما يلي :

1. **تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المالية أو الاقتصادية:** فتحدث الوساطة والمحسوبية ، فتصبح الصداقة أو صلة القرابة هي المدخل الطبيعي للحصول على منافع مادية بدون وجه حق .

2. **التطلعات الطبقية :** فعندما توجد فجوة بين الاغنياء والفقراء في المجتمع وتتجه هذه الفجوة إلى **الاتساع** يصبح لدى الفقراء أحلام الثراء السريع، وهذا قد يدفعهم إلى الفساد **من أجل تحقيق تلك الأحلام** في ظل غياب الوازع الديني و الأخلاقي.

3. **سوء توزيع الدخل والثروة:** إذ يعتبر من الآفاق **الاجتماعية** خاصة في المجتمعات النامية حيث تبرز فئات مرتفعة الدخل ويقابلها فئات كثيرة تعاني **العجز من إشباع الحاجات الأساسية والشعور بالحرمان المادي وهذا** ما يؤدي إلى **ضعف الولاء والأهداف العامة** بالمجتمع ، ما يدفع وجود مجال واسع للسلوكيات الإجرامية للحصول على المال بطرق غير مشروعة .

4. **التمييز العنصري:** بحيث لا يزال هناك بعض المجتمعات التي يمارس فيها التمييز العن**صري على أساس اللون أو الجنس أو الدين**... الأمر الذي يؤدي إلى معاناة الأقليات التي تعاني من هذا التمييز ، فيولد لديها الرغبة في **الانتقام** من المجتمع ، وتتجه إلى الفساد للحصول على مصدر دخل لها.[1]

- تدني المستوى التعليمي والثقافي وانتشار **الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق و الواجبات**

[1] حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص ص57،58.

- غياب دور منظمات المجتمع المدني ، حيث لا تؤدي دورها وذلك من خلال الرقابة على الأداء الحكومي وعدم تمتعها بالحيادية في عملها [1]

ث- الأسباب القضائية:

1. الثنائية في تطبيق النصوص وفي تفسيرها تبعا للأطراف والجهات التي تطبق بحقها فمحاباة الأقارب والأصدقاء ومجاملة أصحاب النفوذ و أهل المال والجاه ، والتعسف في حق الضعفاء والفقراء وعامة الناس وتحكيم الأهواء والميول والشهوات من جانب القضاة تعد ممارسات لا مشروعة لا يمكن عزلها عن الفساد لأنا تعكس تفشيه بكل المرافق
2. تساهل بعض القضاة والمحامين مع العناصر المتهمة المحالة للقضاء بقضايا الفساد والاعتداء على أموال الدولة أو تزوير وثائقها أو تجاهل قوانينها و اعتبارها من الدعاوى المخففة ، مما يشجع على استمرارها وتصبح النصوص القانونية الرادعة للفساد لا جدوى لها بمعالجة ظواهره والحد من تفشيه .
3. تمسك السلطة القضائية ومؤسساتها بالإجراءات الروتينية المعقدة واعتمادها للأساليب البدائية في التحقيق وإثبات التهم وتخلفها عن مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير و الابتزاز والرشوة ، مما يؤدي إلى بقاء العناصر الفاعلة حرة طليقة بينما يتعرض بعض الابرياء إلى دفع الثمن ريثما يثبتوا براءتهم .
4. تجنيد بعض القضاة بقصد لحماية المجرمين مقابل ما يقدم لهم من مبالغ مالية كبيرة وهدايا، وهذا هو أخطر المنافذ الممهدة والمشجعة لتفشي الفساد
5. تعاطي بعض المحامين للممارسات اللاقانونية ، وذلك بتولي الدفاع عن التهم الخطيرة مقابل مبالغ مالية كبيرة متعهدين سلفا ببراءة المتهمين فيها، ويتم ذلك من خلال التواطؤ

[1] محمد محمود معابرة ، **الفساد الإداري ومعالجته في الشريعة الإسلامية** ، عمان : دار الثقافة ، 2011 ، ص99.

مع القضاة الذين يمارسون سلطة الأمر المباشرة ،أو من خلال توسطهم لدى زملائهم الذين يتبادلون معهم موافق المساومة لتصدر الأحكام لصالح من يدفع ولو بدون وجه حق .[1]

ج- الأسباب الإدارية:

أما الأسباب الإدارية فتعتبر هي الأخرى من العوامل التي سارعت في انتشار الفساد منها :

1. ضعف الإدارة وسوء التنظيم مع تحديد المسؤولية وضعف نظام الرقابة الإدارية الشعبية وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية [2]
2. نقص الكفاءات التي تسير الإدارة العامة وكبر حجمها وازدياد عدد العاملين مما يؤدي إلى ثقل أدائها مما يجعل الموظفين يصلون إلى درجة الإحباط وعدم الاهتمام بما يجب عليهم الالتزام به وينجر عنه في الأخير إلى ظهور الفساد
3. الفساد الإداري لا تتسبب فيه الإدارة اللامركزية فقط فهو موجود في كل الأجهزة الحكومية بما فيها الإدارة المركزية ، فتركيز السلطة في يد الإداريين المركزيين يساهم في تحفيز الموظفين العموميين على استخدام ما يستطيعون القيام به وإن كان ذلك غير قانوني
4. المبالغة في استحداث الإدارة والهيئات من أجل تحقيق أهداف التنمية وإعطائها جزء كبير من الاستقلالية المالية والإدارية في إدارة شؤون المؤسسة مع توفر موارد مالية ضخمة دون وجود إطارات مؤهلة لقيادة المشاريع ، ويؤدي ذلك إلى تبديد الأموال و اختلاسها [3]

---

[1] عامر الكبيسي، المرجع السابق ، ص ص 18 ، 20

[2] محمد محمود معابرة ، المرجع السابق ، ص17

[3] بلال خروفي، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية ، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 2010-2011،ص 8

المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية، وهذا نتيجة لتطور هذا المفهوم بصفة عامةحيث أن مفهوم التنمية لم يعد ير كز على جانب معين بل أصبح بشكل عملية متعددة الأبعاد والجوانب يسعي إلى إحداث تغيرات هيكلة وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وقد ظلت مسالة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني وقد عالجتها عدة د ا س، لكن مع تنا مي ا لو عي والتقدم ع في الخط ب التنموي عدة مفا يم تم بتحديد نطاق التنمية فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المحلية، حيث تطور مفهوم التنمية المحلية في ظل تطور مفهوم التنمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول خاصة الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطور المجتمعات المحلية من خلال مساعدة الحكومة المركزية إضافةإلى المشاركة الشعبية التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

لذلك سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية ،وفي المطلب الثاني سنتناول أهداف التنمية المحلية ،أما المبحث الثالث سنتطرق إلى مقومات التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية سنتطرق إلى مفهوم التنمية ثم يليها مفهوم التنمية المحلية

الفرع الأول: مفهوم التنمية

يتصف مفهوم التنمية بالتغير والتنازع أو الاختلاف الفكري والعلمي الأمر الذي أدى إلى ظهور أراء عدة ومفاهيم مختلفة لمصطلح التنمية، وكل ما يتصل من جوانب وعوامل ومشكلات وتفاعلات، وبالرغم من تعدد المصطلحات ذات الصلة بالتنمية فقد استعملها بعض الكتاب بنفس المعنى، في حين ميز آخرون بينها.

وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم التنمية من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

أ- **تعريف التنمية لغة:** إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيئا واحد وهو التغير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل هذه العوامل[1].

فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره في حال أفضل، أما تنمية الشيء فنعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي انه فيها عنصر التعدد و الفعالية[2].

[1]- عصام، فوزي، عدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية** ، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 1995، ص 142

[2]- محمد فتح الله الخطيب، **الحكم المحلي والتنمية** ، مصر: منشورات كلية العلوم السياسية والاقتصادية بجامعة القاهرة، 1998، ص02.

وبالتالي فإن العملية تشمل على النمو وعلى التغير، كما يمكن التفرقة بين النمو والتغير، فالتغير هو التحول الذي يقع عليه نظم العلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية[1].

كما تختلف دلالة مصطلح التنمية عن مصطلح التطور الذي نعني بع الانتقال من حالة او طور إلى آخر.

ويختلف مصطلح التنمية عن مصطلح التمدن، فالتمدن هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الافراد في المجتمع إلى اسلوب اخر اكثر حداثة.

ب- **تعريف التنمية اصطلاحا:** يتضمن مفهوم التنمية معاني وأمور كثيرة، تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، وباختلاف من يتناولونه بالدراسة والتحليل، حيث شاع هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية ، كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية.

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية قد ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي إذ توهف بأنا عملية النمو الشاملة التي عادة ما تكون متبوعة بتغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية، إلا أن حاجيات الإنسان المتنوعة والمتعددة قد أدت إلى توسيع مجال مفهوم التنمية، حيث اشتمل على قضايا اجتماعية سياسية وثقافية، إلى جانب القضايا الاقتصادية وهذا التعدد والتنوع جعل التنمية اسلوبا ومنهجا شاملا لكل ما يتعلق بحياة المجتمع والفرد، وعلى اعتبار ان الإنسان في تطور دائم فإن حاجيته أيضا متجددة، لذا فالتنمية لابد أن تؤكد هذا التطور والتغير للحاجات الإنسانية"[2].

---

[1]- **خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2011/2010، ص 6.

[2]- المرجع نفسه، ص 07.

يعرف **أحمد رشيد** التنمية بانها: " عملية تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحديد أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كلفة الجوانب وبمعنى ان اية تنمية يقصد بها معيشة السكان كلفة الجوانب"[1].

من خلال هذا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية يمكن أن نأخذ النقاط التالية حول مفهوم التنمية:

- إن التنمية هي عملية بمعنى انها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة اي انها عملية مجتمعة متشابكة متكاملة في إطار ينتـــج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية.
- إن التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي و سياسي و ثقافي و هو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دو الاخر وإذا فهو منهج وطني يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته.
- إن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين المعيشة،**ولكنها** هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور، لذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع و ما هو ممكن التحقيق و هنا تكمن صعوبة إيجاد تعريف ثابت ومحدد لها.
- على هذا الأساس يمكن اعتبار التنمية كما يعرفها الدكتور كامل المصور بأنها: " هي عملية حضارية شاملة لمختلف اوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق قدراته على العمل البناء[2].

[1]- أحمد رشيد، التنمية المحلية ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص 14.

[2]- خيضر خنفري، المرجع السابق، ص 9، 10.

من خلال هذا العرض لمفاهيم التنمية يمكن استخلاص مفهوم شامل لها على النحو التالي: التنمية هي عملية تغيير في المجتمع في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهذا بقصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

لم يتوقف مفهوم التنمية عن التطور، حيث ظهرت مفاهيم جديدة لعل آخرها التنمية المستدامة التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في ستوكهولم سنة 1972 ثم في مؤتمر ريو ديجانيرو سنة 1992، وقد عرفت اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية في تقريرها المعروف بتقرير برونتلاند 1987 التنمية المستدامة بأنها: " تلبية احتياجات الأجيال المستقلة"

وهناك من يعرفها بأنها:" صيانة واستدامة المواد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية "[1].

وتعتبر التنمية المستدامة أحد الركائز الأساسية في ترسيخ التنمية المحلية، ممثلة في تقوية القدرات والإمكانيات المادية والبشرية ودعمها بما يتماشى وتطورها من حيث التميز و الإبداع والاستمرارية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي والذي كان يسيطر على غالبة اقتصاديات دول العالم.

[1]- عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 17.

ويمكن أن نعرف التنمية المحلية بأنها:

- العملية التي يتم بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود المحلية والحكومية **للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا** وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة، وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها **تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها** في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقديم **على المستوى القومي**[1].
- هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة **المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وقناع المواطنين المحليين بالمشاركة المحلية ، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا** إلى رفع مستوى المعيشة لكل **أفراد** الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[2].
- **يعرفها الأستاذ (علي غربي) بأنها: " عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك** الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتاثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.
- **يعرفها الدكتور (كريم عبد النبي)** بانها: " العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل ابعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود

[1]- عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الإسكندرية: دار جامعة الإسكندرية، 2001، ص12.

[2]- فتيحة صحراوي، عائشة دهلوك، **واقع الجماعات في ظل الإصلاحات المالية، وأفاق التنمية المحلية** ، مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، المركز الجامعي خميس مليانة: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2010/2009، ص 46.

المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقديمها باكبر قدر مستطاع[1].

- هي عمليات مخططة و موجهة تحدث تغيرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظـروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الأشغال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد[2].
- هــي السياسات والبرامج التي تتـــم وفق توجيهات عامــة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول[3].
- هي عملية تعبئة وتنظيم جهود افراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع وتحسين مستوى معيشة أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا ومقابلة احتياجاته بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة[4].
- وقد عرفها (قزافيه قريفي) (**xaviercriffer**) بأنها" مسار تنوع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"[5].
- عرفها الأستـــاذ (آرتر دونهام) أنها: " نشاط منظـم لغـــرض تحسين الأحوال المعيشيـة في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويسحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"[6].

---

[1]- خيضر خنفري، المرجع السابق، ص 9،8.

[2]- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص 19.

[3]- أحمد رشيد، نظام الحكم والإدارة ، الإسكندرية: دار المعارف، 1989، ص32.

[4]- إبراهيم، حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 25.

[5]- خيضر خنفري، المرجع السابق، ص 17.

[6]- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها ، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987، ص 132

- ويعرفها (أحمد رشيد) بأنها: " دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك التجمعات لتحسين نظام توزيع الدخول"[1].
- تعريف(محي الدين صابر): مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على إحداث تغير حضـاري في طريقـة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.
- تعريف الدكتور (فاروق زكي): التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تـكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتـها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي بأنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يـــلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر اكثر فعالية[2].
- كما تعرف على أنها :"حركة تهدف إلى تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن امكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة"[3].
- هي أيضا عملية التغيير، التي تتم إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي

---

[1]- أحمد رشيد، **التنمية المحلية** ، المرجع السابق، ص 16.

[2]- **عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 53.

[3]- رشيد احمد عبد اللطيف، **التخطيط للتنمية** ، مصر: المكتبة الجامعية، 2001، ص 19.

والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية[1].

- **وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها:**" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في رقيها **بأقصى قدر مستطاع**" [2].
- يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين ياتون من كل **القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد** يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية **الحياة للفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشون.**[3]
- وهناك من يرى أن مصطلح التنمية المحلية يشير إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة لدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي ال**واسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليميا** محددا وفقا للتقسيمات **الإدارية** السائدة في الدولة، وسمية التنمية المحلية بمفهومها الضيق، فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محددة أو صغيرة نسبيا[4].
- **وحسب وجهـة نظر الدكتور سعيدة شيخ، حول التنمية** المحلية في الجزائر فإنـها : " تتمثل في مختلف الاختصاصات التي اسندت للجماعات المحلية بمختلف اجهزتها مهمة القيام بها على مستوى إقليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية **أساسا** والبرامج **الوطنية ، يضيف ممكن أن نعرفها بالحضار أ كل ما يصـدر من الجماعات المحلـية** في المجال التنموي ويظهر إرادتها في التعبير عن **إتيان** اختصاصاتها في هذا المجال في ظل

---

[1]- عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص 54.

[2]- خيضر خنفري، المرجع السابق، ص 19.

[3]- أحمد غريب، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2010، ص 5.

[4]- نائل، عبد الحفيظ العوامله، **إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية** ، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 151.

النصوص المنظمة لها اولا وما ترسمه تعدده لها القوانين المعمول بها ثانيا و في ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا[1].

- ومن خلال هذا العرض لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والمقصد منها تحسين المجتمعات المحلية على كافة الأصعدة سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، أو الخدماتي، فالتنمية المحلية لا تختلف عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها.

من خلال عرض التعاريف السابقة للتنمية المحلية يمكن أن نستخلص أربعة عناصر وهي[2]:

1- **برنامج مخطط**: يرتكز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، وذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية وإنسانية لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.

2- **المشاركة الجماهيرية**: من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الجديدة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار.

3- **المساعدات الفنية**: وهي ما تقدمه الهيئات الحكومة، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبير

---

[1]- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، دراسة حالة البليدة ،** مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسة، 2011/2010، ص 76.

[2]- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة تقييمية** للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ، مذكرة ماجستير:، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ،2009 -2010، ص 49

في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية أي المساعدة الفنية البشرية والمساعدة الفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر.

4- **التكامل بين الاختصاصات:** من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكـــن فصل الظواهـــر الاجتماعية مثـــلا عن الظواهر الاقتصادية ، فهي تعتمد على بعضها البعض، وتتبادل التأثير والتأثر.

الفرع الثالث: نظريات التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية الاقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية تلك التيارات المستمدة من علم الاقتصاد السياسي دون إدماج البعد الاجتماعي المحلي (التنمية المحلية) بعمقه الكامل في عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية و لحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية في أوائل الثمانينات وكانت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد حيث برزت مفاهيم جديدة كالحاجات الأساسية وإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية كما مضت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الناشئة ببرامج التكييف الهيكلي، وهكذا لم تعد قضية التنمية هي الأساس ولكن تحقيق قدر من التقدم عن طريق مكافحة الفقر والتنمية البشرية وهنا أثيرت ادوار الجماعات المحلية وإمكانية تحقيق التنمية على مستواها أي الاهتمام بالبعد الإقليمي والمحلي.

و فيما يلي سنتطرق الى اهم النظريات التي تناولت التنمية المحلية:

❖ **نظرية أقطاب النمو:** يمثلها كل من فرانسوا بيرو ، بودفيل ، هرشمان ، **و** غيرهم و **قد قام** بصياغة هذه النظرية في صورتها الاولى فرانسوا بيرو عام 1956 **م و تقوم** هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب و الذي يعرفه بيرو بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها و تقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة [1]، حيث يرى ان التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت إذ انها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة ، وتكون لها اثار متفاوتة على الاقتصاد ككل.

❖ **نظرية المقاطعة الصناعية:** تعود هذه النظرية في بدايتها الى الأعمال التي قدمها ألفريد مارشال الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة و التي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية) و تولد المنطقة الصناعية و فورات خارجية محلية يكون من شانها زيادة الإرادات و خفض النفقات و تحدث الوفرات بالفعل تجمع نشاط صناعـــي عن طريق التقارب الجغرافي بيـــن المنشآت في المنطقـــة المحلية ، و التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية، من الصميم الى التسويق الدولي. [2]

❖ **نظرية التنمية من تحت** : هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف اعضاء المجموعة المحلية لصالحها ،ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي اهمها ارتفاع اسعار البترول ، و تكاليف النقل و انخفاض المالية العمومية ، مما طرح أفكار جديدة و بدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية و البيئية و مطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم ، حيث يقول جون لويس فويقو حسب هذه النظرية التنمية المحلية بانها

[1] -Andre joyal ,le devellopement local, editions de liQrc paris 2002,p 15

[2] - محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة : معهد التخطيط القومي ، (د.س.ن)،ص ص 15 ،19

تعبر عن تضامن محلي ،هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة و يظهر ارادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية و الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية

- **نظرية القاعدة الاقتصادية:** تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق ، فحسب هذه النظرة أن مستوى النتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير و الذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي ، و في هذا ا ال يقول كلود لكور النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مداخيل هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة ، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج ، هذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسع النمو
- **نظرية الوسط المجدد:** يرأسها فيلب أيدلو و التي تعتبر الاقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل و متجدد على اقليم معين ، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث الا بوجود وسط ، هذا الوسط هو الاقليم الذي فيه عناصر و عوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف و التأقلم مع الوسط ، و بالتالي يعتبر الوسط (الاقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل لإحداث التنمية [1]

[1] خيضر خنفري ، المرجع السابق ، ص ص 15،16

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهداف التنمية المحلية:

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الاغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة و يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية والإدارية و البيئة وغيرها ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن و القرى و المناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، و يتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية و التعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية و الزراعية و الاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبرى.[1]

- تشجيع المشاركة الشعبية و المبادرات الفردية و الجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها و مستوياتها المحلية و القومية ، إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية(نظريا وعلميا)يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.

- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة، حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن و العدالة في تحمل اعباء التنمية و مسؤولياتها بالإضافة إلى الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الايجابية على مختلف الاطراف المحلية و القومية.

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، المرجع السابق، ص 154

- ❖ استثمار الإمكانات البشرية و المادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية و سياحية و طاقات بشرية و غيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

- ❖ تعزيز التعاون بين المحليات من جهة ، و بين الجهات المركزية من ناحية ثانية ، حيث أن الهيئات و الأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق و التعاون والدعم المركزي.

- ❖ المحافظة على الاستقرار و الأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفـاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية و توفير مقومات القوة و القدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

- ❖ جذب الاستثمارات الوطنية و الخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية و تعريفها بالفرص و الاحتياجات المحلية.[1]

- ❖ شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

- ❖ تسريع عمليـة التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و انجازها.

لقد بينت كثير من الدراسات اهمية الدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموية ، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة ، ذلك لأن الإدارة تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين ، تنبثق عنهم، و هي أقدر على الوقوف على لظروف و الحاجات المحلية

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، المرجع السابق ،ص 156

واشتراك السكان المحليين فكرا و جهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي و الإقناع بأهمية هذه البرامج و عوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك.[1]

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية:

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات و الشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية و ترجمة الطموحات إلى واقــع ملموس حيث أن التنمية المحلية ليست مجـرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات و المشكلات المتفاعلة و التي تحتاج إلى حلول واقعية و هذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية و انجاز أهدافها, و من أهم مقومات التنمية المحلية ما يلي:

1. تبني القيادات الإدارية و السياسية في الدولة لسياسة ثانية و مدروسة في مجال التنمية المحلية و ربطها بفاعلية و ملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية و بدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.

2. وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض و العمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود و الإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.

3. توفير الإمكانات والمدخرات المحلية و غيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية و تشمل هذه الإمكانات ما يلي:

[1] خنفري خيضر ، المرجع السابق، ص ص 28، 29

أ– توفير مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية و المركزية و غيرها [1]**،فالعنصر** المالي يعد عاملا أساسيا في التنمية المحلية**،**حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها **و**النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف **لا** كبير على حجم مواردها المالية **،و من الطبيعي** أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل.[2]

ب– توفير العناصر البشرية المؤهلة بحيث يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية **الإنتاجية** و في نجاح التنمية المحلية **، فالعنصر البشري هو الذي** يفكر في كيفية استخدام **الموارد المتاحة أفضل استخدام و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات،كما أنه** هو الذي ينفذ هذه المشروعات**، و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع** الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في **التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:**

الأولى:هي أنه غاية التنمية ،حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب **الاجتماعية,الاقتصادية و الثقافية و حتى** السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات **ذهنية و جسدية و إن الاستفادة القصوى من تلك القدرات هي المصدر الحقيقي لتحقيق** انجازات **التنمية المحلية ، و ذلك من خلال وضع إستراتيجية** لتنمية الموارد البشرية **،** هذه

[1] نائل عبد الحافظ عوامله، المرجع السابق، ص ص 156، 157

[2] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، مصر : المكتب الجامعي الحديث،**2003، ص 203

الإستراتيجية يجب أ، ترتكز على مجموعة من المحاور وهي:(الرعاية الاجتماعية، التأهيل الفني والمشاركة الجماعية(الشعبية)).[1]

4. ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد و مفتوح.

5. الاتصال و الإعلام التنموي في مجال الفرص و المحددات.[2]

6. وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية .

و تعرف الإدارة المحلية بأنها : "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين" [3]

كما تعرف بأنها:"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية(الحكومة)و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى كما تعترف للشخصية المعنوية, مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة"[4]

و من خلال استقراء ما سبق من تعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات [5]

و قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من **الأسباب و منها:**

---

[1] إستراتيجية تنمية الموارد البشرية ،وارد في :[http//www.moncoman.gov.om/arabic]، تاريخ الدخول للموقع:(25-02-2015 / 10:45)

[2] نائل عبد الحافظ العوامله ، المرجع السابق، ص 157

[3] علي خاطر شطناوي،قانون الإدارة المحلية ، عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص97

[4] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، الجزائر: دار العلوم، 2004، ص09

[5] جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1988، ص3

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة
- التنسيق فيما بين الإدارات المحلية و الحكومة المركزية ، لـوضع الخطط و المشروعـات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فعالية,و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار
- اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات
- إستخدام أساليب إدارية تراعي الظروف و العوامل المحلية ,مما يرفع كفاءة العمل[1]

خلاصة واستنتاجات:

[1] أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية** ، عمان: دار وائل للنشر ، 2010،ص19

نستنتج مما سبق ذكره ،ومن خلال الدراسة النظرية لمختلف جوانب الموضوع أن الفساد وإن اختلفت تعريفاته التي حاولت تفسيره ، إلا أنه في النهاية يشير إلى إستغلال المنصب العام لتحقيق أهداف شخصية عن طريق مخالفة القواعد القانونية و معارضة القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع ، وهذا كله راجع إلى عدة أسباب منها ، ما هو سياسي ، ومنها ما هو إجتماعي ، ومنها ما هو إقتصادي ، ومنها ما هو قضائي ، وبالتالي فهو يهدد المجتمعات من خلال اثاره السلبية التي تؤدي إلى زعزعة الأنظمة السياسية و الإقتصادية،و الإجتماعية

كما نستنتج من خلال دراسة التنمية المحلية انها حظيت بإهتمام متزايد في السنوات الاخيرة فهي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود المحلية و الحكومية للإرتقاء بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا

فهي تهدف إلى توفير الخدمات الاساسية في مختلف الوحدات المحلية للدولة ، وتطوير هذه الوحدات لإحداث التنمية الشاملة

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة خطيرة تثقل عاهل كل المجتمعات ، إلا اننا نجدها اكثر انتشارا في الدول النامية التي لازالت تعاني من هذه الظاهرة ، والتي أدت إلى ازدياد تخلفها وضعف إقتصادياتها ، وهذا ما نلاحظه في بعض الدول العربية التي ادى الفساد إلى سقوط انظمتها و دخولها في صراعات لم تستطع الخروج منها

و الجزائر شانها في ذلك شان غيرها من الدول النامية لم تسلم من إشكالية الفساد ، التي **أصبحت تمثل خطرا حقيقيا على أجهزة سواء** على المستوى الوطني أو المحلي ، **وذلك من خلال ما** تشهده من اختلاس للأموال **وتبذيرها و تعاطي الرشوة ،و إستغلال النفوذ والمحسوبية** **والتزوير**... بهدف تحقيق اهداف ومصالح خاصة ، ويشهد الفساد في الجزائر تطورا كبيرا **منذ** الإستقلال إلى يومنا هذا ، وهذا كله راجع إلى عدة أسباب وعلى جميع الأصعدة ، السياسية **الإقتصادية، الإجتماعية ، و الإدارية، ومع إزدياد** إنتشار هذه الظاهرة ظهرت العديد من الآثار السلبية في كل المجالات ، الامر الذي جعل من الجزائر تتراجع على جميع الأصعدة رغم الاليات القانونية و المؤسسية المرصودة لمكافحة هذه الظاهرة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال أربع **مباحث و هي** :

المبحث الأول: مسألة الفساد في الجزائر بعد الإستقلال

المبحث الثاني: أسباب الفساد في الجزائر

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الفساد في **الجزائر**

المبحث الرابع: اليات مكافحة الفساد في الجزائر

المبحث الأول : مسألة الفساد في الجزائر بعد الاستقلال

تعد الجزائر من الدول التي تعرف نموا متزايدا لظاهرة الفساد في السنوات الاخيرة بالنظر لتصنيفها من الدول الأكثر فسادا في العالم و هذا لا يعني أنها لم تعرف الفساد من قبل فكل المراحل التي مرت بها الجزائر منذ استقلالها الى اليوم شهدت مختلف مظاهر الفساد نظرا للظروف السياسية و الاقتصادية التي مرت بها و فيما يلي سنتطرق الى ظاهرة الفساد في الجزائر و تطورها منذ الاستقلال من خلال مطلبين و سنتناول في المطلب الأول الفساد في فترة الأحادية السياسية و في المطلب الثاني سنتناول الفساد في فترة التعددية السياسية

المطلب الأول: الفساد في فترة الأحادية السياسية(1962– 1989) بالجزائر

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الجزائر غداة الإستقلال ورثت عن المستعمر الفرنسي نظاما إداريا متفككا ومتدهورا نتيجة التخريب وكذا تهريب الاموال إلى الخارج مع إخلاء خزينة الدولة و البنك المركزي من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة... [1]

كما أن الجزائر بعد الإستقلال مباشرة مرت بمرحلة انتقالية دامت03 سنوات (من1962إلى1965)،حيث لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي و الإقتصادي الجزائري [2]، وقد اتصفت الإدارة الجزائرية عند رحيل فرنسا بغياب المهارة لدى الموظفين وغياب الكفاءة و انعدام الإطارات اللازمة ، والقادرة على تسيير البلاد ، إضافة إلى وجود فراغ في مختلف الوظائف الإدارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين[3]

وعلى أساس ذلك تم إتخاذ إجراءات للتخلص من المشاكل الإدارية التي خلفها الإستعمار ،ووضع إستراتيجية للنمو الإقتصادي و الإجتماعي ، وأعطت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى ، ولقد صاحب هذه المرحلة إنتشار للممارسات الفاسدة و التي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكل الثروات الطائلة [4]

وعليه فإن الفساد في هذه الفترة كان له العديد من المظاهر المنتشرة وكان يوجد ما يدل عليها بداية بقضية المجاهدين المزورين حيث تم تضخيم عددهم الذي وصل إلى 10000 كون أمر تأكيد مشاركة الشخص في الثورة يتم بإحضار شاهدين فقط

يضاف إلى ذلك تهـــريب ما قيمته 43مليون فرنك سويسري من خزينة جبهة التحرير الوطني إلى الخارج

---

[1] محمد بومكلوف ، اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991،ص 179

[2] عبد الحميد براهيمي، دراسة حالة الجزائر في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، المرجع السابق،ص242

[3] فتيحة حيمر، المرجع السابق ص 74

[4] عبد العالي حاحة ،المرجع السابق،ص45

كما برزت بعد الإستقلال قضية اخرى تضمنت اتهامات لرموز في السلطة بتحويل اموال الثروة والتي أعلن عنها الرئيس أحمد بن بلة و ذلك باختفاء **200 كلغ من الذهب و 8000 كلغ من** الفضة ،هذه الأخيرة التي حولت من البنك المركزي إلى ثكنة " علي خوجة " بجانب وزارة الدفاع ووضعت في حماية الجيش يوم 22 نوفمبر 1962م [1]

إضافة إلى هذا تم إثارة قضية أخرى من طرف الوزير الأول ، ووزير التخطيط الأسبق "عبد الحميد **إبراهيمي** ، والذي أعلن في سنة 1990م **بأن حـجم** الفساد في الفترة الممتدة مـن 1967م إلى سنة1990م **قد بلغ 26** مليار دولار ، والذي كان قد استند في ذلك على تصريحات **مسؤولين سامين للتحليل بأن الرشوة تمثل 20% من التجارة الخارجية منذ الإستقلال ليستنتج بأن التقديرات تفيد بأن هناك 26** مليار دولار تبخرت في الهواء [2]

ومع ازدياد نمو الفساد اضطرت الدولة الجزائرية وقتها إلى مطالبة الدول التي لها علاوات تبادل إقتصادي و تجاري تسلمها قوائم بأسماء الأشخاص **والمتعاملين الذين تلقوا عمولات و رشاوي من الصفقات المعقودة بين باريس و روما، مدريد، وجاء الرد الأول من باريس حيث توجه وزير الإقتصاد والمالية آنذاك "غازي حيدوسي"** واستلم من نظيره الفرنسي قائمة طويلة قيل انها تشمل 250 اسما من شخصيات ذات وزن كبير في إتخاذ القرار السياسي ، لكن القائمة لم يكشف عنها إلى يومنا هذا [3]

كما نجد أن الفساد كان منتشرا في عهد الرئيس **"هواري بومدين "وهو نفسه تناول موضوع** الفساد في خطاباته [4]**، ومن بين** مظاهر الفساد التي كانت سائدة نجد:

- **إستخدام النفوذوذلك قصد الحصول على المواد والتجهيزات و العقارات على قلة ما** كان متاحا منها بواسطة الجاه و التدخل لدى الاعوان المكلفين بها ،فقد كان القطاع **العام هـو** المسيطر بصفة كلية في هذه المرحلة ، وكـان **الاستيراد كـله أو معظمه حـكرا**

[1] فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص 76

[2] **حفيظ ص ،" الفساد في الجزائر...إلى أين؟** ، (جريدة الخبر اليومي)،العدد4913 ،السنة 17،الأربعاء 17 جانفي 2007،ص 18

[3] فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص 77

[4] كريمة بقدي، المرجع السابق،ص 202

على المؤسسات العمومية ، وكان مجال الفساد هو ما يسمى " المتاجرة بالنفوذ" [1]

- **الرشوة:** التي لم تقتصر في هذه الفترة على الموظفين الصغار في الإدارات الجزائرية ،بل **أضحت بعد (انقلاب) عام 1965م شبه** مقننة على صعيد الخطاب الرسمي ، **وذلك عندما قال "هواري بومدين" آنذاك صراحة أن (هناك إختيار بين الثورة والثروة)، وبرزت** عملية الإرتشاء على مختلف المستويات من شراء ذمة المجاهد او منصبا او إمتيازات اخرى **كان يوفرها نظام الريع** [2]

هذا بالإضافة إلى العديد من الظواهر التي كانت سائدة **مثل اقتضاء المعارضة و المقايضة المالية مقابل التنازل عن السياسة**

كما عرفت مرحلة حكم " الشاذلي بن جديد"**تطورا ملحوظا لظاهرة الفساد مقارنة بمرحلة** الرئيس "هواري بومدين" ،إذ طال الفساد الكثير من القطاعات خاصة الإدارة و الإنتاج **منها،فازداد اتساعا وتطورت أساليبه هذا** بالرغم من محاولة السلطة الحاكمة آنـذاك في الحـد من تفشي هذه الآفة ، فرغم الإصلاحات التي **بدأت سنة 1980م** ،والتي أدت إلى زيادة و نمو الاستثمارات الهائلة و المكلفة و نمو الواردات ،إلا أن دائرة الفساد اتسعت أكثر [3]

يمكن القول أن الفساد في فترة **الأحادية السياسية تجلت** مظاهره في مختلف الإنحرافات **و** الممارسات كالتقصير من طرف البيروقراطيين و اختلاس الأموال العمومية و توجيهها نحو الأغراض الشخصية، وهذه الإنحرافات لم تقتصر على الموظفين الصغار بل تعدت لتشمل مستويات عليا في أجهزة الدولة ، والدليل على ذلك ما أوضحه "عابد شارف" في إحدى **دراساته** التي يقول فيها أن مسؤولا كان يشغل منصب رئيس قيادة الأركان للجيش الجزائـري في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، قام بتحويل (اختلاس) مبلغ يقدر **40 مليون فرنك** فرنسي إلى جيبه ، و اقتطاع الأموال بطريقة غير شرعية فيما يخص الخدمة الإجتماعية لوزارة **الدفاع، ويضيف قائـلا: أن الرئيس الجزائري الأسبـق** " أحمد بن بلة" صرح في مارس **1962م** في مقابلة له مع مجلة (باريس **ما تش** Paris Match) **بأن رئيس الدولة الجزائرية من سنة**

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق،ص ص 890 ،891

[2] محمد بن يعقوب، **الطريق الصحيح** ، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع ،2004، ص82

[3] فتيحة حيمر ،المرجع السابق، ص 78

1979م إلى 1991م قد حول حـوالي 10 إلى 15 مليون دولار لحسابه الخاص ، ليقـول في نهاية حواره ان الامر يتعلق بمليارات الـدولارات ، و ليس بالملايين... و أضاف أن الكثـير من الأشخاص متورطون في قضية الفساد و اختلسوا البلاد

المطلب الثاني: الفساد في فترة التعددية السياسية (1989م–2015)

لقد عمدت الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات إلى تغيير توجهها السياسي ، متخلية عن النظام السياسي الأحادي، ومقرة بالتعددية السياسية التي تفتح الباب واسعا أمام شرائح وفئات جمة لان تشارك في إدارة شؤونها في إطار من الحرية و المساواة و العدالة و الشفافية و هي أمور يكفلها الدستور الجديد

كما أخذت الجزائر بنظام يرتكز على هيئات متعددة تمثلت في رئاسة الدولة(الرئيس)، الحكومة البرلمان و مؤسسات استشارية تمثلت في المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، ومجلس الدولة (المجلس الدستوري)، هذا إلى جانب هيئات لا مركزية تمثلت في البلدية و الولاية[1]

لكن و بالرغم من الاخذ بهذا النظام وتبني التعددية السياسية و التخلي عن الإقتصاد الموجه والتحول إلى الإقتصاد الحر، إلا أن الفساد تغلغل في القطاعات الإستراتيجية للدولة، وعليه يمكن التطرق إلى بعض المؤشرات والمظاهر الدالة على انتشار الفساد في هذه المرحلة

ففي مرحلة التسعينات وما تلاها من أعوام شهدت انتشارا واسعا للفساد و خاصة الإداري منه ونهب لموارد الدولة و ممتلكاتها في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة ، وقد زادت الازمة الامنية التي عاشتها الجزائر آنذاك من فرص تفشي هذه الظاهرة ،كما ساهمت الإصلاحات السياسية و الإقتصادية (تبني التعددية السياسية والتوجه إلى الإقتصاد الحر) في تفشي الفساد في القطاعات الإستراتيجية للدولة و إلى تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال و الأعمال ،حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه المرحلة الانتقالية، والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين [2]

[1] فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص ص 79 ،80

[2] عبد العالي حاحة، المرجع السابق، ص45

و أمام تلك الوضعية الخطيرة التي نتجت عن كثرة الفساد ، أعلن الرئيس" أحمد بوضياف" يوم 04 فيفري 1992 أن : "إذا كان هناك من ينهب الشعب فيجب فعلا أن يحاكم دون رحمة إذا ما توفرت الدلائل"

كذلك عرف الفساد ارتفاع متزايد في الفترة التي عرفت برنامج إعادة الهيكلة الإقتصادية ، الذي فرضه صندوق النقد الدولي ابتداء من عام 1994م، حيث بلغ الفساد مستوى مخيف إلى درجة أنه بإمكاننا تشبيهه النهب العلني للثروات الوطنية ، ويمكن توضيح مدى اتساع الفساد في هذه المرحلة في بعض المجالات منها:

- **الاستحواذ على الثروات النفطية:** لقد تم تأميم البترول و الغاز في الجزائر عام 1971م ولكن الجزائر عرفت عام 1991م اول عملية فسح المجال للإستثمار الخاص الاجنبي للمشاركة بأسهم محددة في رأسمال شركة سوناطراك ، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام تزايد الإستثمار الخاص الأجنبي في قطاع المحروقات ، وقد انتقلهذا القطاع الذي كان محل طمع الفاسدين إلى رقابة المستشارين الأجانب خلال التسعينات [1]

والتنازلات العديدة التي منحت للشركات البترولية الأجنبية على حساب المصلحة الوطنية قدمت من طرف الحكومة بشكل يوحي بإيجابيات الصفقة على مستوى الدخل القومي في حين أن الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد تدهورت بشكل كبير ،والحق أن هذا النجاح ما هو إلا نجاح للمتورطين في الفساد.

- **الإنفاق العسكري:** شهد عقد التسعينات بالجزائر تزايد ملحوظا في مستوى الإنفاق العسكري حيث ارتفع في سنة1994م بنسبة45 % وفي سنة 1992م زاد بنسبة 100%،وتزايد الإنفاق العسكري بشكل سريع في هذه الفترة كان بحجة مكافحة الإرهاب ، ورغم أنه من الصعب تقدير الأموال المختلسة نتيجة الإنفاق العسكري إلا أنه من المعروف أن الفساد كان دائما موجود عند توقيع الصفقات العسكرية مع الخارج وذلك منذ الستينات .

[1] عبد الحميد إبراهيمي ، المرجع السابق،ص ص 861 ، 863

ولقد اعترف رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" في خطابه الموجه للمواطنين يوم 27 أفريل 1999م " بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد " وحسب قوله " دولة مريضة في إد ارا ، مريضة بممارسات المحاباة و مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب ، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع "[1]

وليس هناك أبلغ من هذا التوصيف لظاهرة الفساد في الجزائر فالسلطة الجزائرية قد اعترفت بتغلغل الفساد في الإدارة و المجتمع الجزائري بصورة رهيبة

وقد كشف تقريرا لوزارة العدل أن نحو 5575 شخصا توبعوا في قضايا الفساد في الفترة الممتدة من 2006م إلى 2009م ، ويشير التقرير أن النسبة العالية تمثلت في اختلاس ممتلكات عمومية من قبل موظفين عموميين وبلغت 55.16 %

كما بلغ عدد قضايا الفساد سنة 2010م حوالي 948 قضية ، منها : 475 قضية خاصة باختلاس الأموال العمومية، و 107 قضية خاصة برشوة الموظفين العموميين ، ولقد شهدت الجماعات المحلية حصة الأسد بـ 146 قضية ،و مراكز البريد بـ133 قضية ،والبنوك بـ78 قضية [2] ، فيما أصدرت مصالح الشرطة الدولية ، " الأنتربول" مذكرة توقيف في حق 34 جزائريا لارتكابهم جرائم مختلفة [3]

كما تم تسجيل 200 قضية فساد خلال سنة 2013م تعلقت بالرشاوى و الاختلاسات في مختلف الإدارات و الدوائر الوزارية ، تورط فيها موظفون وعاملون إلى جانب إطارات [4]

---

[1] بن مرزوق عنترة، **الحكم الراشد و إصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات و المعيقات** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني :(تحديات الإدارة المحلية في الجزائر)، الجلفة،27- 28 أفريل 2010

[2] عبد العالي حاحة، المرجع السابق ،ص 48

[3] **بلال خروفي، الفساد في المجالس المحلية كعقبة في وجه التنمية** المحلية ،وارد في:[www .mas politiques. Com]،تاريخ الدخول الموقع(25-03-2015 ، 19:48)

[4] **200 قضية فساد خلال 2013** ،وارد في :[www.al-fadjr.com/ar/natinal/26134.htm] ،تاريخ الدخول للموقع(15-04-2015)

وتجدر الإشارة أنه هناك العديد من القضايا المتعلقة بالفساد والتي أدت إلى استنزاف الخزينة العمومية في الجزائر ، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه القضايا

أ. **قضية البنك الوطني الجزائري:** الذي تأسس عام 1966م وسجل عمليات تحويل (سطو) قدرت بحوالي 20 مليار دينار

ب. **قضية يونيون بنك:** أول بنك خاص جزائري والذي سجل خسائر قدرت بأكثر من مليار و800 مليون دينار دون حساب الخسائر الناتجة عن عملية حله [1]

ت. **فضيحة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:** والتي كبدت الخزينة العمومية 30 مليار سنتيم تضاف إلى 1200 مليار [2]

ث. **ديوان الترقية والتسيير العقاري بقسنطينة:** والذي عرف هو الآخر إختلاس أموال عمومية قدر مبلغها بمليارين و 800 مليون سنتيم [3]

ج. **قضية الخليفة** : والتي تعرف بفضيحة القرن التي تورط فيه رجل الأعمال " عبد المومن خليفة" كما تورط فيها العديد من المسؤولين والوزراء ، وتقدر الأموال المنهوبة والمسروقة والمهربة إلى الخارج بنحو خمسة مليارات دولار بينما يقدرها المصفى القضائي بنحو 15 مليار دولار [4]

ح. **قضية الشركة الجزائرية للمحروقات سوناطراك:** والتي كانت سبب تنحية وزير الطاقة "شكيب خليل" [5] وقد كشفت التحقيقات في فضيحة سوناطراك ،أن القاضي المحقق

---

[1] حفيظ ص ، المرجع السابق،ص 18

[2] فاروق، **"فضيحة بعشرات الملايير في بنك الفلاحة و التنمية الريفية"**،(جريدة الخبر اليومي)، السنة السادسة عشر،العدد 32 46 ،الصادرة في 20 فيفري 2006 ، ص 6

[3] بسمة كراشة، **"اختلاس 2.8 مليار سنتيم من ديوان الترقية و التسيير العقاري** ، (جريدة الخبر اليومي)،السنة السادسة عشر،العدد 34 46،الصادرة في 22 فيفري 2006،ص2

[4] عبد العظيم حمدي، المرجع السابق،ص 76

[5] عبد العالي حاحة،المرجع السابق،ص 47

في الملف اكتشف ان خسائر المجموعة الإقتصادية رقم واحد في البلاد ، ووصلت إلى 9 آلاف مليار سنتيم [1]

خ. فضيحة الطريق السيار شرق غرب: والذي استهلك قرابة 12 مليار دولار، بينما كلفته الأولية كانت تقدر بتسع مليارات دولار

مما تقدم حول تطور الفساد في الجزائر أنه عرف نموا و انتشارا واسع، فبعد الإستقلال ومع تبني النظام الأحادي ، بدأ الفساد يتغلغل نظرا للظروف المواتية التي ساعدت عـلى تفاقمه خاصـة في ظل سيطرت الحزب الواحد ،إلا أنه ومع انتهاج النظام الديمقراطي لم تستطع الجزائر القضاء على الفساد بل زاد انتشارا ، وهو يزداد مع مرور الوقت ، مع ما نشهده من قضايا فساد مست حتى كبار المسؤولين.

[1] أسباب كشف ونشر الفضائح الكبيرة للفساد المالي في الجزائر ، وارد في:[aintedles ,y007.com/t 1538 topic] ، تاريخ الدخول للموقع (20-04- 2015 ، 13:20)

المبحث الثاني: أسباب الفساد في الجزائر

أخذت ظاهرة الفساد في الجزائر تتفاقم في جميع أجهزة الدولة و بكل أشكالها، وفي جميع المجالات، و مما لا شك فيه أن تفشي هذه الظاهرة في الجزائر راجع إلى عدة أسباب سياسية ،اقتصادية اجتماعية و إدارية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الأسباب من خلال ثلاثة مطالب وسنتناول في المطلب الأول الأسباب السياسية وفي المطلب الثاني الأسباب الاقتصادية أما المطلب الثالث فسنتناول الأسباب الاجتماعية و الادارية

المطلب الأول :الأسباب السياسية :

تعتبر الظروف السياسية غير المستقرة في أي دولة إلى انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكالها فضعف المؤسسات السياسية و غياب الاستقرار السياسي سيؤدي إلى تفشي الفساد خاصة في ظل غياب رقابة فعالة ، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم الأسباب السياسية للفساد في الجزائر:

1) **ضعف البناء المؤسسي**: يشير مفهوم البناء المؤسسي الى بناء مؤسسة من نقطة البداية للوصول بها إلى مؤسسة فاعلة ، و الإعتماد على ما لدى المؤسسة من نقاط قوة لتفعيل دورها في الحياة العامة من خلال تحديد الأهداف و تنفيذ السياسات و البرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف [1]

فالبناء المؤسسي للدولة و الحكومة قائم على مجموعة العلاقات و الروابط التي أشار إليها الدستور ، وحدد تفصيلاتها في إطار المنظومة القانونية الدالة على الصلاحيات الرسمية و التسلسلات الهرمية و الارتباطات المركزية و اللامركزية، بما يجعل من ذلك كله بناءا مؤسسيا قائما على أسس و منطلقات قانونية ، ترسم الحدود التخصصية للمهام والواجبات و الصلاحيات و القوى و السلطات في ضوء تعدد المستويات السياسية

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق ،ص 119

أو الإدارية التي تعكس لحقيقة قيام المسؤولية في الدولة أو الحكومة ، وسعيها لتجسيد عملية صنع السياسة العامة للدولة تحديدا. [1]

والدولة الحديثة تبنى على مؤسسات و ليس على أفراد أو حزب ما، فالأفراد والأحزاب يزولون أما المؤسسات فتبقى بعدهم ، فالديمومة في الدولة تتجسد في ديمومة مؤسساتها لأنا منفصلة عن الفرد والحزب

وعلى الصعيد الجزائري نجد أن المؤسسات السياسية اتسمت بضعف شديد إن لم يكن بعدم الفعالية ، وذلك لانتشار ظـاهرة عدم الإستقرار المؤسسي بجانب و جود حـالة من الاختلال بين مؤسسات المدخلات و مؤسسات المخرجات ،أو مؤسسات المشاركة و مؤسسات التنفيذ، كما اتسمت المؤسسات بعدم الإستقلالية إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية

ويظهر لنا ضعف البناء المؤسساتي في الجزائر من خلال عدم الفصل بين المؤسسات السياسية الرسمية للدولة (المؤسسة التنفيذية، والتشريعية، و القضائية) وتعاظم سلطة البيروقراطية [2]

فلو نظرنا إلى السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري نجد أنا تشغل موقع السلطة الهيمنة على باقي السلطات من خلال سيطرا على الجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، فالسلطة التنفيذية تهيمن على السلطتين التشريعية و القضائية و رئيس الجمهورية هو القاضي الأول و المشرع الأول في البلاد

من ناحية ثانية و بالنظر للسلطة التشريعية ، نجد أن البرلمان لا يحقق الغاية التـي أنشئ من أجلها، فهو في حقيقته لا يعدو أن يكون مجلس استشاري ، لم يصل أغلب أعضائه

[1] فهمي خليفة الفهداوي،السياسة العامة– منظور كلي في البنية والتحليل ، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2001،ص ص 66، 67

[2] كريمة بقدي، المرجع السابق ،ص ص 115 ،118

إلى المقعد النيابي عن طريق صندوق الإقتراع ، بل أوصلتهم محاباتهم لسدة الحكم ،لذلك نجد كثير من حوادث الفساد و النهب المنظم أقدم فيها ممثلي الشعب تحت ستار مصلحة الوطن و المواطن و الحفاظ على المصلحة العامة

و على ذلك يؤدي عدم الفصل بين السلطات إلى بقاء الحاكم في السلطة مضيفا الشرعية على حكمه من خلال استفتاءات صورية ، و بالتـالي فلا تداول للسلطة وعلى ذلك تنتشر أعمال العنف داخل البلاد على نحو يؤدي إلى استشراء الفساد بالإضافة إلى إيمان البسطاء بأن مشاركتهم في الحياة السياسية لا طائل من ورائها فتتفاقم أزمة المشاركة التي تأخذ أشكال العنف والتخريب حيث أن المواطن يعبر عن خيبة أمـله إزاء وعـود المسؤولين والمنتخبين والتـي من المـفروض أن تعكس همومه وتعبر عن مطالبه، وعليه صار المواطن غير مكترث بالانتخابات و غير مبا ل ا ، فأصبح المواطن سلبي لا يعبر عن مطالبه إلا بواسطة العنف الموجه ضد الدولة ومؤسساتها ،وكل ذلك أدى إلى استفحال الفساد السياسي [1]

2) **ضعف الدور الرقابي:** في هذا السياق سنركز على دور البرلمان باعتباره أكبر هيبة يمكن أن تحمل أكبر حجم من التمثيل الشعبي ،كما أنه يمكن أن يكون المفتاح الأساس لتجسيد أهم عنصر في مكافحة الفساد ألا وهي المساءلة ، فهو الجهة الوحيدة التي تضطلع بدور الرقابة السياسية على الجهاز التنفيذي للدولة

فالرقابة البرلمانية تعتبر من أقدم وظائف البرلمان و أشهرها سياسيا ، فالبرلمان هو المسؤول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة ، وحماية مصلحة الشعب ومنع الإنحراف، والحفاظ على الأموال العامة [2]

[1] كريمة بقدي ، المرجع السابق،ص ص 118 ،119

[2] عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية ، لجزائر: منشورات جامعة 8ماي 1954،2006 ،ص 192

والبرلمان يعد سلطة رقابية سياسية على السلطة التنفيذية تحاسبها وتراقب تصرفاتها وأعمالها و قراراتها و يستطيع البرلمان من خلالها التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية و أعمالها ومدى استهدافها الصالح العام [1]

والرقابة كما يراها المشرع الجزائري تضمن بالدرجة الأولى تطبيق الصارم للمبادئ وتكشف ما يرتكب من مخالفات إزائها وكذلك التلاعب بأموال الدولة و اختلاسها وأن لا تتردد في إنزال أشد العقوبات بمرتكبيها مهما كانت مراكزهم في الدولة [2]

وهكذا في البرلمان إلى جانب وظيفته التشريعية المتمثلة في سن القوانين يقوم بوظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية دون استثناء ، فيراقب السياسة العامة للوزراء ويبحث مدى سلامة القرارات والإجراءات الوزارية من حيث مطابقتها للقانون أو مدى ملائمتها للظروف الواقعية التي صدرت فيها ومدى توافقها مع الصالح العام [3]

ولو نظرنا إلى البرلمان الجزائري نجد أن تركيبته وغياب المعارضة الواضحة داخله والقيود المفروضة عليه ، أضعف دوره الرقابي كمجلس قادر على مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية ، وأصبح مؤسسة ضعيفة الفعالية ، ودوره ضعيف في تحسين وتطوير أداء السلطة التنفيذية و بالتالي ضعفه في محاربة الفساد نتيجة قلة خبرة أعضائه و عدم وجود معارضة برلمانية حقيقية وجادة نتيجة الأغلبية الموالية لحزب السلطة الأمر الذي قلل من فعالية هذا المجلس في مساءلة المسؤولين ومحاسبة الفاسدين ، مما اسهم في استشراء الفساد واتساع دائرته، وهذا كله راجع إلى السيطرة الواضحة للسلطة التنفيذية على البرلمان وضعف المستوى العلمي و المعرفي لدى النواب ، حيث أن أغلبهم لا يتمتع

[1] كريمة بقدي ،المرجع السابق،ص 125

[2] عبد الله بوقفة، الدستور الجزائري – نشأته ،أحكامه ،محدداته ، الجزائر: دار ريحانة للنشر و التوزيع،2002،ص39

[3] كريمة بقدي ،المرجع السابق،ص 126

بالثقافة السياسية والقانونية التي تؤهله لوضع برامج وسياسات **خاصة لمكافحة ظاهرة** الفساد ، إضافة إلى تورط الكثير من النواب في الفساد [1]

3) **ضعف الجهاز القضائي**: تعتبر السلطة القضائية المستقلة من اهم اركان الديمقراطية لانها تساعد عل ضمان المساءلة و القابلية للمحاسبة و حماية حقوق المواطن ضد السياسات المتشددة وغير المنصفة

كذلك يعاني القضاة من نقص الموارد المالية ، و كثرة القضايا ونقص عدد القضاة المؤهلين تأهيلا عاليا و متخصصا ،ورغم التحسن الذي طرأ في مرتبات و علاوات الجهاز القضائي ، فإن هناك حالات كثيرة يتورط القضاة في تعاطي الرشوة على ضوء معايير المحسوبية و الهدايا ، فهم يواجهون **حوافز تغريهم بالفساد ، وتتقوى** هذه الحوافز إذا **كانت مرتبات القضاة هزيلة ولا تفي بالحاجة**

وعليه فالنظام القضائي في الجزائر ضعيف وغير فعال في تحجيم ممارسات الفساد ومراقبة مظاهره، بدلا من تشكيل قوة رادعة و ضرورية لتعزيز فعالية العملية القانونية في مكافحة **الفساد** خاصة في عدم مساءلة و محاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد والمساس بامن الدولة ونهب الممتلكات العامة، الامر الذي يؤدي بالمواطن البسيط إلى ارتكاب جرائم الفساد في ظل غياب دولة القانون خاصة وأنه يفتقد للثقافة القانونية

ورغم أن الدستور الجـزائري نص عـلى استقلالية القضـاء إلا أنه تواجهه الـعديد من العراقيل الميدانية تجعل من تلك الإستقلالية استقلالية تشكيلية فمن الناحية العضوية تظهر السيطرة شبه مطلقة على الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية من خلال اضطلاعها بمسائل التعيينات والترقية **الخاصة بالقضاة وكذلك الميزانية الخاصة والأجهزة القضائية**

[1] كريمة بقدي ،المرجع السابق،ص 134، 135

فالسلطة تعمل تحت إشراف الحكومة ، ويعتبر القضاة من موظفي الدولة ويخضعون لسلطة وزير العدل الذي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا بمجلس الوزراء ، إضافة إلى ان القاضي يعين من طرف رئيس الجمهورية وهذا ما يدل على عدم تمتع القضاء بالاستقلالية الكافية في أدائه لوظيفته فاستقلاليته استقلالية محدودة مما يسمح للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية او بالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمساءلة وينفتح المجال أمام ممارسة الفساد [1]

4) **غياب الإرادة السياسية الحقة لمحاربة الفساد في بلادنا:** وهذا ما نجده في أغلب دول العالم الثالث، وذلك ما يلاحظ من خلال القوانين الخاصة بمكافحة الفساد التي تكاد تكون غائبة، وما وجدت منها لا يعدو أن يكون مجرد إصلاحات ترقيعية فرضتها ظروف داخلية و عوامل خارجية في الأساس [2]، وعدم اتخاذ إجراءات وقائية وعقابية صارمة بحق عناصر الفساد،إلا بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في قضايا فساد خطيرة [3] وهذا ما يعكس ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى قيادتنا السياسية في مجال مكافحة الفساد ، فالتعاطي مع قضايا وملفات الفساد لا يخضع للأطر والمواد القانونية بل للتعليمات الفوقية ، بل أكثـر من ذلك أن ملاحقة المتورطين والمشتبه فيهم لا تتم من طرف الهيئات المتخصصة بدون استشارة الهيئات العليا في الدولة ، خاصة في ظل عدم استقلالية قطاع العدالة في الجزائر،و في هذا الإطار نجد أن هناك إرادة سياسية ضعيفة تتعايش مع الفساد ولا تملك القدرة لمكافحته ، وبدون إرادة سياسية فإن التصدي للفساد سيقتصر على الشكل فقط [4]

---

[1] كريمة بقدي ،المرجع السابق،ص 138 ،139

[2] فتيحة حيمر، المرجع السابق ،ص 94

[3] أحمد أبودية، **الفساد – أسبابه و طرق مكافحته** ،وارد في:[www .aman,palestine.org]

[4] زين الدين بروش ،**وجابر دهيمي ،دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** ،وارد في:[-http://www.univ biskra.dz/lab/fbm/images/Fbm/%d8%AF%D9]،تاريخ الدخول للموقع(30-02-2015 ،10:05

5) **عدم الإستقرار السياسي وسرعة دوران القيادات:** الذي يعتبر أحد أبرز الأسباب السياسية وأكثرها مساهمة في تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر ، فإنه يحفز **السياسيين كالوزراء والمدراء العاملين على انتهاز فرصة لتوليهم لمواقعهم للانتفاع من نفوذهم الذي** يتمتعون به ،و الجاه الذي يحاط به وظائفهم، فإذا حانت ساعة خروجهم فإنهم يكونوا **قد جعلوا من المال ما يكفيهم لحماية مصالحهم وهم خارج السلطة، وهو فساد يتعذر** كشفه ويستحيل توثيقه على الرغم من تفشيه [1]

6) **التعددية الحزبية:** بحيث تعد التعددية الحزبية وما ينجم عنها من صراع حاد بين **الأحزاب ، أحد الأسباب السياسية الرئيسية المسؤولة عن تزايد الفساد بالجزائر من خلال** انتهاج وسائل و أساليب غير مشروعة للإيقاع **ببعضها** وتلك الممارسات عادة ما تثير الإستياء وتشجع غير المنتمين لها على محاباة بعضهم البعض أو البحث عن سلوكيات دفاعية موغلة بالفساد ومن جهة أخرى تساهم الأحزاب السياسية كثيرا في إضعاف الروابط القومية ، وتعزز العمل بعلاقات القرابة و الصداقة و الجهوية

فهي إما تشكلت على أساس لغوي أو عرقي أو ديني، وعليه عملت على استغلال عناصر الهوية **الوطنية أو القومية الوطنية لمزايدة أو التشكيك فيها سواء تعلق الأمر بمفهوم الأمازيغية أو الإسلام أو العروبة**

[1] عامر الكبيسي،المرجع السابق،ص 15

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية

لظاهرة الفساد في الجزائر ما يفسرها إقتصاديا حيث تلعب الظروف و العوامل الإقتصادية المتردية دورا كبيرا **باعتبارها أحد الدوافع و الأسباب وراء ظهور الفساد**

ونجد من بين المؤيدين للتفسير الإقتصادي للفساد **"كليتجاود" Klitgard والذي وضع معادلة** للفساد تتكون هذه المعادلة من المكونات الأساسية للفساد : الفساد = **الاحتكار + القدرة على التصرف – المساءلة**

ويري "بيترايجن" رئيس منظمة الشفافية الدولية : أن الثراء النفطي هو الأرض الخصبة للفساد فأغلب الدول الغنية نفطيا هي أكثر الدول فسادا، ويرى أصحاب التفسير الإقتصادي للفساد أن أغلب التصرفات الفاسدة إما تسعى إلى تحقيق منافع من خلال التعامل مع الإدارة العامة و **إما قد يكون الفساد و**سيلة لتجنب النفقات التي يمكن أن يتحملها الفاسدون

وعليه فإن انتشار الفساد في الجزائر له أسبابه الإقتصادية يمكن ايجازه في ما يلي:

1) **تأثير النظام الإقتصادي:** إن لطبيعة النظام الإقتصادي السائد لكل مجتمع دور هام ومؤثر في انتشار قيم الفساد و تغلغلها في المجتمع و **بالنسبة للجزائر فغداة الإستقلال** مباشرة أخذت بمبادئ توجه الإشتراكي ،إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تظهر سلبيات هذا النظام و أوجه قصوره ، الأمر الذي اضطر إلى إعادة النظر في طبيعة النظام **الإقتصادي وكان هذا سنة 1989م** بتبني التوجه الرأسمالي

و يجب الإشارة أن مستويات الفساد في الجزائر قد تسارعت مع تبني التوجه الإقتصادي الحر ،إلا أن هذا لا يعني أن النظام الإشتراكي ليس له تأثير على انتشار الفساد[1] **،لكن** للإنفتاح الإقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ سنة **1989م** إلى غاية اليوم دورا هاما في

[1] عبد العالي حاحة ، المرجع السابق ، ص 84 ، 85

ازدياد الفساد ،فقبل مرحلة الانفتاح كانت العمالة مركزة في القطاع الحكومي العام وذلك بسبب ضآلة القطاع الخاص، وكذا لما توطد في أذهان الموظفين من اطمئنان و ثبات الوظيفة العامة مقارنة بوظائف القطاع الخاص، أما بعد هذه الفترة عرف القطاع الخاص تطـورا ملحوظا إذ بدأ في استقـطاب الموظفين مـن القـطاع الحكـومي ، لما يقـدمه من مغريات مادية تفوق ما يقدمه القطاع الحكومي العام ، ونتيجة لذلك اختفى بريق واهمية الوظيفة الحكومية حيث اخذت سلوكيات الموظفين تتغير ، حث اعترتهما الكثير من الانحـرافات والمظاهـر السلبية كالغياب وعـدم الإنضباط و الالتـــــزام وغيـرها من السلوكيات الفاسدة وقد كان لمرحلة التأسيس لاقتصاد السوق في الجزائر الدور الكبير في منح رخص الإستثمار وتمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة وعلاقة البنوك والقطاع الخاص وهي تشكل البيئة الملائمة للفساد خاصة المالي منه

إضافة إلى الخصخصة الفوضوية التي ساهمت في تفاقم الفساد ، إذ رافق شراء المؤسسات العمومية من قبل الشركات رشوة المسؤولين في مقابل الحصول عليها ،خاصة في ظل المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات [1]

فالنظام الحر من سلبياته المنافسة التي تتحول إلى منافسة غير مشروعة تؤدي إلى إخفاق و إفلاس الكثير من المنافسين وإلى نشوء نوع من الاحتكارات والهيمنة على السوق و إستخدام كافة الوسائل لتحقيق الأهداف ،الأمر الذي يؤدي إلى ظهور و انتشار الفساد بمختلف صوره من رشوة و غش تجاري، ودفع العمولات لصناع القرار للتأثير على الأسواق

2) **الإعتماد على الثروات البترولية:** تعتمد الجزائر على المحروقات كثروة رئيسية للبلاد،إذ تشكل 97% إلى 98% من مجموع عائداتها من التصدير ، وبحلول عام 1991م

[1] فتيحة حيمر،المرجع السابق، ص ص100، 101

شهدت الجزائر أول عملية للخصخصة ،مما فتح الباب على مصراعيه أمام خصخصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية،و انتقل هذا القطاع إلى محل أطماع الفاسدين[1] الأمر الذي جعل من هذه النعمة نقمة على بلادنا ، إذ وبدل أن توجه الثروة لخدمة المجتمع وتنميته ،توجه لجيوب من ذوي النفوذ فيه ، والتي سماها "محمد بوضياف" بالمافيا المالية السياسية [2]

3) **البطالة والفقر و تدني القدرة الشرائية:** حيث يعتبر انخفاض مستوى دخل الأفراد نتيجة للتضخم و ارتفاع الأسعار و عجز الرواتب و الأجور على تلبية المطالب الأساسية [3] وانتشار البطالة والفقر مناخا صالحا لتفشي الفساد عن طريق اللجوء إلى الرشوة والاختلاس و الإتجار بالوظيفة للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة [4]، وهذا ما يعاني منه الشعب الجزائري من بطالة وفقر وعجز الرواتب عن تلبية المتطلبات الأساسية ، وهذا ما تؤكده كثرة الاحتجاجات و الإضرابات من موظفي مختلف القطاعات عند كل دخول اجتماعي في الجزائر [5]، فالفقـر والبطالة من أهم العوامل الإقتصادية التي تدفع إلى القيام بأعمال الفساد ، حيث أن البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من العمل ، وثم يمكن للشخص أن ينحرف نحو السرقة ،النصب،الاحتيال، المخدرات، الإرهاب، وهذا ما يعاني منه المجتمع الجزائري [6]

4) **الهجرة الخارجية:** إلى الدول الغنية خاصة الأوروبية منها حيث تتصدر الجزائر الدول العربية في هجرة ادمغتها و كفاءاتها و تساهم الهجرة نحو الخارج بالقسط الكبير في انتشار الفساد في الجزائر ، فقد نجم عن هجرة أعداد كثيرة من العاملين الجزائريين إلى الخارج

---

[1] إسماعيل بوقنور، **التنمية الإدارية و معضلة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر 1991–2006)** ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية **و الإعلام،قسم العلوم** السياسية،تخصص تنظيم سياسي وإداري،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2006- 2007،ص177

[2] **فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص ص 93،94**

[3] **عامر الكبيسي،المرجع السابق،ص 16**

[4] أحمد أبودية وآخرون،**نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المرجع السابق ص35**

[5] **فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص 97**

[6] عبد العالي حاحة،المرجع السابق،ص 88

إلى ظهور عدة عادات اجتماعية و اقتصادية دخيلة تتجسد في تبني قيم و أنماط إنتاجية ، وهذا انعكس بدوره على السلوك الإجتماعي و **الإقتصادي،حيث زادت حدة التفاوت** بين المستوى المعاشي لكل من المهاجرين وزملائهم الذين يعملون في أجهزة الدولة

وقد نتج عن كل ذلك تنامي الشعور بالإحباط و القنوط لدى العاملين الذين بقوا وأصبحوا ينتظرون الفرصة المناسبة للهجرة أملا في تحسين وضعهم **المادي ، مما ينعكس** سلبا على عملهم في أجهزة الدولة ،كما أن تكاليف المعيشة **الباهظة فرضت أوضاعا اجتماعية مأساوية ، أفقدت العاملين الإحساس بالانتماء و جعل سلوكهم يتصف باللامبالاة و الإحباط** [1]

5) **ازدياد ظهور السوق السوداء في الجزائر: وما يرافقها من التهريب و الاتجار بالممنوعات و التبادل بالعملات الأجنبية و تزويرها ،وتفشي الغش و التحايل والرشوة** لتجاوز القوانين الصادرة والإجراءات التعسفية ، التي تفرض عادة في ظل الظروف الإستثنائية و الطارئة فيطول أمدها و يستمر مفعولها و تشتد ضغوطها ، ويضعف تحت **و طأا العديد من الشرفاء و الأمناء و المخلصين** [2]

المطلب الثالث: الأسباب الإجتماعية والإدارية

أولا: الأسباب الإجتماعية: إضافة إلى الأسباب السياسية و الإقتصادية هناك جملة من العوامل **و الظروف** الإجتماعية التي ساهمت و لازالت تساهم في تفشي و ظاهرة الفساد في الجزائر فالمؤسسات والاجهزة التي تعمل في إطار بيئة محيطة تتاثر بها وتؤثر فيها ،وعليه فالمجتمع و علاقات افراده و عاداتهم و تقاليدهم و **سلوكياتهم** تفرض نفسها على المنظمات و تؤثر فيها

ومن هذا المنطلق يمكن أن نوجز أهم الأسباب الإجتماعية المشجعة لانتشار الفساد في الجزائر:

[1] فتيحة حيمر ،المرجع نفسه،ص 100

[2] المرجع نفسه،ص 97

1) **انتشار الجهل و تدني المستوى التعليمي و الثقافي للأفراد**:فالجزائر تعاني من ارتفاع كبير للأمية رغم تراجعها في الوقت الحالي ،ناهيك عن ضعف الثقافة القانونية ،وجهل المواطنين بالقانون والإجراءات الإدارية و بحقوقهم ، يجعل منهم فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظفين الفاسدين الذين يحاولون استغلال هؤلاء الافراد للإيقاع بهم و إجبارهم على دفع مزايا وهدايا لقاء الانتهاء من المعاملة الإدارية بسرعة

كما يلجأ الموظفين في كثير من الحالات إلى تعقيد الإجراءات أمام المواطن البسيط والذي يجد نفسه مضطرا لدفع رشوة للانتهاء من معاملته في أسرع وقت [1]

2) **توظيف الانتماءات الأسرية و العشائرية و الطائفية في المعاملات الرسمية**: إن التقاليد الاجتماعية السائدة من الرابط العائلي و الجماعاتي الوثيق ينعكس في أرجح الحالات على سلوك مستخدمي الدولة ،بإعتبار أن الفساد نتاج الظروف السياسية والاجتماعية و الإقتصادية، كما العادات و التقاليد الخاصة لكل بلـد ، وما يلاحـظ في الجزائر أنه أصبح هناك ميل للتفضيل العرقي على حساب القيم الإنسانية و المعايير العلمية و الموضوعية ،مما ساهم في ازدياد المحسوبية و المحاباة خاصة في التوظيف[2]

وهذا ما نجده في معظم الدول العربية أين توجدأولوية مصلحة الأسرة و العشيرة و الطائفة على المصلحة العامة ، ولهذا فكثير ما يتم توظيف الانتماءات العشائرية و القبلية وعلاقات القربى و النسب في التعاملات الرسمية وفي الضغط على الإداريين لتحقيق مكاسب و مزايا خاصة بغير وجه حق لصالح هذه الفئة [3]،ويظهر ذلك من خلال عمليات تقريب الأقارب و منحهم الأولوية على غيرهم في عمليات التعيين وشغل الوظائف العامة و الترقية و منح الوكالات و الرخص أو منح السكنات و الأراضي....

[1] عبد العالي حاحة،المرجع السابق،ص 80
[2] إسماعيل بوقنور، المرجع السابق،ص182
[3] عامر الكبيسي،المرجع السابق،ص 21

3) **الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية:** السائدة في الجزائر و معظم الدول العربية على السلوك ،مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت ، **وعدم الالتزام بالمواعيد ، وعدم الاهتمام بالملكية العامة أو الحرص على أموال الدولة ، إساءة استخدام سيارات الدولة و أجهزتها** أو استخدامها للأغراض الشخصية ،فهذه الممارسات السلبية أصبحت في الإدارة الجزائرية عرفا اجتماعيا و إداريا سائدا و مقبولا على الرغم من الأضرار التي تسببها للمصلحة العامة[1]

4) **احتقار العمل:** إذ ينظر الكثير من الجزائريين إلى العمل اليدوي نظرة احتقار و ازدراء فاغلبية المجتمع الجزائري يميلون نحو الأعمال الإدارية ،غير أنه ومع ازدياد عدد الحاملين للشهادات الجامعية ، أصبحوا يبدون احتقارا حتى نحو الأعمال الإدارية البسيطة **و** يرغبون العمل في الوظائف ذات الطابع الإشرافي ، ولعل هذا مرتبط أساسا بسمعة عزة النفس ، إذ ينظر الجزائري إلى هذه الوظائف غير الإشرافية ، بانها محقرة للفرد و منقصة **لشخصيته ، وعلى هذا الأساس** أصبح الذين يشتغلون وظائف بسيطة في الأجهزة الحكومية، وهم الأغلبية ، ينظرون إلى وظائفهم نظرة احتقار ، مما أدى إلى عدم الإلتزام باداء واجباتهم على اكمل وجه، ومن تم تفشي الفساد

5) **ضعف الولاء الوطني: للشخصية الجزائرية** سمات خاصة **تميزها عن غيرها من الشخصيات ،ومن** بين هذه السمات نجد العصبية و الجهوية، التي لها الأثر القوي في نفوس الافراد ، حيث ان القبلية ، تفرض علاقاتها على الروابط القومية الوطنية **الموحدة ، فالعقلية الجزائرية لا** تزال تعتبر العائلة كل **الأشخاص الذين ينحدرون** من منطقة أو بلدة واحدة، وهذا الفهم الجزائري للعائلة يغذي إلى حد بعيد مفهوم **العصبية والجهوية والقبلية على حساب مفهوم أوسع من مفهوم القومية الذي انعكس**

[1] فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص 102

سلبيا على الوظيفة العامة في الجزائر [1]

ثانيا: الأسبـــاب الإداريـــة: هنـاك العديد من العوامل الإدارية التي ساهمت في انتشار الفساد في الجزائر ،والتي ترتبط بالبيئة الداخلية للمنظمات

وبناء على ذلك يمكن أن نوجز أهم الأسباب الإدارية التي أدت إلى تفشي الفساد في الجزائر:

1) **تضخم الجهاز الإداري: وذلك من خلال الزيادة** الكبيرة في عدد الموظفين العموميين مع الثبات النسبي لحجم النشاط الذي تقوم به ،مما أدى إلى آثار سلبية منها تداخل **الإختصاصات ، ويرجع سبب التضخم لكون اتباع الجزائر سياسة التوظيف الإجتماعي** الارتجالي ،هذا بالإضافة إلى إسراف بعض القيادات الإدارية والسياسية العليا في تعين بعض الانصار والاتباع بصرف النظر عن كفاءتهم وحاجة المنظمة إليهم [2]

و لظاهرة تضخم الجهاز الإداري آثار سلبية على سير العمل الإداري بعض منها يدخل ضمن مظاهر الفساد الإداري كالإهمال والتكاسل**و الوساطة و المحاباة والمحسوبية والرشوة** كوسيلة لإنهاء الخدمة او للحصول على المكافات والحوافز

2) **الميل نحو المركزية والتفويض في صنع القرارات** : يعتبر **تركيز السلطات و**الصلاحيات في قمة الهرم الإداري وقصور التفويض للمستويات الإدارية الدنيا أحد أهم الاسباب المباشر للفساد الإداري في الجزائر ، ورغم انها اخذت بالنظام اللامركزي ،إلا ان الممارسة العملية أثبتت تركيز السلطة الإدارية بالمستويات العليا المتمثلة في الوزارة و ما **على المستويات الإدارية الأخرى** إلى تنفيذ هذه القرارات ،و التي قد تكون غير سليـمة أو غير واقعية بحكم **بعد الموظف المتخذ للقرار عن موقع التنفيذ،ولا يبقى لديهم الوقت** الكافي **للالتفات** إلى الأمور الإستراتيجية المهمة بحكم المركزية الشديدة ،الأمر الذي جعل

[1] المرجع نفسه،ص ص 103 ، 104

[2] صلاح الدين فهمي محمود، المرجع السابق،ص 113

الجهاز الإداري معرض **لانتشار الفساد كتحمل المسؤولية والوساطة** [1]

3) **تكليف المنظمات الإدارية بوظائف تفوق قدراتها: و إمكانياتها المادية و البشرية يعد أحد الأسباب** التي ينجم عنها العجز والقصور في إنجاز المعاملات إذ يضطر نتيجة ذلك بعض المراجعين من الزبائن إلى الأساليب الملتـوية **لإنجـازها ، بـوقت أقصر وجهـد أقل** و من هذه الأساليب الرشاوي التي تعتبر الوجه البارز للفساد [2]

4) **عـدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الإقتصادية و المتطلبات المعيشية:** أن جمود **أو ضعف سياسات الأجور و المرتبات و الحوا**فز والمكافآت و عدم مواكبتها للظ**روف الاقتصاديـة و التغيـرات الجـذرية في المجتمـع** يجعلها عاجـزة عـن توفير الحـد الأدنى من مستلزمات العيش الكريم للموظفين، فيضطرون إلى سد حاجياتهم بوسائل وطرق غير مشروعة كقبول الرشاوي وتحرير المعاملات غير القانونية والتساهل في دفع **الضرائب** والرسوم... وهذا ما نجده في الجزائر بحيث نجد أن رواتب العمال والموظفين لا تواكب الارتفاع المتزايد والمستمر في الأسعار، وفي مستوى المعيشة ولا تفي باحتياجات الموظ**ف الأساسية ،مما قد يضطره** إلى الإنحراف الوظيفي بسد العجز ، وقد أكد تقرير لمنظمة **الشفافية الدولية سنة**1999م عن الفساد الإداري أن انتشار الفساد في القطاع العـ**ام** في الدول النامية يرجع إلى ضعف المرتبات [3]

5) **ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية** :إن **ضعف أنظمة الرقابة الإدارية والمالية والمساءلة وتعدد الأجهزة القائمة ا و الأساليب التقليدية المستخدمة** في الأجهزة الرقابية من أهم أسباب الفساد في الجزائر،حيث تعتمد الكثير من الإدارات على المتابعة المكتبية دون

[1] عبد العالي حاحة،المرجع السابق،ص 73
[2] فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص 104
[3] عبد العالي حاحة،المرجع السابق،ص 76

الميدانية أو على معلومات غير كاملة مستقاة من مصادر مشبوهة ، مما يجعل **العملية** الرقابية غير ذات جدوى،الأمر الذي يساعد على فتح ثغرات ينفذ من خلالها الفساد[1]

6) **عدم الإستقرار الوظيفي: للعديد من الموظفين الجزائريين يعد أحد الأسباب الناجم عنها** الفساد ، وعدم الإستقرار الوظيفي يعود إلى سببين هما:

- **الأول:** يتعلق بتخصيص الوظائف و في إجراء التنقلات ،فنقل شخص يشغل وظيفة مناسبة في مدينة مناسبة إلى وظيفة أخرى بمكان غير لائق ، يجعل الموظف يشعر بعدم الامن و الإستقرار ومن تم عدم الإلتزام بواجباته خوفا من المجهول

- **أما السبب الثاني:** فيتمثل في عدم تخصيص وظائف دائمة لكل الموظفين كون الكثير منهم يعمل بموجب عقود مؤقتة ، مثل قطاع التربية ، وهذا ما يخلق في نفس الموظف **الشعور بالخوف من** الطرد في أي وقت ، الأمر الذي يدفعه إلى عدم الإهتمام بال**عمل وعدم** الاكتراث لما ينجر عن تسيبه من فساد كبير

7) **تكليف من لا يحملون المؤهلات بوظائف قيادية: عن طريق النفوذ أو القرابة ، مما** يجعله لا يهتم بالمصلحة العامة،إضافة إلى أن هذا يثير الحقد في نفوس ال**موظفين الآخرين فينعكس ذلك على سلوكهم باللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية** ،غير أن التغيير المستمر في القيادات بالجزائر الدور الكبير أيضا على جانب وجود قيادات غير مؤهلة في انتشار الفساد ،سواء على المستوى الحكومي و الوزارات المختلفة أو على مستوى مختلف **الوحدات و الأجهزة الحكومية** [2]

ما يمكن قوله أن انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر كان نتيجة عدة عوامل اقتصادية سياسية، واجتماعية ،خاصة وأن البيئة الجزائرية أصبحت بيئة مشجعة على ممارسة الفساد

[1] عبد العالي حاحة،المرجع السابق ،ص 74

[2] فتيحة حيمر ،المرجع السابق،ص 105، 106

المبحث الثالث:آثار الفساد في الجزائر.

يمارس الفساد في أغالب الأحيان بطرق يصعب الانتباه إليها و كشفها كون الأطراف الممارسة له تحرص كل الحرص على إتخاذ كل الإجراءات الممكنة لضمان عدم انكشافها مما يشجع هذه الأطراف على مواصلة جرائمهم مخلفين بذلك عدة خسائر و في كل الجوانب واضعين مصالحهم فوق المصالحة العامة ،بحيث لا يخفى أن للفساد عدة آثار سلبية على كافة الأصعدة السياسية ,الإقتصادية و الإجتماعية ،و عليه فإن الآثار المدمرة لتفشي ظاهرة الفساد في الجزائر تطال كل مقومات الحياة في الدولة، فتؤدي إلى هدر الأموال و الثروات و تبدد الوقت و الطاقة ، و تعرقل سير العمل الحكومي، كما تؤدي إلى فقدان شرعية الدولة,و تشويه المناخ الديمقراطي....

و لهذا سنعرض أبرز الآثار السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية لـظاهرة الفساد في الجزائر من خلال ثلاثة مطالب و سنتناول في المطلب الأول الآثار السياسية و في المطلب الثاني الآثار الاقتصادية و في المطلب الثالث الآثار الاجتماعية

المطلب الأول:الآثار السياسية للفساد.

للفساد في الجزائر عدة أضرار في الجانب السياسي يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ **إضعاف شرعية النظام السياسي**:يؤدي الفساد إلى **إضعاف مشروعية النظام السياسي** [1] **ويمثل سببا مباشرا لأزمة المشروعية لأنه** يؤدي في الأخير إلى **فقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين نتيجة ارتباط ممارسات الحكام السياسية بالفساد قولا و عملا.**

و ذلك ما يؤدي بدوره إلى إيجاد حالة من التسيب,و العشوائية و الخروج عن حكم **القانون،بل وقد تتسع دائرة المعارضة و عدم المشاركة فيها و بذلك يمكن أن تواجه الدولة انتفاضة** أو ثورة منظمة ، فالنظم التي يشيع فيها الفساد تضعف من حرية التعبير و **تسيطر على أجهزة الإعلام و تغيب فيها الشفافية و المساءلة**،الأمر الذي يؤدي إلى محاولات تغيير النظام الحاكم بطرق غير قانونية الأمر الذي يؤدي إلى انتشار **الفوضى و عدم الاستقرار السياسي**[2] ، و هذا ما حدث في الجزائر سنة **1992م فقد ساهم الفساد** في تآكل شرعية النظام الحاكم،**و هذا بفعل تدخل الجيش سنة1992م،حيث استبدل** المؤسسات المنتخبة بمؤسسات غير دستورية.

❖ **تهديد الاستقرار السياسي**:**إذا كنا نقصد بالاستقرار السياسي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة و أطرافها،** فإنه يقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينهما العداء و الصراع.

و الجزائر تعاني من عدم الإستقرار السياسي نتيجة لإضطراب **العلاقة بين الشعب و الحكومة،حيث يطمح هذا الشعب** لدور أكبر في المشاركة السياسية ، و في ممارسة حقوقه الديمقراطية و حرياته كحرية إبداء الرأي في الإنتخابات كما يحدث مع باقي شعوب العالم التي تتمتع بالديمقراطية إلا أن النظام الحاكم يتجه إلى عدم الإعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق **والحريات خوفا** على وجوده من جهة و فرض سيطرته **و** سياسته و مذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى دون معارض و هذا ما نطلق

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 148

[2] فتيحة حيمر ، المرجع السابق، ص149

عليه بالفساد السياسي الذي يعد سدا منيعا بين الأفراد و بين ممارسة حقوقهم الديمقراطية و حـريـاـم ، و بفعل تنامي الفسـاد السياسـي، تندلع الانتفاضـات و الاحتجاجات الشعبية.[1]

و قد عرفت الجزائر حربا أهلية شرسة كلفتها قرابة 100 ألف ضحية نتيجة فساد اللعبة السياسية في الإنتخابات سنة 1991م لا نزال نعاني من آثارها لحد اليوم ارتبط مع مرور الزمن بالفساد السياسي.

و قد عرفت الجزائر مجيء أربعة رؤساء منذ سنة 1992 م أما الوزراء فحدث و لا حرج الأمر الذي يعكس كثرة الصراعات و الخلافات نتيجة تضارب المصالح الخاصة و التي تعكس تأثيرات الفساد على الوضع السياسي.[2]

- **تقويض الديمقراطية** :أي شل عملية الديمقراطية التي تباشرها الحكومة في إطار سهرها على رعاية مصالح الشعب و التمسك بالشفافية في كل التصرفات الحكومية ، و ذلك من خلال تغيير مسار الإجراءات الرسمية إلى صالح الفساد.
- **إضعاف قوة الحكومة** :إن خطورة الفساد تؤدي إلى إيجاد حكومة ضعيفة [3]، فتصبح غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين،و هذا الوضع دفع الكثير من ابناء المجتمع للبحث عن قنوات أخرى ،يستطيعون من خلالها تلبية متطلباتهم ا لشخصية و لحتيا جا م اليومية،كمنظمات توزيع المخدرات و الإرهاب،و التي أصبحت تعمل بشكل مكشوف على هدم جوانب الامن و الإستقرار في المجتـمع ، و هذا كـله نتيجة توغـل الفسـاد في الأجهزة الحكومية و الذي أدى بدوره إلى ضعف هذه الأجهزة.[4]

كذلك أسهم الفساد في الجزائر إلى ضعف الثقة في القضاء و ولد شعورا بعدم اللجوء للقضاء و عـرض سيادة القانون للخطر مما شجع على عدم الإلتزام بأحكام القوانيـن و اللوائح ،و تصبح لغة القوة و فرض الأمر الواقع وسيلة عملية لانتزاع الحقوق السياسية و تصبح لغة العنف هي المعترف بها و الحاسمة في المنازعات السياسية

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 149
[2] فتيحة حيمر، المرجع السابق،ص 133
[3] المرجع نفسه ، ص 134
[4] كريمة بقدي، المرجع السابق ، ص 150

❖ **ضعف المشاركة السياسية** : إن انعـدام الشرعية بسبب أفـعال الفسـاد تـؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية نظرا لتقلص دور الأحزاب السياسية و إضعاف قوة المعارضة ، هذا بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية : كالتصويـت و الإنتخابات و الاستفتاء ، نتيجة غياب الثقة و عدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين و عدم الثقة
بالمؤسسات القائمة و أجهزة الرقابة و المساءلة، و الملاحظ أن المواطن الجزائري لم يعد يبالي بالانتخابات بعد أن أصبحت عديمة الجدوى في نظره و غير قادرة على تغيير وإصلاح الوضع السياسي الفاسد,فالمجتمع الجزائري اليوم صار يعلق على العمليات الإنتخابية بالمزورة سلفا بل و يقاطع الإنتخابات.[1]

المطلب الثاني:الآثار الإقتصادية.

يؤثر انتشار الفساد في أي بعد على الأوضاع الإقتصادية,و لقد خلف الفساد في الجزائر عدة آثار و أضرار اقتصادية تتمثل أهمها فيما يلي:

❖ **تشجيع التهرب الضريبي**:فهناك جماعات تمارس نفوذها و وساطتها و ذلك من خلال التهرب الضريبي الذي يمارسه أصحاب المؤسسات الخاصة و غيرهم من رجال الأعمال و المقاولين[2]، فالفساد سهل ظاهرة التهرب الضريبي الذي بلغ مستويات قياسه،إذ تقدر سنويا بأكثر من مائة مليار دينار جزائري، هذه الأموال هي في الأصل حق للدولة إتجاه هذه المؤسسات و المقاولات المتهربة منها، مما يعود على الموازنة العامة للدولة ,و عدم تطبيق العدالة الضريبية بين مختلف فئات المجتمع.

❖ **تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج** : ففي ظل غياب الرقابة و المتابعة الفعالة في الجزائر و في ظل تفشي الفساد في الجزائر يستغل الكثير من الفاسدين الوضع لتنفيذ أعمالهم الإجرامية ، خاصة في ظل غياب الرقابة و المتابعة و من هذه الأعمال تبرز ظاهرة تهريب رؤوس الاموال،و الذي يرجع ازدياد تحويلها إلى الخارج و تهريبها إلى سيطرة

[1] عبد العالي حاجة، **المرجع السابق**،ص 100

[2] **مصطفى عبدو، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة– حالة الجزائر** ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2007- 2008، ص33

الجهات النافذة في السلطة في تطبيق أوامرها على مدراء البنوك,و التي تحولت من **قنوات** لتمويل المشاريع التنموية إلى قنوات طبيعية تدر و بدون توقف القروض الوهمية **و**الاختلاسات التي لا تتوقف.[1]

- **يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام:** و إضعاف مستوى الجودة في البنية **التحتية العامة،** و ذلك يسبب الرشاوى التي تتخذ من الموارد المخصصة للاستثمار **وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها،بالإضا**فة إلى تداخل الوساطات في إختيار **المشروعات الإنشائية و انتشار الغش،** مما يسفر عن تدني نوعية المنشآت العامة .
- **تعطيل الاستثمار الأجنبي:** يعتبر عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار من أهم **النتائج الاقتصادية الناتجة عن الفساد الذي يضعف التدفقات الاستثمارية و قد يعطلها** إذ يعتبره المستثمرون بمثابة ضريبة على أموالهم و عنصر مهم في رفع مستوى **المخاطرة** التي تقترن باستثماراتهم،و هذا في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية، **و منها الجزائر** إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات و التكنولوجيا والمساهمة في عصرنة الطاقة الإنتاجية المحلية.[2]

و تعطيل الاستثمار يؤدي في النهاية إلى بطء في التنمية الاقتصادية ، وانحدار في مؤشر النمو الذي يعتبر فيه الاستثمار الحقيقي المحرك الأساس لتحقيق نمو أفضل ، **فالعلاقة** بين الفساد و النمو ذات تأثير قوي ، و حسب مقياس (يارو) فإن تحسن في مؤشر **مكافحة الفساد بمقدار 2,38** يؤدي إلى زيادة بـ 4 نقاط مئوية في معدل استثمار البلد فإذا أراد بلد ما تحسين رتبته في الفساد من **6 من 10** إلى **8 من 10 فإنه يعين عليه أن يرفع من نسبة استثماريته** بنحو أربعة نقاط مئوية.

و لذلك يظل الفساد أحد العوامل الرئيسية وراء بقاء الجزائر في مؤخرة الدول القادرة **على جلب الاستثمار الخارجي المباشر.**

و عليه لقد ساهمت تلك الآثار السلبية في عرقلة التنمية الاقتصادية ، فهو يعتبر حاجزا **أمام تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و مستديمة و متوازنة ،و خطرا على أي برنامج** للإنعاش الإقتصادي باعتبار أن الفساد أصبح يرهن الموارد البشرية و المادية معا **،و هذا**

---

[1] مصطفى عبدو ، المرجع السابق، ص 35

[2] **جورج العبد ، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية** ، ورقة من ندوة : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المرجع السابق، ص ص 224،225

يحكم سوء التسيير ،و تشجيع ظاهرة النهب ، إذ أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة أمام الدور الذي تلعبه شبكات الفساد و المتمثلة في جماعات المصالح و أصحاب النفوذ في عرقلة أي مشروع للإصلاح الاقتصادي ، لكونه يشكل مديدا مباشرا لمصالحها.[1]

❖ **تردي حالة توزيع الثروة و الدخل: وذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم** المميزة في المجتمع و في النظام السياسي مما يتيح لهم الاستكثار بالجانب الاكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام.[2] مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة و بقية افراد المجتمع ,و عادة ما يقوم اصحاب النفوذ اولئك قصد حسن استغلال مواقعهم للاستحواذ على أكبر المنافع الاقتصادية بتحالفات:

- قد تكون بين تجار العملة الأجنبية فيما يسمى بالسوق السوداء، و إن كانت تسميتها بالسوق غير الرسمية بسبب تسامح أجهزة الدولة معها.[3]

- أو تحالف ما بين قيادات القطاع العام و الشركات الدولية و الذي لا يظهر علانية ولكن يكشف عنه تولي هؤلاء المسؤولين إدارة الشركات المختلطة ، ثم تحولهم فيما بعد إلى أصحاب مشروعات خاصة بفضل استغلال نفوذهم السابق في الإثراء غير المشروع فقيادات القطاع العام أصبحت من قيادات القطاع الخاص

- كذلك التحالف بين قيادات الشركات الصناعية المملوكة للقطاع العام و رجال الأعمال في القطاع الخاص و غالب هم من أقارب المسؤولين للحصول على منتجات القطاع العام بأسعار رخيصة ثم يبيعها للمواطنين بأسعار مرتفعة.

- كما يتجلى استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم أيضا من خلال اشتغال أبناء كبار المسؤولين في القطاع الخاص ،معتمدين على نفوذ أبائهم في أجهزة الدولة ، و هذا على حساب المواطنين العاديين الذين لا نفوذ لهم

---

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق ، ص 154

[2] إسماعيل الشطي و آخرون ، المرجع السابق، ص 225

[3] الفساد في عالمنا العربي الإسلامي- مؤسسة الرواد لشؤون المجتمع المسلم القادم، واردي:| http://www .almagreze .net/muma_ waat/artc10762 html] تاريخ الدخول للموقع(19-03-2015 / 16:44)

❖ **الإضرار بميزانية الدولة** :يتجلى ذلك من كون أن الدولة تقوم في ظل مكافحة الفساد بالإنفاق على أجهزة المراقبة و المتابعة و التفتيش داخل التنظيمات و كذا على أجهزة الضبط و العدالة و المنوط بها متابعة و ضبط قضايا الفساد ومحاكمة مرتكبيها ،و ذلك إما بالنسبة لإعداد وتدريب القوى البشرية للقيام بتلك الأدوار أو بالنسبة لثراء الإمكانيات المادية من تجهيزات فنية و وسائل تكنولوجية التي تستخدم لتسهيل عملية المراقبة و الضبط ، حيث يتم اقتطاع كل تلك النفقات سنويا من ميزانية الدولة، و ذلك على حساب الإنتاج والاستثمار[1]

المطلب الثالث:الآثار الاجتماعية.

إضافة إلى الآثار السياسية و الاقتصادية التي يخلفها الفساد في الجزائر ,فإن آثاره على الجانب الإجتماعي هي الأكثر خطورة فهي التي تؤدي إلى شيوع الفوضى و العصيان و التمرد الاجتماعي ، و فيما يلي سنتطرق إلى الآثار الاجتماعية التي يخلفها الفساد في الجزائر:

✓ **زيادة حدة التفاوت الاجتماعي و تفاقم ظاهرة الفقر**:حيث يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الاجتماعي من خلال الاحتكار المفرط لأقلية معينة من الثروة و ازدياد عدد الفقراء و تراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا و تعاني من محدودية الإمكانيات و القدرة الشرائيـة ، حيث نجد تركيـز الثروة يزداد انحصارا في فـــئة قليلة مـ ن المجتمع ،متمثلة في كبار المسؤولين و رؤساء الأعمـــال ، بالمقابل هناك أغلبـــية الشعب من فقراء الجزائر يعانون من مختلف أوجه الفقر المالي ،و الفقر الغذائي[2] و العجز في الحصول على سكن ، لذا فإن الفساد ظل يهدد الفقراء و أبعدهم عن العملة الإنتاجية و الاستهلاكية و من ثم تهمشهم عن الحياة السياسية من خلال العـــزوف عن المشاركة السياسية ، أصبحـــوا مواطنين لا يعبرون عن تواجدهم و مطالبهـــم إلا عن طريق الاحتجاج أو التغاضي عن فساد المسؤولين و عدم المبالاة ، و عليه فالفساد يخلق طبقة فقيرة جدا و طبقة غنية بالانتفاع من موارد الفقراء ، الأمر الذي يكرس

[1] فتيحة حيمر ، المرجع السابق ، ص 136
[2] مصطفى عبدو ، المرجع السابق، ص 104

التفاوت الاجتماعي و احتمالات زيادة التوتر و عدم الاستقرار و زعزعت بناءات المجتمع و تفكيكه.

- ✓ **زعزعة سلم القيم الاجتماعية:** إن فقدان الإحساس بالمساواة و غياب العدالة الاجتماعية يؤديان إلى الشعور بالإحباط و ضعف قيم مشاعر الانتماء للوطن و هنا تظهر مشاعر الأنانية و تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، و من ثم يصبح الإطار العام مناسبا للانحراف و الفساد بكل أنواعه .

و مع تداعيات الفساد المختلفة التي تؤدي حتما إلى زعزعة الثقة و بالتالي تسود القيم السلبية التي تعود عليها المجتمع و يتقبلها نتيجة لكثرة تداولها و معايشتها ، كما تتقلص القيم الإيجابية مثل قيم المصلحة العامة و المشاركة و الانتماء و تختزل جميعها في قيمة واحدة و هي قيمة المال .

و بانتشار الأشكال المختلفة للفساد و التي أنتجها النظام السياسي الجزائري من رشوة ومحسوبية أدى إلى انعدام القيم النبيلة و الروح المهنية و روح الإتقان لدى الأفراد وأصبحوا يسلكون نفس السلوكيات الفاسدة ، و أصبح الكل يبحث عم الربح السريع و عندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل و طريقة الحصول على مزايا في المجتمع يبدا النسيج الاخلاقي المجتمعي في الانهيار و يتدهور السلم القيمي للمجتمع بحيث يصبح الأفراد فيها لا يميزون بين الخير و الشر .[1]

و عليه فالفساد في الجزائر أضحى يشكل خطرا على الاستقرار الإجتماعي من خلال إسهامه في زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة تعميق القوة بين الطبقات الاجتماعية ، حيث يزداد الغني غنى و الفقير فقرا ,نتيجة إهدار كثير من أموال التنمية خارج مسارها الصحيح خاصة إلى الفاسدين مما يزيـــد احتمالات عـدم الاستقرار السياسي و يعرض النظام إلى التآكل المستمر .

من جهة أخرى يؤدي الفساد إلى خلخلة و زعزعة القيم الأخلاقية و إلى إضعاف الروح الوطنية التي تحاول برامج التربية الوطنية تدعيمها و غرسها في نفوس النشئ مما يفرز الإحباط و اللامبالاة و عدم المسؤولية و السلبية بين أفراد المجتمع و الشعور بغياب العدل

[1] كريمة بقدي ، المرجع السابق ، 157

و المساواة مما أسهم في بروز التعصب و التطرف في الآراء و زيادة انتشار نسبة الجرائم كرد فعل لايار القيم السامية .

كما يؤدي الفساد إلى الشعور بالظلم لدى الغالبية من أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى الاحتقان الإجتماعي و انتشار الحقد بين شرائح و انتشار الفقر و البطالة و زيادة حجم المجموعات المهمشة و المتضررة .

يضاف إلى هذه الآثار السلبية، تراجع الأخلاق الإسلامية التي ورثناها عن الأجداد والسلف الصالح.[1]

مما سبق حول اثار الفساد في الجزائر انها كثيرة و قد اصبحت تشكل خطرا على الوضع العام في الجزائر، حيث أصبحت الجزائر تصنف من الدول الفاسدة في العالم نظرا للنتائج الكارثية التي تصدر عن التقارير التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية حول ظاهرة الفساد في دول العالم فالجزائر غارقة في بحر من الفساد أدى إلى إعاقة الاستثمار فيها محلي كان أم أجنبي ، وهدر للموارد المالية و الطبيعية مما ينعكس على التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيقها

[1] كريمة بقدي ، المرجع السابق ، ص 158

المبحث الرابع: آليات مكافحة الفساد في الجزائر

مع ازدياد نمو الفساد في الجزائر وتشعبه في كل القطاعات كان لابد من اتخاذ الإجراءات **اللازمة لمكافحة** هذه الظاهرة و الوقاية منها ،ولهذا **قام المشرع الجزائري بصياغة العديد من القوانين و التشريعات للحد من الفساد** و معاقبة مرتكبيه ،كما قامت الجزائر بإنشاء هيئات وأجهزة لمحاربة هذه الظاهرة ، وإضافة إلى هذه الآليات الرسمية هناك آليات غير رسمية لمكافحة الفساد في الجزائر والمتمثلة في هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إل أهم آليات مكافحة الفساد في الجزائر في مطلبين، الأول سنتناول فيه الآليات القانونية، والمطلب الثاني سنتناول فيه الآليات المؤسسية

المطلب الأول: الآليات القانونية

قام المشرع الجزائري بصياغة العديد من القوانين والتشريعات العامة للوقاية من الفساد ومكافحته ، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه القوانين

- قانون رقم 05- 01 المؤرخ في 06 فيفري 2005م المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها
- القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،القانون رقم 06- 01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 25فيفري 2006م
- الأمر المتضمن قانون العقوبات الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 8 يونيو 1966م المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004م، وبالقانون 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006م
- الأمـــر المتضمن القانـــون الأســاسي للوظيفة العمومية الأمر رقم 06- 03 الصـادر في الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 15 يوليو 2006م
- المرسومان الرئاسيان المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات، وهما المرسوم الرئاسي رقم 06-414 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 22 نوفمبر 2006م
- المرسوم الرئاسي المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 6 من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته ،رقم 06-415 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 22 نوفمبر 2006م [1]

[1] بلال خروفي، الفساد في المجالس المحلية المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية، المرجع السابق

المطلب الثاني : الآليات المؤسسية

1. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته:

أنشأت هذه الهيئة بموجب القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته وهي هيئة مكلفة بالوقاية من الفساد و مكافحته ،تتميز هذه الهيئة بانها سلطة إدارية مستقلة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي وهي تحت تصرف رئيس الجمهورية[1]

مهامها:

- تقوم هذه الهيئة باقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون و تعكس النزاهة و الشفافية
- تقدم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لأي شخص أو هيئة عمومية واقتراح تدابير خاصة للوقاية من الفساد
- إعداد برامج لتوعية المواطنين بالآثار الضارة للفساد
- جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد و الوقاية منه
- ضمان تنسيق و متابعة النشاطات و الأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية و المدعمة بإحصائيات و تحاليل متصلة بالوقاية من الفساد و مكافحته
- التقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته والنظر في مدى فعاليتها [2]

رغم هذه الأدوار التي تقوم بها الهيئة و تعددها هناك بعض العيوب التي تتميز بها الهيئة وتحد من فعاليتها:

- ✓ احتكارها من قبل السلطة التنفيذية يؤثر سلبا على استقلالية اعضائها كما انها تابعة للسلطة التنفيذية ماليا رغم النص على الإستقلالية المالية للهيئة
- ✓ عدم نشر التقارير التي تعدها الهيئة حول الفساد مما يضفي نوعا من الغموض وعدم الشفافية في سياسة مكافحة الفساد
- ✓ كما أن الدور الرقابي للهيئة محدود ذلك أن حق الهيئة في طلب المعلومات والوثائق مقيد بموافقة الإدارة المعنية

[1] قانون رقم 06- 01 المرجع السابق ،ص 9

[2] رشيد بوسعيد، المرجع السابق، ص 64

✓ يغلب على الهيئة الطابع **الاستشاري** ،فرغم تسميتها بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ،إلا أن دورها يتعلق أساسا بالوقاية وليس بالمكافحة فلم يمنح للهيئة حق النظر في جرائم الفساد و مرتكبيها

وما يلاحظ أن أغلب القضايا التي تقوم **بدراستها ليست من اكتشفها ولا تتمتع بإرادة** ملزمة بجاه قضايا الفساد لانها تفتقر لمعنى الإستقلالية ، الامر الذي جعلها غير قادرة ان تكون فعالة في مكافحة الفساد[1]

2. مجلس المحاسبة:

وهو المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية وبهذه الصفة يدقق في شـروط استعمـال وتسيير المـوارد والوسائل المادية والأموال العمومية من طرف الهيئات التي تدخل في نطاق اختصاصه، ويتأ **كد من مطابقة عملياتها المالية و المحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها**[2]

ولقد أسندت إلى مجلس المحاسبة **الإختصاصات التالية:**

1) **الرقابة المالية المحاسبية: هدفها الحفاظ على الإيرادات و الموجودات الناتجة عن التدقيق** في حسابات الهيئات والمؤسسات العمومية وهي "مصالح الدولة، الجماعات **الإقليمية،المرافق والمؤسسات العمومية بإختلاف أنواعها"**[3]

2) **الرقابة المالية القانونية: المتعلقة بالإيرادات العامة ، وكذا العمليات المرتبطة بالإنفاق**

3) **الرقابة المالية على الأداء:** مراقبة عمل الهيئات وكذا المصالح العمومية الموضوعية تحت رقابته ويقيم استعمالها للموارد و الوسائل المادية **و الأموال العمومية**[4]

رغم تعدد هذه التخصصات إلا أن هناك عدة عراقيل تحول دون قيامه بمهمته الرقابية **على أكمل وجه منها:**

- **عدم استقلالية المس وتبعيته للسلطة التنفيذية يقف عائقا أمام أداء مهامه بنزاهة و شفافية**

---

[1] سميرة دقدوق، المرجع السابق، ص ص 497، 498

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 95- 20** المؤرخ في 17-07 -1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10 – 02 المتعلق بمجلس المحاسبة ،الجريدة الرسمية ،العدد 50 ، المؤرخ في 26أوت 2010 ،ص2

[3] عبد العالي حاحة، المرجع السابق، ص 542

[4] سميرة دقدوق،المرجع السابق،ص 25

- عدم فعالية الأدوات التي يملكها، إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الأجر الذي يتلقاه المسؤول عن **المخالفة**
- عدم تعاون بعض الأجهزة الحكومية مع مجلس المحاسبة و استمرار الهدر في المال العام بالرغم من كثرة الملاحظات الموجهة لبعض الجهات
- كما أن التقارير السنوية التي يعدها المجلس لم تعد تنشر في الجريدة الرسمية للراي العام ، وهذا ما يتنافى مع مبدأ الشفافية و كشف **الفساد**

وبالتالي فرقابة الجهاز لا تخرج عن كونها رقابة توصية ليس لها القدرة على الإصلاح[1]

3. الديوان المركزي لقمع الفساد.

وهو آلية مؤسساتية أنشأت خصيصا لقمع الفساد ،مهمته تكمن في البحث و التحري عن جرائم الفساد و بالتالي فهو جهاز قمعي و ردعي

- اختصاصاته تكمن في : جمع المعلومات التي **تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحته**
- القيام بتحقيقات في وقائع الفساد و إحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية **المختصة**
- التعاون مع الهيئات الدولية المختصة في مكافحة الفساد[2]

رغم أن الديوان جاء تدعيما لجهود الهيئة الوطنية للوقاية من **الفساد و مكافحته إلا أنه** تعتريه العديد من السلبيات التي أعاقته في أداء اختصاصاته على أكمل وجه منها:

- تبعيته للسلطة التنفيذية ، وهذا ما يؤدي إلى تقليص دوره في مكافحة الفساد
- **خضوع أعضائه لإشراف و رقابة القضاء من جهة ولوزير المالية من جهة أخرى**
- عدم تمتعه بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي رغم الصلاحيات الخطيرة الموكلة له[3]

وبالتالي فإن هذه السلبيات تعيق الديوان في أدائه للمهام الموكلة إليه لأن هذه المهام تتطلب قدرا كبيرا أو كافيا من الإستقلالية ، وإرادة جادة لمكافحة الفساد ، وبالتالي **يكون الديوان شكليا** فقط ويضعف دوره في مكافحة الفساد

---

[1] رشيد بوسعيد، المرجع السابق،ص 76

[2] عبد العالي حاحة، المرجع السابق، ص ص 502، 510

[3] سميرة دقدوق، المرجع السابق،ص 47

المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على انه المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة ،لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية **كالمشاركة** في صنع القرار و منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ، كما تهدف إلى نشر الوعي و الإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية

وتبرز اهمية المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،من حيث ان نجد ان معظم المؤسسات والمنظمات الدولية أو الوطنية في مكافحة الفساد تؤكد على اهمية إشراك المجتمع المدني و تدعيمه في محاربة الفساد، والمشرع الجزائري اكد على ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد بتدابير مثل :

- اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار و تعزيز ماركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية
- **إعداد برامج تعليمية و تربوية و تحسيسية لمخاطر الفساد**[1]

والملاحظ على المجتمع المدني في الجزائر انه يسعى جاهدا لمكافحة الفساد ورغم نقص فعاليته في فضح وتعرية الفساد

والمجتمع المدني في الجزائر لا يمكن ان يؤدي دوره بالشكل الصحيح في مكافحة الفساد في ظل **غياب استقلال للقضاء و** الذي يضمن له ممارسة دوره بكل حرية وشفافية

4. وسائل الإعلام:

ينبع دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد انطلاقا **من التحري والبحث عن المعلومة و** كشفها للرأي العام ،وهذا ما يؤدي إلى توسيع فضاءات النزاهة و الشفافية،وهذا ما يسمح للأفراد من تتبع أي نشاط تقوم به الحكومة **،إذ تشمل وسائل الإعلام القاعدة الأساسية للتنبيه عن أي سلوك فاسد**

وبالرغم من تعدد وسائل الإعلام في الجزائر و ما تقوم به من مجهودات في مجال مكافحة الفساد وكشفه ،إلا أنه تعاني من سياسة المنع والتضييق خاصة الإعلام الرسمي الذي يبقى دائما **يعمل على تحسين صورة النظام و تغطية عيوبه** [2]

[1] رشيد بوسعيد، المرجع السابق،ص 46

[2] مصطفى عبدو، المرجع السابق،ص 165

لـكن يبقى الإعلام الخـاص يلقى نوعا من الرضا و استطاع أن يكسر الحاجـز المفـروض على المعلومة وأصبح يخوض العديد من قضايا الفساد

كما استطاعت الصحافة المكتوبة أن تثير العديد من القضايا المتعلقة بالفساد من خلال التقارير والتحقيقات التي يقوم بها الصحفيون

ما يمكن أن نقوله عن آليات مكافحة الفساد في الجزائر بإختلاف أنواعها و مهامها تواجه الكثير من العراقيل و النقائص ،والتي كـان لهـا دور في التأثير على فعاليتها و مردوديتها في مكافحة وصد ظاهرة الفساد ،والدليل على هذا أنه لا يوجد لها نتائج في الميدان و ذلك بالنظر لازدياد نمو الفساد و تغلغله في شتى القطاعات في الجزائر ،ولم تستطع هذه الآليات الحد من الفساد لهذا ومن الضروري إعادة النظر في منح استقلالية أكبر لهذه الهيئات و إيجاد سبل لتفعيل هذه الآليات و توسيع صلاحيا

خلاصة واستنتاجات:

مما تقدم في هذا الفصل نستخلص أن الفساد في الجزائر عرف تطورا ملحوظا **منذ الاستقلال** سواء في ظل الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية ، إلا أنه شهد انتشارا فاضحا في عهد التعددية السياسية إلى يومنا هذا أين تشهد الجزائر أكبر **الاختلاسات** و الرشاوي حتى **من قبل** مسؤولين في الدولة ناهيك عن انتشاره الواسع في كل الإدارات الجزائرية وفي كل المجالات ،وهذا كله راجع إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بضعف القوانين **و ضعف آليا مكافحة الفساد وغيب الارادة لمكافحته** ، الأمر الذي أدى إلى تحول الفساد إلى مرض خطير يهدد الدولة والمجتمع نتيجة الاثار التدميرية الكبيرة التي يخلفها في شتى المجالات السياسية ،**الإقتصادية والاجتماعية إذ أصبح المواطن الجزائري يرى أن الرشوة والمحاباة ضرورية للحصول على العمل** وهذا نتيجة اتساع حجم الفساد في الجزائر بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل وهو في ازدياد رغم محاولات الإصلاح والآليات المرصودة لمكافحته ،وهذا كله يدفع بالجزائر إلى ضرورة إيجاد استراتيجية كفيلة لمكافحة هذه الظاهرة، خاصة وأن البيئة الجزائرية أصبحت البيئة تساعد على وجود الفساد بل وتشجع على استمراره

سعت الجزائر منذ سنوات إرساء مبدأ اللامركزية لتخفيف الأعباء على الإدارة المركزية و تقريب المواطن من الإدارة للتكفل بانشغالاته من خلال إسناد مهمة إدارة المرافق المحلية إلى هيئات محلية منتخبة تمثلت في الولاية و البلدية ، و تعتبر البلدية أداة أساسية من أجل النهوض بالتنمية المحلية على المستوى المحلي لم تملكه من صلاحيات و موارد مادية و بشرية من أجل خدمة المواطن إلا أن أداء البلديات في الجزائر أصبح ضعيفا بسبب عدة عوامل مختلفة منها انتشار الفساد الذي أصبح يعرقل مهمتها التنموية و للوقوف على مدى تأثـير الفساد على التنمية المحلية في الجزائر اقتضت الدراسة إجراء دراسة ميدانية لإحدى البلديات في الجزائر وهي بلدية عين بويحي لهذا سنتطـرق في هذا الفصـل إلى أثر الفســاد على التنمية المحلية في بلدية عين بويحي من خلال مبحثين:

- المبحث الأول: بطاقة فنية عن البلدية
- المبحث الثاني: انعكاسات الفساد على التنمية المحلية بالبلدية

المبحث الأول: بطاقة فنية عن البلدية

للوقوف على مدى تأثير الفساد على التنمية المحلية في الجزائر أخذنا كنموذج بلدية عين بويحيى و هي بلدية من بلديات عين الدفلى

و من خلال هذا المبحث سنقوم بالتعرف على بلدية عين بويحيى من خلال مطلبين و سنتطرق في المطلب الأول إلى التعريف بالبلدية أما في الطلب الثاني سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي للبلدية و الحالة العددية للموظفين

المطلب الأول: تقديم عام لبلدية عين بويحي

تقع بلدية عين بو يحي في الجهة الشمالية الشرقية لولاية عين الدفلى كما تعتبر إحدى البلديات التي انبثقت عن التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984، يحدها من الشمال بلدية بني ميلك (ولاية تيبازة) ومن الجنوب بلديتي الروينة والعطاف ومن الغرب كل من بلديتي تاشتة زوقاغة والعبادية ومن الشرقبلدية العامر ة.

- **المساحة:** بلديــة عين بويحي هي جزء مــن سهــل الشلف بدائرة العبــادية ، تتربــع على مساحـة اجماليــة تقدر بـ 131.6كلم2
- **السكان: يقدر عدد سكانها بـ: 17952** نسمة على حضيرة سكانية تقدر بـ: **2315 سكن منهــا 766** سكن بالمنطقة العمرانية الرئيسية عين بويحي مركـــز[1]، **بكثافة سكانية تقدر بـ: 130.29 نسمة/كلم2، تتوزع على منطقة عمرانية رئيسية بالمركز** بحضيرة سكانية تقدر بـ:**5962 نسمة و** ثلاثة تجمعات عمرانية ثانوية تتمثل في:
  - **تجمع ثانوي بـ** الزكاكرة بحضيرة سكانية تقدر بـ: **3640 نسمة**
  - **تجمع ثانوي بـ** بوعروص بحضيرة سكانية تقدر بـ: **3094 نسمة**
  - **تجمع ثانوي بـ** العجايلية بحضيرة سكانية تقدر بـ: **1326 نسمة**

وخمسة مناطق مبعثرة تتمثل في ما يلي:

- منطقة اولا يحي، عدد سكانها يقدر بـ: **934 نسمة**
- **منطقة الجبل، عدد سكانها يقدر بـ:572 نسمة**
- **منطقة صدي بوعلي، عدد سكانها يقدر بـ:893 نسمة**
- منطقتي مقراش و **القواس، عدد سكانها يقدر بـ:843 نسمة**
- **منطقة السعايدية، عدد سكانها يقدر بـ:603 نسمة**

بلدية عين بويحي بلدية **أراضيها 50 % منها جبلية غابية و42.17 % من الأراضي الباقية ذات طابع فلاحي إذ تقدر المساحة الكلية بـ: 9301 هكتار منها: 5550 هكتار مساحة فلاحية مستغلة للفلاحة منها 2200 هكتار مساحة فلاحية مسقية.**

[1]-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ولاية عين الدفلى ،**احصائيات مديرية التخطيط والبرمجة لولاية عين الدفلى، 2014.

- تعتبر الطرقات الشريـان الحيوي لبلدية عين بويحي اذ توسطها طريق ولائي رقم: 03 علـى طول 06 كلم2 وتتوزع على جميع انحاء البلدية 32 كيلو متر من الطرق البلدية موزعة على البقع و المداشر بنسبة تقدر بـ: 80% من شبكة الطرق البلدية.
- تحتوي بلدية عين بويحي على ثانوية بمقر البلدية ومتوسطتين بمدخل البلدية وأخرى بالعكايش وعشرة مؤسسات تربوية ابتدائية في كل من: المركز، العجايلية، حي برادعية عبد الله بالمركز، القزازنة، بوعروص، مقراش، الزكاكرة، أولاد يحي، صرى بوعلي، سيدي مخلوف، الحبال.
- تحتوي على مركز صحي بالمركز وثلاثة قاعات علاج في كل من: بو عروص، الزكاكرة ومقراش وقاعة مزمع انجازها بالعجايلية لاحقا. [1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية عين بويحي وعدد الموظفين بها

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية عين بويحي كما يلي:

الأمانـة العامـــة

- فرع الأرشيف والمحفوظات

المصالح الإدارية: تتكون من:

1- مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الاجتماعي والثقافي

أ- مكتب التنظيم والشؤون العامة

ب- مكتب التنشيط الاجتماعي والثقافي

- فرع المنازعات والتنظيم العام
- فرع الشؤون العامة (الانتخابات) والجمعيات
- فرع الشؤون الصحية (الاجتماعية) والثقافية
- فرع تنقل الأشخاص
- فرع الثقافة (الرياضة) والتسلية

[1]- مقابلة مع السيد عبد القادر ستاوة ، رئيس مصلحة المستخدمين ، يوم 29-04-2015 على الساعة 10:30

- فرع الاستقبال والتوجيه الإعلامي العمومي

2-مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الاقتصادي

أ- مكتب الشؤون المالية

ب- مكتب النشاط الاقتصادي

ت- مكتب المستخدمين

- فرع احتياجات الميزانية (الصفقات) والمزايدة
- فرع تنفيذ الميزانية والتسيير المالي
- فرع التسيير العقاري والمصالح العمومية والوكالة
- فرع النشاط الاقتصادي
- فرع مخططات التنمية

المصالح التقنيـــــــــــة: تتكون من

3-مصلحة التعمير ومختلف الشبكات والتطهير والصيانة وتسيير العتاد:

أ- مكتب التعمير ومختلف الشبكات والتطهير

ب- مكتب الصيانة وتسيير العتاد

- فرع التعمير
- فرع مختلف الشبكات (التطهير) وحماية البيئة
- فرع المياه (التطهير) والإنارة العمومية
- فرع المخازن العامة والورشات وحظيرة السيارات.

4-مصلحة التجهيز والاشغال الجديدة:

أ- مكتب التجهيز

ب- مكتب الاشغال الجديدة

- فرع الدراسات التقنية (برمجة المصاريف المعطاة، المخططات والإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية)
- فرع الانجاز وصيانة التجهيزات الجماعية والعقارات المعمارية.

الحالة العددية للموظفين بالبلدية:

يتكون المس الشعبي البلدي من 15عضوا .

عدد المناصب العليا بالبلدية 35منصبا وفق الهيكل الإداري ،16 منصبا حقيقيا والأخرى مناصب شاغرة ، و تتكون الهيئة التنفيذية من رئيس المجلس الشعبي البلدي و نائبين له ،أما عدد رؤساء المصالح يقدر ب: 02، أما عدد رؤساء المكاتب فيقدر ب:03 ، و عدد رؤساء الفروع يقدر ب: 07 بالإضافة الى أمين عام للبلدية ، و يبلغ العدد الإجمالي للموظفين و العاملين 174 بين موظف و عامل [1].

[1]- مقابلة مع السيد عبد القادر ستاوة ، المرجع السابق

المبحث الثاني: انعكاسات الفساد على التنمية المحلية بالبلدية

يعتبر الفساد من أهم العوائق التي تعرقل التنمية المحلية في الجزائر من خلال **ممارسة البلديات لمختلف السلوكيات الفاسدة مما ينعكس بالسلب على مسار التنمية المحلية**

و سنقوم في هذا المبحث بدراسة انعكاسات الفساد على التنمية المحلية ببلدية عين بويحيى من خلال **ثلاثة مطالب ، و سنتطرق** في المطلب الأول إلى الخطوات الإجرائية للدراسة و في المطلب الثاني سنقوم بتفريغ البيانات و تحليلها أما في المطلب **الثالث** سنعرض النتائج المتوصل إليها من الدراسة .

المطلب الأول: الخطوات الإجرائية للدراسة

أ .**الحدود البشرية** : يبلغ عدد موظفي بلدية عين بويجي 174 بين موظف و عامل و اقتصرت دراستنا على مجموعة من الموظفين الإداريين بالبلدية.

ب:أدوات جمع المعلومات:

لجمع المعلومات حول أي بحث لابد من توفر أدوات مناسبة يعتمد عليها الباحث لإنجاز بحثه فكلما كانت الأدوات المستخدمة ملائمة و دقيقة كانت النتائج جيدة و فيما يلي سنعرض الأدوات المستخدمة في دراستنا:

1- المقابلة

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات لما تقدمه للباحث من تسهيلات لتجاوز مشكلة عدم التجاوب من طرف المبحوثين من خلال تدخله لشرح وتبسيط الأسئلة.

ولإجراء دراستنا قمنا بإجراء عدة مقابلاتو كانت المقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي للسماح لنا إجراء الدراسة في البلدية ومع و مجموعة من الموظفين بهدف تقديم لنا المعلومات التي نحتاجها في الدراسة بالإضافة إلى تقديمهم لنا المساعدة بملأ الإستمارات.

2- الاستبيان

لإجراء الدراسة الميدانية قمنا بتصميم إستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة بما يتلاءم وموضوع الدراسة التطبيقية وبعد عرض الإستمارة على الأستاذ المشرف وإجراء بعض التعديلات عليها واختيار الأسئلة التي تخدم الموضوع تم صياغة الإستمارة في صورتها النهائية و قد احتوت على16سؤالا موزعة على ثلاثة محاور و هي كالتالي:

المحور الأول:البيانات الشخصية

المحور الثاني: طلب معلومات

المحور الثالث: تقييم المعلومات

ثم قمنا بتوزيع الاستمارة على أفراد العينة المتكونة من 40 موظف وتركنا لهم الوقت الكافي لملأ الإستمارات ثم قمنا بجمعها و من بين 40 استمارة استعدنا 36استمارة و التي قمنا بتفريغ بياناتها و تحليلها .

ج.العينة المستخدمة للدراسة

بغية نجاح أي دراسة ميدانية لابد من الاختبار الدقيق للعينة التي تمثل مجتمع البحث وبغية دراسة موضوع أثر الفساد على التنمية المحلية كان لابد من اختيار إحدى البلديات في الجزائر باعتبار أن البلدية من الهيئات التي تسند لها مهمة القيام بالتنمية المحلية وقد تم اختياربلدية عين بويحي كنموذج لإجراء الدراسة ا وتم اختيار عينة متكونة من 40 موظف بالبلدية لإمدادنا بالمعلومات التي تخدم بحثنا عن طريق ملأ الاستمارات و قد تم ملئ 36 استمارة من أصل 40 وعليه يكون مجموع أفراد عينة البحث التي أجريت عليها الدراسة هو 36 فردا.

المطلب الثاني :عرض البيانات وتحليلها

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول رقم 01

يوضح جنس العينة[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	31	%86,11
أنثى	5	%13,88
المجموع	36	%100

يتبين لنا من هذا الجدول أن 86,11%من أفراد العينة ذكور في حين أن نسبة الإناث قدرت بـ13,88%فالنسبة الكبيرة التي تشغل الوظيفة في البلدية هي ذكور، وهذا راجع

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

إلى طبيعة نشاط البلدية ونوعيــة **الأفــراد الذين تتعامل معهم ونظــرة المجتمع للمــرأة** إضافة إلى الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تخص المنطقة.

الجدول رقم 02

يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 25 سنة	2	%5,55
30_25 سنة	11	%30 ,55
45_30 سنة	16	%44 ,44
أكثر من45 سنة	7	%19,44
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتضح ان نسبة 5,55% اقل من 25سنة في حين ان نسبة **30,55%** من افراد العينة تتراوح اعمارهم ما بين **25و30سنة بينما نسبة 44,44%** فتتراوح اعمارهم ما **بين30و45** سنة في حين ان نسبة **19,44% سنهم اكثر من 45 سنة**

ما يمكن استنتاجه أن معظم موظفي البلدية سنهم أكثر من 30 سنة و هي نسبة جيدة تدل على خبرتهم.

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

الجدول رقم 03

يوضح المستوى التعليمي للأفراد[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ابتدائي	00	%00
متوسط	07	%19,44
ثانوي	14	%38,88
جامعي	15	%41,66
المجموع	36	%100

يتضح من هذا الجدول أن نسبة19,44% **ذوي المستوى** التعليمي متوسط في حين أن نسبة 38,88%**ذوي مستوى تعليمي ثانوي، أما نسبة**41,66%**ذوي مستوى تعليمي جامعي وهي** النسبة الكبيرة في تولي الوظائف بالبلدية **ولكن نجد أن ذوي المستوى التعليمي بين المتوسط والثانوي تقدر نسبتهم ب**58,32% **وهذا يؤكد أن أغلبية موظفي البلدية ذو مستوى تعليمي منخفض** وبمقارنتهم مع الدور المهم الموكل لهم و الذي يقتضي توفير **إطارات جامعية متخصصة لتحقيق أهداف التنمية المحلية بالبلدية و المشكل هنا ربما يعود** إلى عدم الاعتماد على مبادئ الكفاءة و الجدارة في التوظيف .

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

الجدول رقم 04

يوضح خبرة أفراد العينة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أقل من سنة	3	%08,77
من سنة إلى05 سنوات	10	%27,77
من 05 إلى 10 سنوات	15	%41,66
أكثر من 10 سنوات	8	%22,22
المجموع	36	%100

يوضح الجدول خبرة **أفراد العينة فنجد أن** نسبة 08,77%خبرتها اقل من سنة في حين نجد أن نسبة 27,77%خبرتها من سنة إلى 5**سنوات بينما نجد أن** نسبة 41,66%خبرتها من 5سنوات الى10سنوات في حين نجد **أن** نسبة 22,22%خبرتهم **أكثر من** 10**سنوات**

وما يمكن استنتاجه أن نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة في ميدان عملهم **جيدة تساعد على** السير **الحسن لمشاريع** التنمية المحلية .

المحور الثاني: طلب معلومات

الجدول رقم 05

يوضح مدى الأخذ بعين الاعتبار طلبات واحتياجات المواطنين في انجاز **المشاريع**[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	07	%19,44
أحيانا	12	%33,33
أبدا	17	%47,22
المجموع	36	%100

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

من خلال الجدول يتضح أن نسبة19,44%ترى ان المشاريع تنجز دائما بناءا على طلبات واحتياجات المواطنين، في حين أن نسبة33,33%ترى أنه لا تأخذ طلبات بعين الاعتبار، أما نسبة47,22%أكدت ان طلبات المواطنين تأخذ بعين الاعتبار أحيانا فقط.

وما يمكن استنتاجه أن معظم المشاريع يتم انجازها دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين، مما يدل على الإهمال واللامبالاة من طرف البلدية، مما يسمح بإمكانية انجاز مشاريع لا تخدم مصلحة المواطنين ولا تلبي احتياجاتهم ولا تكون من أولوياتهم وكل هذه المظاهر السلبية تأثر على مسار التنمية المحلية من خلال إيجاد زيادة الاحتياجات فالبلديات اليوم في الجزائر أصبحت لا تعرف بمتطلبات المواطنين إلا من خلال الشكاوي المقدمة من طرفهم، أو الاحتجاجات وأعمال الشغب مما قد يؤدي إلى تكبد خسائر تكون البلدية في غنى عنها والتي من الأفضل توظيفها للنهوض بالتنمية وهذا كله يعود إلى عدم قيام المنتخبين بالمجلس بدورهم بتمثيل المواطنين وتحقيق متطلباتهم وسعيهم الوحيد هو تحقيق مصالحهم الخاصة قبل أن تنتهي العهدة وبأي طريقة كانت.

الجدول رقم06:

يوضح الجهة التي تبادر باقتراح المشاريع[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
البلدية	03	%8,33
الدائرة	06	%16,66
الولاية	27	%75
المجموع	36	%100

يوضح الجدول أن نسبة8,33%نرى أن البلدية هي من تبادر باقتراح المشاريع في حين نجد أن نسبة16,66%نرى أن الدائرة هي من تقترح المشاريع، أما نسبة75%نرى أن الولاية هي

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

صاحبة القرار في اقتراح المشاريع، وما يمكن استنتاجه هو أن دور البلدية ضعيف في المبادرة باقتراح المشاريع وتنفيذها رغم أنها تعتبر الوسيلة الاساسية لتجسيد التنمية المحلية من خلال معرفتها وإحاطتها بالموارد المادية والبشرية الموجودة، وغياب مبادرة البلدية في اقتراح المشاريع يعود أيضا إلى المركزية في اقتراح المشاريع من طرف الوصاية التي أصبحت اليوم تعرقل عمل البلدية وهذا ينجر عنه انجاز مشاريع قد لا تكون البلدية في حاجة لها، ولا تلبي متطلبات المواطنين واحتياجـ ـام وتأثيـر السلطة الوصية على المشاريع ربما يكـون لاعتبارات مصلحية أو شخصية و الذي سيؤدي حتما إلى فشل البرامج التنموية لانها تتاثر سلبا بجمعات المصالح والانحياز لمناطق على حساب مناطق أخرى.

الجدول رقم07

يوضح مدى تأثير عملية تجسيد المشاريع التنموية بالعلاقات الشخصية العشائرية[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	11	%30,55
أبدا	8	%22,22
أحيانا	17	%47,22
المجموع	36	%100

يوضح الجدول أن نسبة 30,55%نرى أن عملية تجسيد المشاريع والبرامج التنموية تتأثر بالعلاقات الشخصية والعشائرية في حين أن نسبة22,22%نرى أنه لا يوجد لهذه التأثيرات على المشاريع والبرامج التنموية، بينما نسبة47,22%نرى أن تأثر عملية تجسيد المشاريع التنموية بالعلاقات الشخصية والعشائرية يكون أحيانا فقط

وما يمكن استنتاجه أنه في أغلب الأحيان يتأثر تجسيد المشاريع بالعلاقات الشخصية والعشائرية فتجسيد المشاريع يكون في خدمة مجموعة من الأفراد على حساب الجماعة ولا تكون وفق

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

احتياجات ومتطلبات جميع المواطنين وهذا كله يؤثر على مسار التنمية المحلية ويزيد من تفاقم الاحتياجات كما يؤدي إلى زيـــادة الفوارق الطبقيــة وذلك من خلال إعطاء الأولوية لمنطقة على حساب مناطق أخرى كتوزيع السكنات فيكون التوزيع على أساس العلاقات الشخصية والعشائــرية، فالتوزيع الأخير للسكنــات فــي بلديــة عيــن بويحــي شهــد الكثــير مــن الاحتجاجات بحجة منح السكنات على أساس العلاقات الشخصية والعشائرية مما استدعى تغير قائمة المستفيدين من السكـن بشطب بعض الأسماء وتغيرها بأسماء أخرى كل هذا يـدعو إلى التساؤل على أي أساس تم تحديد الاسماء المستفيدة في المرة الأولى فكل هذه المظاهر تؤثر على مسار التنمية المحلية .

الجدول رقم 08:

يوضح تأثير المصالح الحزبية والصراعات السياسية على عملية التنمية المحلية[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	19	%52,77
لا	17	%47,22
المجموع	36	%100

يتضح من الجدول أن نسبة 52,77%وهي أكبر نسبة نرى أن المصالح الحربية والصراعات السياسية تؤثر على عملية التنمية المحلية في حين نرى نسبة ضئيلة وهي 47,22%أن هذه المصالح لا تؤثر على عملية التنمية المحلية.

وما يمكن استنتاجه أنه عوضا أن تقوم البلدية بممارسة دورها من خلال توفير احتياجات المواطنين نجدها اليوم تحت ضغط الأحزاب والأشخاص في ظل الصراعات واختلاف المصالح وذلك بممارسة مختلف السلوكياتالفاسدة كاستغلال النفوذ وتقديم الرشاوي والتزوير للـوصول إلى المصالح الخاصة.

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

الجدول رقم09:

يوضح أسس منح المشاريع التنموية للمقاولين

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
الكفاءة	03	%8,33
العلاقات الشخصية	14	%38,88
الصفقات	18	%52,77
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتضح ان الاغلبية من افراد العينة يرون ان منح المشاريع يتم من خلال الصفقات العمومية بنسبة 52,77% في حين ان نسبة 38,88% ترى انها تمنح وفق العلاقات الشخصية بينما نسبة 8,33% وهي نسبة ضئيلة ترى انها تمنح وفق الكفاءة

و ما يمكن استنتاجه أن منح المشاريع يكون من خلال الصفقات العمومية في أغلب الأحيان كما أنها تمنح وفق العلاقات الشخصية والتي يمكن أن تـــؤثر على السيــر الحسن للمشاريــع من خلال منحها لمقاولين لا يتميزون بالكفاءة اللازمة.

الجدول رقم10

مدى مشاركة المواطنين في تحديد أولويات التنمية المحلية[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	04	%11,11
لا	19	%52,77
أحيانا	13	%36,11
المجموع	36	%100

[1] - من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

من خلال الجدول يتضح أن نسبة 11,11% ترى انه يتم إشراك مواطني البلدية في تحديد أولويات التنمية المحلية في حين نجد أن نسبة 52,77% وهي أكبر نسبة ترى أنه لا يتم إشراك المواطنين في تحديد أولويات التنمية المحلية بينما نجد نسبة 36,11% ترى أنه يتم إشراك المواطنين أحيانا فقط

وعليه يمكن أن نستنتج أن البلدية لا تقوم باشراك المواطنين في تحديد أولويات التنمية المحلية إلا نادرا و هذا ما يؤدي إلى فشل برامج التنمية لأن المواطن هو الطرف الأساسي لعملية التنمية المحلية ، فتحقيق التنمية المحلية يتطلب توفير احتياجات المواطنين ، و عدم إشراكهم في تحديد أولويات التنمية المحلية يؤدي إلى إهمال مشاريع يكون المواطنين في حاجة إليها و إنجاز مشاريع لا يستفيدون منها .

المحور الثاني: تقييم المعلومات

الجدول رقم11

يوضح مدى وجود مشاريع مبرمجة لم يتم انجازها.[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	25	%69,44
لا	11	%30,55
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك مشاريع معطلة بالبلدية حيث أقرت بنسبة69,44% من أفراد العينة بذلك في حين أن نسبة 30,55%ترى أنه لا يوجد مشاريع معطلة بالبلدية.

ما يمكن استنتاجه أن هناك العديد من المشاريع التي لم يتم انجازها وكل هذا يؤثر على مسار التنمية المحلية في ظل عدم حرص السلطات على انجازها في الوقت المحدد و الوقع في بلدية عين

[1] - من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

بويحي **أ تشهد العديد من المشاريع اله طلة م نها يئة و تعبيد العديد من الطرقات و انجاز** بعض المرافق الترفيهية **و** تزويد بعض المناطق بالمياه الصالحة للشرب

الجدول رقم12

يوضح سبب عدم انجاز المشاريع[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
بسبب الإجراءات والتعقيدات الادارية	7	%19,44
لعدم اختيار المكان المناسب لإنجاز المشروع	11	%30,55
عدم توفر اعتمادات مالية كافية للمشروع	13	%36,11
عدم الدراسة الجيدة للمشروع	5	%13,88
المجموع	36	%100

يوضح الجدول التالي سبب عدم انجاز المشاريع المبرمجة وتعتبر النسبة المقدرة ب19,44%أن السبب يعود إلى التعقيدات والاجراءات الادارية في حين أن نسبة 30,55% **ترى أن السبب** يعود إلى عدم اختيار المكان المناسب لإنجاز المشاريع أما نسبة36,11% **ترى** أن نقص الموارد المالية هو السبب في عدم انجاز المشاريع في حين ترج نسبة13,88%**من أفراد العينــة السبب** إلى عدم الدراسة الجيدة للمشروع

وما يمكن استنتاجه أن عدم انجاز المشاريع المبرمجة **بالبلدية** يعود إلى عدة أسباب **على رأسها** المشكل المالي **الذي أصبح من** أهم المشاكل التي تواجهها البلديات في الجزائر والتي تؤدي إلى **توقف انجاز المشاريع،** ، كذلك عدم الدراسة الجيدة للمشروع ستؤدي حتما إلى وجود عراقيل تؤدي إلى تعطيله والدراسة يجب **أن تكون من كل الجوانب المالية والبشرية ومقاولة الانجاز** والتخطيط الجيد حتى يتم انجاز المشروع في وقته وبالتكلفة و الواقع في بلدية عين بويحي أن هناك بعض المشاريع التي تلقى اعتراضا من قبل المواطنين بحجة ملكيتهم للأراضي أو للمطالبة

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

باحتياجات أخرى ، كذلك التعقيدات الإدارية تؤدي إلى تأخير إنجاز المشاريع كعدم المصادقة على المشاريع في وقتها

الجدول رقم13

يوضح مدى وجود مشاريع تم انجازها ولم يتم استغلالها[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	21	%58,33
لا	15	%41,66
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتضح ان هناك مشاريع منجزة وغير مستغلة بالبلدية، حيث أقرت نسبة58,33%من أفراد العينة بذلك في حين أن نسبة 41,66%أقرت أنه لا يوجد مشاريع منجزة ولم يتم تستغل.

وما يمكـن استنتاجه أنـه هناك مشاريع غير مستغلـة رغـ م اية إنجازها وهذا ما ينعكـس على مسار التنمية المحلية وتبذير للموارد المادية وضياع وإهدار للمال العام الذي كان من الممكن استغلاله في انجاز مشاريع يمكن الاستفادة منها وكل هذا راجع إلى اتخـاذ قرارات غيـر صائبة وغيـاب دور الفاعلـين خاصة مشاركة المواطنين في تجسيد هذه المشاريع نتيجة الإهمال واللامبالاة وغياب الكفاءة وبلدية عين بويجي تشهد المشاريع التي تم إنجازها ولم يتم استغلالها منها مرفق ترفيهي مخصص للشباب لكن لم يستغل للغرض الذي أنشأ لأجله، وبعد ب كل الأجهزة الموجودة فيه تم غلقه لسنوات ثم أصبح مكتب تابع للبلدية ، كذلك هناك مجموعة من المحلات التجارية لفائدة الشباب وفي العديد من المناطق لكنها لم تستغل للغرض الذي أنشأت من أجله ومنها ما تعرض للتخريب والهدم وهذا رغم الاموال التي انفقت من اجل هذه المشاريع إلا انها لم تستغل بالشكل الصحيح رغم انتشار البطالة بالمنطقة كل هذا الإهمال من طرف البلدية يؤثر

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

على التنمية المحلية من خلال هدر الأموال التي كان يجب أن تستغل في النهوض بالتنمية لا توظيفها في مشاريع لا يمكن استغلالها أو لا تستطيع الاستثمار فيها.

الجدول رقم14

يوضح مدى وجود المتابعة والتوجيه في انجاز المشاريع[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
كلها	13	%36,11
بعضها	11	%30,55
لا نتابع	12	%33,33
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتضح لنا مدى وجود متابعة لإنجاز المشاريع بالبلدية، حيث أن نسبة36,11%تقر أن كل المشاريع يتم متابعتها، أما نسبة30,55% ترى أنه بعض المشاريع فقط التي يتم متابعتها. في حين نسبة33,33%تقر أنه لا يتم متابعة المشاريع أثناء الانجاز.

وما يمكن استنتاجه أنه معظم المشاريع لا تخضع للمتابعة والتوجيه أثناء الانجاز مما يؤثر على حسن سير هذه المشاريع من خلال تأخرها أو إهدار الأموال المخصصة لها أو الغش في انجازها .

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

الجدول رقم 15

يبين مدى نجاح المشاريع التنموية بالبلدية[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ناجحة	13	%36,11
فاشلة	6	%16,66
تعرف بعض التأخير	17	%47,22
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة 36,11%ترى أن المشاريع التنموية بالبلدية ناجحة في حين ترى نسبة16,66%أن المشاريع فاشلة، أما نسبة الذين أجابوا أن هذه المشاريع تعرف بعض التأخير قدرت ب47,22%.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن مشاريع التنمية المحلية تعرف بعض التأخير، حيث في أغلب الأحيان لا يتم استلام المشاريع والبرامج في وقتها مما يؤثر حتما على مسار التنمية المحلية، ففشل المشاريع أو تأخرها يعني عدم تلبية احتياجات المواطنين الذين يعتبرون محور عملية التنمية المحلية وبلدية عين بويحي تشهد الكثير من المشاريع المتأخرة لأسباب مختلفة مثل مشروع غاز المدينة ومشروع السكن الاجتماعي ، كل هذا يعود إلى عدم مراقبة ومتابعة المشاريع من قبل الهيئات المعنية.

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

الجدول رقم16

يوضح الحل للقضاء على تأخير الاعمال[1]

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
بالتكوين	12	%33,33
تعين أشخاص آخرين	15	%41,66
المتابعة والتوجيه	9	%25
المجموع	36	%100

من خلال الجدول يتضح أن نسبة33,33%ترى أن القضاء على تأخير الاعمال يكون بالتكوين في حين أن نسبة41,66%ترى أن القضاء على تأخير الاعمال يكون بتغير **الاشخاص القائمين على الانجاز، أما نسبة** 25%ترى أن القضاء على تأخير ا**لاعمال يكون بالمتابعة والتوجيه.**

وما يمكن ملاحظته ان أكبر نسبة ترى ان الحل في القضاء على تأخير الاعمال يكون بتغيير **الأ**شخاص مما يدل على عدم كفاءتهم و سوء تسييرهم للمشاريع كما يمكن **أن نستنتج أن التكوين ضروري لرفع الأداء و الذي يؤدي** إلى سرعة انجاز الأ**عمال و يقضي على تراكم الملفات و** التأخير **و يقلل الوقت و التكلفة إضافة** إلى هذا فإنجاز الأعمال في وقتها يتطلب المتابعة **و**التوجيه من طرف المسؤولين حتى يكون الانجاز في الوقت المحدد و بالتكلفة المحددة ولا يكون هناك غش في الانجاز.

[1]- من إعداد الطالبة وفق الدراسة الإستبيانية

المطلب الثالث : عرض نتائج الاستبيان:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها ببلدية عين يويحي توصلنا الى النتائج التالية:

-انخفاض المستوى التعليمي للموظفين داخل البلدية يؤدي الى اختيار القرارات الخاطئة نتيجة نقص الخبرة و الكفاءة و الذي ينجم عنه سوء استعمال الموارد المخصصة للنهوض بالتنمية المحلية

-نتيجة اللامبالاة و الاهمال و سيادة المصالح الخاصة إنجاز المشاريع على مستوى البلدية لا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات ا لو ط ا ين و م قطلب ام بسبب وجود أولويات تتعارض مع التنمية المحلية

_اسناد المشاريع وفق النظرة العشائرية و الشخصية ما يؤدي الى اقصاء فئات على حساب أخرى وسوء تقدير الاحتياجات ونشوب صراعات قد تؤثر على مسار التنمية المحلية

_فساد المنتخبين المحليين فبدلا من ممارسة دورهم في تمثيل المواطنين أصبحوا يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة و العمل على تحقيق أكبر المكاسب قبل انتهاء عهدتهم الانتخابية مما يؤثر على عملية التنمية المحلية من خلال اهمال احتياجات المواطنين و هدر الموارد المخصصة للتنمية

_ إن المركزية الشديدة من طرف السلطة الوصية على البلدية يؤدي الى فشل برامج التنمية .

_ إسناد المشاريع وفق المصالح الخاصة يؤدي إلى فشل برامج التنمية المحلية

_غياب المشاركة الشعبية الفاعلة في عملية التخطيط للمشاريع التنموية يؤدي بتوجيه هذه المشاريع بما يخدم المصالح الخاصة بالنظر إلى غياب الرقابة على المسؤولين

_ يؤثر الفساد على عملية التنمية المحلية من خلال سوء استثمار الموارد المتاحة و ضياع الجهد والتأخير في انجاز المشاريع و ما ينجر عنه من هدر و تبذير للأموال الذي كان من الممكن تجنبه

_ هدر الأموال على مشاريع غير مستغلة بسبب سوء الدراسة و التقدير للمشاريع

_غياب المتابعة و التوجيه يؤدي إلى غياب الجودة و النوعية في المشاريع المنجزة

خلاصة و استنتاجات:

- من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المحلية ببلدية عين بويحي تشهد بعض العراقيل منها انتشار بعض مظاهر الفساد و التي أصبحت تؤثر على السير الحسن للمشاريع التنموية و ذلك من خلال تأخير المشاريع و تعطيلها و إغفال متطلبات المواطنين نتيجة سيادة المصالح الخاصة مما يستدعي ضرورة القضاء على هذه العراقيل للنهوض بعملية التنمية المحلية

و عليه يمكن اقتراح التوصيات التالية للحد أو التخفيف من مظاهر الفساد بالبلدية في الجزائر:

- إعادة النظر في تحديد شروط المستوى التعليمي و الخبرة لأعضاء الهيئة التنفيذية بالبلدية

- تطبيق مبدأ الجدارة و الاستحقاق بدل الولاء الشخصي و المحسوبية و العشائرية في التوظيف بالبلدية و تزويدها بإطارات جامعية متخصصة

- تحديد الصلاحيات بدقة في عمل البلدية لتفادي التداخل في الأدوار

- تجسيد اللامركزية الإدارية الحقيقية

- الاهتمام بالتكوين و التدريب المستمر لموظفي و منتخبي البلدية قصد تحسين أدائهم للتكفل بانشغالات المواطنين و احتياجاتهم

- دعم استقلال منظمات المجتمع المدني و التركيز على دوره الذي يسمح بخلق نظام رقابي على أعمال البلدية و يضمن الحيطة و الحذر من طرف المسؤولين

- تجسيد مبادئ الحكم الراشد المحلي و ذلك من خلال:

- الشفافية في سير عمل البلدية من خلال ضرورة أن تكون البلدية مهيأة و قادرة على الإفصاح عن نشاطها و أفعالها و قراراتها و ضرورة أن تكون نظاما مفتوحا أمام المواطنين وإدارات أخرى و أن تكون قرارا مطابقة للأهداف المحددة

- تفعيل حضور و مشاركة المواطنين في دورات المجلس الشعبي البلدي لتكون أعمال المس خاضعة للرقابة وحتى تأخذ احتياجات المواطنين بعين الاعتبار

- المساءلة :وذلك من خـلال خضوع الأشخاص الذيـن يتولون المناصب العليـا للمساءلـة عـن أعمالهم لقطع الطريق على ممارسة الأعمال غير المشروعة و السلوكيات الفاسدة

- الاستجابة و ذلك بخدمة جميع الأطراف المعنية و الاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين

- الكفاءة و الفعالية و ذلك يعني قدرة البلديات على تحويل الموارد الى برامج و خطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين و تعبر عن أولويام مع تحقيق افضل النتائج و تنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة

- النزاهة و هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق و الأمانة و الإخلاص في العمل

- ينبغي أن تشارك كل الأطراف الفاعلة في صنع القرارات حتى تكون أكثر حيادية و أكثر تقبلا من المواطن.

الخاتمة:

إن الفساد من الظواهر الاكثر خطورة على المجتمعات و الدول لما يخلفه من آثار سلبية في كل المالات و الجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم من هذه الظاهرة التي **أضحت من أصعب** المشاكل التي تواجهها و التي أصبحت تأثر على كل محاولات للإصلاح و التنمية

و من خلال سعينا للإجابة على إشكالية الدراسة التي تدور حول مدى تأثير الفســـــاد على التنمية المحلية في الجزائر توصلنا إلى النتائج **التالية و** التي يمكن أن نختبر من خلالها فرضيات **الدراسة** وهي كالآتي:

- اختلاف الباحثون في تحديد مفهوم للفساد **نظـــرا** لتعقيده وتشابكـــه **ويتضـــح ذلك** من خلال أن الفساد يتخذ مفاهيم مختلفة حسب عدة مستويات وأبعاد كالبعد السياسي **والاقتصادي** و الاجتماعي والقانوني والثقافي ،ولعل التعريف الذي يجمع بين مختلف المفاهيم **هو الذي يرى أن الفساد هو تحقيق نفع خاص من خلال استغلال المنصب العام.**
- **إن للفساد أنواع** وصور كثيرة وهي متداخلة ومتشابكة وقد اعتمد على عدة معايير لتحديد هذه **الأنواع والفساد ليس وليد الصدفة وإنما هو نتيجة أسباب سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية** تجعله يتجسد في عدة مظاهر تنظيمية وسلوكية وجنائية ومالية
- **لقد تعددت الكتابات و التعاريف حول مفهوم التنمية المحلية نتيجة لتطور هذا المفهوم** وتعرف التنمية المحلية على انها عملية تهدف إلى تحسين المجتمعات المحلية على كافة **الأصعدة، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية**، وذلك بتوفر مجموعة من المقومات حتى **تحقق الأهداف المطلوبة**
- الفساد في الجزائر **عرف انتشارا واسعا و** لم يستثني قطاعا دون الآخر إذ **أصبح منتشرا** في كـــل **القطاعات ، وتطور بشكل متزايـــد** عبر كل المراحل و في مختلـــ **ف المالات** وعلى المستوى الوطني و المحلي و الفساد في الجزائر ليس في الهياكل فقط بل أصبح ثقافة **متأصلة وسلوكا مقبولا لدى المسؤول و المواطن على حد سواء** ،و هذه الظاهرة لم تأتي **من العدم بل هي نتيجة تراكم العديد من العوامل والأسباب السياسية، والاقتصادية**

والاجتماعية، والإدارية التي أدت إلى شيوعه وانتشاره حتى أنه أضحى من الصعب القضاء عليه و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

- للفساد في الجزائر العديد من الآثار السلبية و في كل المجالات ،إذ أصبح يهدد الكيان السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي خاصة وقوفه كعقبة في وجه التنمية و ذلك باختلاس الموارد المخصصة للنهوض بها و إعاقة الاستثمار المحلي و الاجنبي ، كما اصبح الفساد في الجزائر يعرقل مسار التنمية المحلية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية فالفساد لا يسمح بسير عملية التخطيط للمشاريع على مستوى البلدية من خلال تدخل أصحاب المصالح الخاصة في توجيه المشاريع التنموية لما يخدم مصالحهم إضـــافة إلى التأخير في انجاز المشاريع وتعطيلها وعدم الأخذ بأولويات التنمية نتيجة الإهمال واللامبالاة
- هناك العديد من الاليات التي رصدتها الجزائر لمكافحة الفساد والوقاية منه، إلا ان اداءها يبقى ضعيفا و تظل عديمة الجدوى و تفتقر للكفاءة و الفعالية وتحتاج إلى تطويـــــر من خلال ضمان استقلالية أجهزة مكافحة الفساد بما يضمن حيادها وموضوعية

التعامل مع الفساد في الجزائر يقتضي إرادة حقيقية و شفافية في التسيير من أجل التقليل منه و القضاء عليه ، لأن غياب الشفافية القيم و اللامبالاة في الجزائر أدى إلى الانتشار الواسع للفساد الأمر الذي يستدعي إرساء مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وتحالف كل الأجهزة والمؤسسات والسلطات في الدولة بما تشمله من أجهزة حكومية وأجهزة رقابية وقطاع خاص ومجتمع مدني فعال لمكافحة ظاهرة الفساد و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

- نجـــاح التنمية المحلية يتوقف بالأساس على التخلص من المظاهر المختلفة للفساد والحد من مختلف التدخلات التي تقع على البلدية من خلال سياسة إصلاح ناجحة.

الملحق:رقم (01)

جامـــــــــعة الجيلالي بونعامـــــة خميس مليانـــــــــة

كليـــــة الحقوق والعلـــوم السياسيــة

قســم العلــوم السياسيــة

تخصص : رسم السياسات العامة

إستمارة معلومات

الموضوع: أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر"دراسة حالة بلدية عين بويحي "

(2015-2012)

الطالبة : **إشراف الدكتور:**

- عكاشة نوال سرير عبد الله رابح

في إطار إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية من جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،تخصص رسم السياسات العامة ،وسعيا منا في تطوير و ترقية البحث العلمي و إثرائه نقوم بدراسة ميدانية حول أثر الفساد على التنمية لمحلية في الجزائر ببلدية عين بويحي ،و يسرنا أن تكون مشاركا بملأ هذا الإستبيان وذلك بوضع العلامة (×) في المكان المناسب لكل سؤال.

ونحيطكم علما أن المعلومات المقدمة هي مستخدمة لغرض البحث العلمي

وأخيرا نشكركم جزيل الشكر لتعاونكم معنا ومساعدتكم لنا في نجاح هذه الدراسة.

ضع العلامة (×) في الخانة المناسبة

❖ المحور الأول: عرض البيانات الشخصية:

1.الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2.العمر: أقل من25سنة ☐ من 25 إلى 30 سنة ☐

من30 إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3.المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

4.الأقدمية: أقل من سنة ☐ من سنة إلى 5 سنوات ☐

من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

❖ المحور الثاني: طلب معلومات

1. هل تأخذ بعين الإعتبار طلبات واحتياجات المواطنين في إنجاز المشاريع؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

2. من هي الجهة التي تبادر باقتراح المشاريع؟

البلدية ☐ الدائرة ☐ الولاية ☐

3. هل تتأثر عملية تجسيد المشاريع التنموية بالعلاقات الشخصية العشائرية؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

4. هل تؤثر المصالح الحزبية و الصراعات السياسية على عملية التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

5. على أي أساس يتم منح المشاريع التنموية للمقاولين؟

الكفاءة ☐ العلاقات الشخصية ☐ الصفقات ☐

6. هل يشارك المواطنون في تحديد أولويات التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

❖ **المحور الثالث: تقييم المعلومات**

7. هل هناك مشاريع لم يتم انجازها في بلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

8. إذا كانت إجابتك بنعم إلى ما يعود سبب ذلك؟

بسبب التعقيدات و الإجراءات الإدارية ☐ لعدم اختيار المكان المناسب لإنجاز المشروع ☐

لعدم توفر اعتمادات مالية كافية للمشروع ☐ لعدم الدراسة الجيدة للمشروع ☐

9. هل يوجد مشاريع تم انجازها ولم يتم استغلالها ببلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

10. هل تقومون بالمتابعة والتوجيه في انجاز المشاريع؟

كلها ☐ بعضها ☐ لا نتابع ☐

11. كيف تقيم البرامج والمشاريع التنموية على مستوى بلديتكم؟

ناجحة ☐ فاشلة ☐ تعرف بعض التأخير ☐

12. في رأيكم كيف يمكن القضاء على تأخير المشاريع ؟

بالتكوين ☐ بتعيين أشخاص آخرين ☐ بالمتابعة والتوجيه ☐

قائمـــــــــة المراجـــــع

أولا:المراجع باللغة العربية

I. المصادر:

1) القرآن الكريم

2) المعاجم:

1.أنطوان نعمه و آخرون ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ، بيروت : دار المشرق، 2001.

2.إدريس سهيل ، و عبد النور جبور ،**المنهل ،قاموس فرنسي عربي** ، بيروت : دار الآداب ودار العلم للملايين ، 1979.

II. الكتب:

3.أنس قاسم جعفر ، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1988.

4.بعلي محمد الصغير ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، الجزائر: دار العلوم، 2004.

5.بن يعقوب محمد ، **الطريق الصحيح** ، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع ،2004 .

6.بوساق محمد المدني ،**التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2004.

7.بوقفة عبد الله ، **الدستور الجزائري – نشأته ،أحكامه ،محدداته** ، الجزائر: دار ريحانة للنشر و التوزيع،2002 .

8.بومكلوف محمد ، **اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991.

9.تومي عبد الرحمن وآخرون ، **دراسات اقتصادية** ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007 .

10. الجندي مصطفى ، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها** ، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1987.

11. حمدي رضا هاشم ، **الإصلاح الإداري** ، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ،2010 .

12. الخطيب محمد فتح الله ، **الحكم المحلي والتنمية** ، مصر: منشورات كلية العلوم السياسية والاقتصادية بجامعة القاهرة، 1998.
13. رشيد أحمد ، **التنمية المحلية** ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.
14. رشيد أحمد ، **نظام الحكم والإدارة** ، الإسكندرية: دار المعارف، 1989.
15. زين الدين بلال أمين ،**ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن** ،الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2009.
16. شطناوي علي خاطر ،**قانون الإدارة المحلية** ، عمان: دار وائل للنشر، 2002.
17. الشطي إسماعيل و آخرون ، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، الإسكندرية : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .
18. شفيق محمد ، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993.
19. صلاح عباس ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010 .
20. طلعت محمود منال ، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي** ، مصر : المكتب الجامعي الحديث،2003.
21. عبد السميع أسامة السيد ، **الفساد الاقتصادي و أثره على المجتمع – دراسة فقهية مقارنة** الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2009 .
22. عبد العظيم حمدي ، **عولمة الفساد وفساد العولمة** ،الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2008.
23. عبد الفتاح مطر عصام ، **معنى الفساد الإداري** ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2011.
24. عبد اللطيف رشيد احمد ، **التخطيط للتنمية** ، مصر: المكتبة الجامعية، 2001.
25. عبد المطلب عبد الحميد ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، الإسكندرية: دار جامعة الإسكندرية، 2001.

26. العسل إبراهيم حسن ، **التنمية في الفكر الإسلامي** ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

27. العوامله نائل عبد الحفيظ ، **إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية** ، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

28. عودة المعاني أيمن ، **الإدارة المحلية** ، عمان: دار وائل للنشر ، 2010.

29. الفهداوي فهمي خليفة ،**السياسة العامة– منظور كلي في البنية والتحليل** ، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2001.

30. فهمي محمود صلاح الدين ، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، 1994 .

31. فوزي عصام فوزي ،و سليمان عدنان ، **التنمية الاقتصادية** ، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 1995،

32. الكبيسي عامر ، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة** ، الأردن : المكتب الجامعي الحديث ،2005.

33. محمود معابرة محمد ، **الفساد الإداري ومعالجته في الشريعة الإسلامية** ، عمان : دار الثقافة ، 2011 .

34. ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية** ، الجزائر: منشورات جامعة 8ماي 2006،1954.

35. هنان مليكة ، **جرائم الفساد** ، الجزائر : دار الجامعة الجديدة ، 2010 .

III. المقالات والدراسات:

36. دليل تدريبي، **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية** ، القاهرة: مركز دعم التنمية و التأهيل المؤسسي،2008.

37. ديل جيليان ،**اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،[د.ب.ن] : سكرتارية منظمة الشفافية الدولية ، [د.س.ن]

38. عبد الشفيع عيسى محمد ، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية**، القاهرة : معهد التخطيط القومي ، (د.س.ن).

39. عنترة بن مرزوق ، **الحكم الراشد و إصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات و المعيقات** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني :(تحديات الإدارة المحلية في الجزائر)، الجلفة،27- 28 أفريل 2010

40. غريب أحمد ، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2010.

41. فاروق، "**فضيحة بعشرات الملايير في بنك الفلاحة و التنمية الريفية**"،(جريدة الخبر اليومي)، السنة السادسة عشر، العدد 32 46 ،الصادرة في 20 فيفري 2006 .

42. كراشة بسمة ، "**اختلاس 2.8 مليار سنتيم من ديوان الترقية و التسيير العقاري** ، (جريدة الخبر اليومي)،السنة السادسة عشر، العدد 34 46،الصادرة في 22 فيفري 2006 حفيظ ص ،" **الفساد في الجزائر...إلى أين؟** ، (جريدة الخبر اليومي)،العدد4913 ،السنة 17،الأربعاء 17 جانفي 2007

IV. الرسائل الجامعية:

43. بقدي كريمة ، **الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا– دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أور ومتوسطية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011- 2012 .

44. بن عثمان شويح ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، دراسة حالة البليدة** ، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسة، 2011/2010.

45. بوسعيد رشيد ، **تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2013- 2014 .

46. بوقنور إسماعيل ، **التنمية الإدارية و معضلة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر 1991–2006)** ، مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2006- 2007.

47. حاحة عبد العالي ، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري بالجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، تخصص قانون عام ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2012-2013 .

48. حسين عبد القادر ، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

49. حيمر فتيحة ، **ظاهرة الفساد في الجزائر (1989 _ 2013) دراسة وصفية تحليلية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر ، 2013 .

50. خروفي بلال ، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية ، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 2010-2011 .

51. خنفري خيضر ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2010/2011.

52. شريف عمر ، **التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة**، الملتقى الوطني حول الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 06-07ماي 2012 .

53. صحراوي فتيحة ، عائشة دهلوك، **واقع الجماعات في ظل الإصلاحات المالية، وأفاق التنمية المحلية** ، مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، المركز الجامعي خميس مليانة: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009/2010.

54. عبدو مصطفى ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة– حالة الجزائر** ، ر سالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2007- 2008.

55. يوسفي نور الدين ، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-** دراسة تقييميه للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ، مذكرة ماجستير: ، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ،2009 – 2010

V. الوثائق الرسمية والقوانين:

56. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،وزارة العدل ، **قانون رقم 01/06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** ، ،الجريدة الرسمية العدد14 ، المؤرخ في20 أوت 2006

57. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،** الأمر 95- 20 المؤرخ في 17-07 - 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10 – 02 المتعلق بمجلس المحاسبة ،الجريدة الرسمية ،العدد 50 ، المؤرخ في 26أوت 2010

المواقع الإلكترونية:

58. الشاطري مشعان ، الفساد وأسبابه ،مظاهره، طرق علاجه ،وارد في :
[www.cussion.com /hru2958.htm]، تاريخ الدخول للموقع(02- 02- 2015).

59. **مكافحة الفساد** ، وارد في : [basset. goo.dole.com /t 32 topic]، تاريخ الدخول إلى الموقع (02- 02-2015 / 10:45).

60. القديور قدور ، **ما الحل مع تنامي ظاهرة الاختلاسات والفساد المالي في الجزائر،** وارد في :[www araab.com-12782] ، تاريخ الدخول في الموقع (02- 02- 2015 / 10:05).

61. خروفي بلال ، **الفساد في المجالس المحلية كعقبة في وجه التنمية** المحلية ،وارد في:[www .mas politiques. Com]،تاريخ الدخول الموقع(25-03-2015 ، 19:48).

62. **200قضية فساد خلال 2013** ،وارد في :
[www.al-fadjr.com/ar/natinal/26134.htm] ،تاريخ الدخول للموقع (15-04-2015) .

63. **أسباب كشف ونشر الفضائح الكبيرة للفساد المالي في الجزائر** ، وارد في:

[aintedles,y007.com/t 1538 topic]،تاريخ الدخول للموقع (20-04-2015 ، 13:20) .

64. **استراتيجية تنمية الموارد البشرية** ،وارد في:

[http//www.moncoman.gov.om/arabic]، تاريخ الدخول للموقع: (2-02-2015 / 10:45).

65. أبودية أحمد ، **الفساد – أسبابه و طرق مكافحته** ،وارد في:

[www .aman,palestine.org] .تاريخ الدخول للموقع (30-02-2015/11:00)

66. بروش زين الدين ،و دهيمي جابر ،**دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** وارد في:[http://www.univ biskra.dz/lab/fbm/images/Fbm]،تاريخ الدخول للموقع(30-02-2015 ،10:05.

67. **الفساد في عالمنا العربي الإسلامي**- مؤسسة الرواد لشؤون المجتمع المسلم القادم، وارد في:[http://www .almagreze .net/muma_ waat/artc10762] تاريخ الدخول للموقع(19-03-2015 / 16:44).

68. الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه ،وارد في:

[http://wbouira.3oloum.org/t1310topic]، تاريخ الدخول للموقع (22-04- 2015).

VI. المقابلات:

69. مقابلة مع السيد ستاوة عبد القادر ، رئيس مصلحة المستخدمين ، يوم29– 04-2015 على الساعة 10:30

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

VII. الكتب باللغة الأجنبية

70. Huntington Samuel, **political ordre in chancin soucié**, ,U.S.A ,yaleuniversity , paris , 1979

71. Andre joyal ,**le develloppement local**, éditions de liQrc paris, 2002.

قائـــمة الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل تصنيف المستوجبين حسب الجنس	109
02	يمثل تصنيف المستوجبين حسب الفئة العمرية	110
03	يمثل تصنيف المستجوبين حسب المستوى التعليمي	111
04	يمثل تصنيف المستجوبين حسب الأقدمية	112
05	يمثل مدى الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين في انجاز المشاريع	112
06	يمثل الجهة التي تقترح المشاريع	113
07	يمثلمدى تأثر عملية تجسيد المشاريع العلاقات الشخصية و العشائرية	114
08	يمثل مدى تأثير المصالح الحزبية و الصراعات السياسية على التنمية المحلية	115
09	يمثل أساس منح المشاريع التنموية	116
10	يمثل مدى إشراك المواطنين في تحديد أولويات التنمية	116
11	يمثل مدى وجود مشاريع غير منجزة بالبلدية	117
12	يمثل أسباب عدم انجاز المشاريع	118
13	يمثل مدى وجود مشاريع غير مستغلة	119
14	يمثل مدى وجود المتابعة و التوجيه في انجاز المشاريع	120
15	يمثل تقييم المشاريع و البرامج التنمية على مستوى البلدية	121
16	يمثل كيفية القضاء على تأخير المشاريع	122

فهرس الموضوعات

شكر و تقدير

الإهداء

مقـدمـة:..... أ- ح

الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة 10

تمهيد :..... 11

المبحث الأول: الإطار النطري للفساد 12

المطلب الأول: مفهوم الفساد و أنواعه 13

الفرع الأول: مفهوم الفساد 13

الفرع الثاني :أنواع الفساد..... 20

المطلب الثاني: مظاهر الفساد..... 24

المطلب الثالث: أسباب الفساد 28

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية 36

المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية 37

الفرع الأول: مفهوم التنمية 37

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية..... 40

الفرع الثالث: نظريات التنمية المحلية..... 46

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية 49

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية 51

خلاصة واستنتاجات: 55

الفصل الثاني: واقع الفساد في الجزائر 56

تمهيد : 57

المبحث الأول: مسألة الفساد في الجزائر بعد الإستقلال 58

المطلب الأول: الفساد في ظل الأحادية السياسية 59

المطلب الثاني: الفساد في ظل التعددية السياسية 62

المبحث الثاني: أسباب الفساد في الجزائر 67

المطلب الأول: الأسباب السياسية 67

المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية 74

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية و الإدارية 77

المبحث الثالث: آثار الفساد في الجزائر 83

المطلب الأول: الأثار السياسية 84

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية 86

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية 89

المبحث الرابع: آليات مكافحة الفساد في الجزائر 92

المطلب الأول: الأليات القانونية 93

المطلب الثاني: الأليات المؤسسية 93

خلاصة واستنتاجات: 98

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة بلدية عين بويحيى" 2012 2015".....100

تمهيد : 101

المبحث الأول: بطاقة فنية عن البلدية 102

المطلب الأول: التعريف بالبلدية 103

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للبلدية و الحالة العددية للموظفين فيها..... 104

المبحث الثاني: انعكاسات الفساد على التنمية المحلية بالبلدية 107

المطلب الأول: الخطوات الإجرائية للدراسة..... 108

المطلب الثاني: عرض البيانات و تحليلها..... 109

المطلب الثالث: عرض نتائج الاستبيان 123

خلاصة و استنتاجات:..... 124

الخاتمة:..... 127

الملاحق..... 130

قائمة المراجع..... 134

قائمة الجداول 143

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة

Résumé:

Cette étude a tenté de répondre au problémotique qui tourne sur la mesure du pourissement(cossuption) sur le développement local en Algérie , cette étude a traite , par conséquent le diagnostic du phénomène du pourissement en identifiant son concept , ses types , ses objectif et ses composons, comme elle a tenté de dévoiler la réalité du pourissement en Algérie a travers le suivre de son parcours clés l'indépendance et connaitre ses causes et les effets émanants de ce pourissement plus les mécanismes juridiques et institutionnels pour la lutte contre ce phénomène en Algérie et sa efficacité

Cette étude a aussi comme but l'intention de dévoiler l'impact du pourissement sur le developpement local en Algérie, a travers une étude portique dans l'une des communes en Algérie qui est la commune de Ain Bouyahia